جامعة المنيا
كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

رؤى النخبة لدور الأحزاب السياسية في الشارع - بين الواقع والتحديات
دراسة ميدانية بمدينة المنيا

هاني فوقي إبراهيم العربي
مدرس علم الاجتماع
بكلية الآداب - جامعة المنيا

٢٠١٥

ملخص باللغة العربية للبحث المعنون " رؤية النخبة لدور الأحزاب السياسية في الشارع بين الواقع والتحديات" : دراسة ميدانية بمدينة المنيا

رغم التغيرات التي تعرضت لها الحياة الحزبية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير والتي تمثلت في تعديل قانون الانتخابات ، وحرية تكوين الأحزاب، إلا أن التحول نحو التعددية الحزبية المطلقة لم يرتبط رغم مرور هذه السنوات بزيادة فعالية الأحزاب السياسية في الشارع. ومن هنا ، فإن الدراسة الراهنة تحاول معرفة رؤى عينة من النخبة لمدي فاعلية الأدوار التي تلعبها الأحزاب السياسية في الشارع على كل من المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي – وما هي التحديات التي تواجهها في المرحلة الراهنة، وما هي رؤيتها لتفعيل الحياة الحزبية في مصر ، وماذا تتوقع لمستقبل الأحزاب على الخريطة السياسية .

وقد أجريت الدراسة على عينة من النخبة من فئات مختلفة تضم أساتذة الجامعة ، كوادر حزبية ، رجال دين ، أعضاء نقابات مهنية ، قيادات عاملة بأجهزة الإعلام وذلك باستخدام كل من طريقة المسح الاجتماعي ، واستمارة الاستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- غالبية العينة ترى عدم وجود فعالية للأحزاب في الشارع فيما يتعلق بالبرامج والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

٢- غالبية العينة ترى أن للأحزاب دوراً في تفعيل المشاركة السياسية وغرس الوعي السياسي من خلال تنظيم الندوات والمحاضرات ، وتشجيع المواطنين على التصويت في الانتخابات ، وأن ممارسة هذا الدور تقتصر على الأحزاب الكبيرة ، وتوافر الإمكانيات المادية ، ووجود قاعدة شعبية للحزب. بينما يتقلص دور الأحزاب فيما يتعلق بتجنيد الكوادر السياسية ، إلى جانب عدم وجود آليات واضحة لديها للوصول إلى السلطة.

٣- غالبية العينة ترى وجود مجموعة من التحديات تواجه الأحزاب في المرحلة الراهنة تتمثل في ضعف الهياكل التنظيمية للأحزاب ، السيولة الحزبية، قانون الانتخاب الحالي ، ظهور تيار الإسلام السياسي في الشارع ، عودة رموز النظام السابق للساحة السياسية، عدم القدرة على تكوين تحالفات حزبية متوافقة سياسياً.

٤- غالبية العينة ترى أن أهم آليات تفعيل الأحزاب السياسية هو الاهتمام بتقديم برامج واقعية وقابلة للتنفيذ، ووضع نظام انتخابي يلاءم جميع الأحزاب، إلى جانب امتلاك الأحزاب لقواعد جماهيرية وقيادات شبابية.

٥- غالبية العينة ترى أن اندماج الأحزاب الصغيرة مع الأحزاب الكبيرة لتكوين كتلة انتخابية قادرة على حماية التعددية الحزبية هو السيناريو المتوقع لمستقبل الأحزاب السياسية في المرحلة القادمة.

English-language abstract of a research entitled "The elite's vision of the role of political parties in the street between reality and challenges": A field study in Minia

Despite the changes that party life in Egypt witnessed after the January 25 revolution, represented by the amendment of the electoral law and the freedom to form political parties, the transition to the absolute multi-party system was not associated with the increase of effectiveness of political parties in the street despite the passage of these years. Thus, the current study attempts to find out the visions of a sample of the elite with regard the extent of effectiveness of the roles played by political parties in the street at the socio- economic and political levels, what are the challenges facing them in the current stage, what is their vision with regard the activation of party life in Egypt, and what do they expect for the future parties on the political map.

The study was conducted on a sample of the elite of different categories that included university professors, party cadres, clerics, members of trade unions and leaders working in the field of media, using the social survey method, and a questionnaire form as a tool to collect data of the study. The study found out a number of results that included:

1. The majority of respondents see that there is a lack of effectiveness on the part of the parties in the street with regard socio-economic programs and activities.

2. The majority of respondents believe that the parties have a role in the activation of political participation and inculcating political awareness through organizing seminars, lectures, and encouraging citizens to vote in the elections. They also see that the exercise of this role is limited to major parties and depends on the availability of financial resources and the existence of a popular basis for the party. In the meanwhile,

the role of parties is shrinking with regard the recruitment of political cadres, along with the lack of clear mechanisms that may have access to power.

3. The majority of respondents see a number of challenges facing the parties in the current stage such as the weakness of the organizational structures of the parties, party liquidity, the current election law, the emergence of a stream of political Islam in the street, the return of the former regime symbols to the political arena and the inability to form partisan alliances that are politically compatible .

4. The majority of respondents believe that the most important mechanisms of the activation of political parties is the great concern to provide realistic and executable references and the development of an electoral system that accommodates all parties; besides,the parties should have a popular basis and youth leaders.

5. The majority of respondents believe that the merger of small parties with major ones to form a voting bloc that is able to protect the multi-party system is the expected scenario for the future of political parties in the next phase

مقدمة عامة :

تعد الأحزاب السياسية من حيث القوة أو الضعف مؤشراً على حالة النظام السياسي ودرجة تطوره في أى دولة – فالأحزاب تلعب دوراً مهماً في تدعيم الممارسة الديمقراطية باعتبارها همزة الوصل بين الحكام والمواطنين مما يسمح بتنشيط الحياة الحزبية وتعميق المشاركة السياسية لديهم

كما أن للأحزاب أهمية كبري في أي نظام ديمقراطي ، فهي تقوم بدور مهم في ملء الفراغ بين الدولة والمجتمع ، وهي التي تقوم بتجميع مصالح القوى الاجتماعية ومطالبها في شكل رؤى وسياسات تتنافس على التأييد المجتمعي لها، وتمثل بدائل وخيارات قائمة في الوعي الاجتماعي والسياسي . وهي التي تقوم على تنشئة الكوادر السياسية المدربة ، كما تقوم بدور الحكم والقيادة البديلة في حالة فوز مرشحيها في الانتخابات ، وفي كثير من الأحيان تقوم بتكوين " حكومات ظل " للحكومة القائمة في بلدانها – فتثري الفضاء العام بالإجراءات البديلة – كما تمثل جانباً مهماً من الشرعية السياسية والرضا الاجتماعي (على الدين هلال٢٠١٠ :ص ص ٢٨٥ ، ٢٨٦)

وتعد الأحزاب السياسية بمثابة أداة لترجمة مطالب وتطلعات وآمال الشعب إلي مجموعة من البرامج والسياسات الواضحة ، فضلاً عن كونها معملاً لترتيب أولويات الأمة ، والاتفاق على كيفية توظيف الموارد المحددة المتوفرة لدي المجتمع بالشكل الذي يلبي طموحات الشعب وطوائفه من جانب والسلطة الحاكمة ومؤسساتها من جانب آخر(محمود الشريف ومحمد هلال ٢٠١٢ : ص ١١٤) كما أن الأحزاب هي التنظيمات الوحيدة بين كل تنظيمات المجتمع المدني التي تشكل طاقة الحركة والديناميكية التي تتحرك في الساحة أو المجال الواقع بين الدولة والمجتمع السياسي من ناحية ، والمجتمع الطبيعي والجماهير ، التي تشكل عنصره المحوري من ناحية ثانية (على ليله ٢٠٠٧: ص ١٥١) . وعلى الرغم من أن التعدد الحزبي في حد ذاته لا يعني تحقيق الديمقراطية إلا أن الأحزاب السياسية تعتبر أهم أدوات نشر الثقافة السياسية الديمقراطية ، ويتوقف ذلك على طبيعة الإطار السياسي الذي تعمل فيه الأحزاب من ناحية ، وطبيعة قياداتها وكوادرها ومدى التزاماتها بالديمقراطية من ناحية أخري. (شادية فتحي إبراهيم ٢٠٠٤ : ص ٤٠) .

وفي هذا الصدد يرى " مارتن ليبست Martin Lipset " أن الأحزاب هي التي تجعل الديمقراطية قابلة للتنفيذ ، على حين يؤكد جيوفاني سارتوري " Giovanni Sartari أن الديمقراطية ضرورية في الأحزاب السياسية ،وأنها الوسيلة التي تعبر عن مطالب العامة ، كما أنها تربط بين الحكام والمحكومين ،

وبين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني وتحفز الأنشطة المتعلقة بها(Natasha M. Ezrow,2011: P 2).

كما تعد الأحزاب السياسية مهمة وضرورية في الدول الديمقراطية الجديدة – حيث عادة ما تكون الديمقراطيات الجديدة هشة وضعيفة وعرضه للعودة إلي النظام السلطوي ، وغالبا ما تكون غير قادرة على الوفاء بمتطلبات الشعب ، ومجابهة ومواجهة القوى الاجتماعية الجديدة ، مما يجعل من الأحزاب السياسية ضرورة مهمة في تلك المرحلة – وفي هذا الصدد يرى " هنتيجتون Huntingation" أن الأحزاب السياسية هي المؤسسات الرئيسية التي تمكن من المشاركة الجماعية في الديمقراطيات الجديدة وخاصة الدول التي تمر بمرحلة التحديث والتحول السياسي (Natasha M. Ezrow , 2011: P2) .

وللأحزاب السياسية جذور عميقة في تاريخ مصر ، حيث نشأت وتطورت بتطور مفهوم الدولة ذاته ، وظهرت البدايات الأولي للحياة الحزبية خلال القرن العشرين ، والعقد الأول من القرن الحالي انعكاساً للتفاعلات والأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة .

ويكاد يكون هناك إجماع عام بين الكتاب والمحللين على أن إنشاء الأحزاب السياسية وتطورها في مصر مر بعده مراحل متميزة هي – مرحلة التعددية الحزبية – فالتنظيم الواحد – فالتعددية الحزبية مرة أخري ، وأن كل مرحلة كان لها إرهاصاتها وجذورها في التجربة الحزبية ، فتكوين الأحزاب السياسية عام ١٩٠٧ سبقته مرحلة امتلأت بأنشطة التنظيمات السرية ، كما أن تفسخ الحياة السياسية في المرحلة من " ١٩٢٣ – ١٩٥٢ م " أوجد البيئة المناسبة لتحرك الجيش ، وبالمنطق نفسه ، فإن الأزمة التنظيمية والسياسية التي واجهها التنظيم السياسي الواحد فتحت الباب أمام عودة التعددية الحزبية المقيدة والتي استمرت حتى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م ، والتي تعد المرحلة الحقيقية للتعددية الحزبية المطلقة .

حيث شهدت مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير حالة من الحراك الحزبي لم تشهدها مصر منذ عرفت ظاهرة الأحزاب السياسية بمعناها الحديث مع مطلع القرن الماضي ، ويتجلي ذلك الحراك في الإقبال الواسع على خوض تجربة الانضمام للأحزاب ، والاهتمام الملحوظ بالعمل الحزبي في أوساط وفئات وشرائح اجتماعية عدة خاصة من الطبقة الوسطي والشباب – كما اشتعلت في مصر في الآونة الأخيرة والسابقة على الانتخابات البرلمانية القادمة ٢٠١٥م معركة الأوزان النسبية للتيارات السياسية حول مستقبل الوطن ، والتي ترغب كل قوة تشكيلها وفقاً لرؤيتها الخاصة ، إلي جانب ظهور حالة من الصراع

السياسي والأيديولوجي على الأرض بين أنصار الدولة المدنية من قوى التيار اليساري والناصري والليبرالي من ناحية ، وبين قوى التيار الإسلامي ورموز النظام السابق من ناحية أخري ، كما أنه رغم تشكيل قوى وأحزاب التيار المدني على خلفية الدولة المدنية في مواجهة الأحزاب وقوى التيار الإسلامي السياسي ، فإن قوى التيار المدني تتناقض فيما بينها تنظيمياً ، وتتشكل من قوى وأحزاب متصارعة ، كما يتسم خطابها بطابع نخبوي لا يغادر الصالونات والقاعات المكيفة .

ساعد على هذا الأمر غياب الرؤية النقدية من جانب هذه الأحزاب لعملها ، كذلك عدم حدوث اندماج حقيقي وجاد بين الأحزاب المدنية ، وخلق كيان قوى يترتب عليه وضوح الرؤية لمستقبل هذه الأحزاب .

ومما يزيد الأمر تعقيداً بالنسبة لواقع الأحزاب السياسية في الشارع المصري بصفة عامة ، ومستقبلها السياسي ودورها في تفعيل البرلمان القادم ٢٠١٥ بصفة خاصة – هو أن كل من الأحزاب الصغيرة والحركات الشبابية التي انطلقت من ثورة ٢٥ يناير– ما زالت تبحث لها عن مكان في المشهد السياسي المصري ، وعلى خريطة الأحزاب السياسية ، في ظل تحديات كثيرة تقف أمامها ، والتي تتمثل في ضعف فرصتها في حصد المقاعد الفردية بسبب المنافسة على المال والعصبيات ، كما أن كل من الأحزاب الصغيرة والشباب سوف يكون رقما ضعيفاً في المعادلة الانتخابية القادمة في ظل نظام القوائم المغلقة نظراً لعدم توافر الشروط المطلوبة في الكثير منهما لخوض الانتخابات البرلمانية ، إلي جانب إهمال الشباب في معظم التحالفات الانتخابية مما قد يشكل خطورة على مستقبل الأحزاب السياسية ، حيث أنه بدون مشاركة الشباب في الحياة الحزبية ستظل في تراجع على المستوى الشعبي وهو ما يهدد النظام الحزبي بشكل عام

وعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية في مصر تدرك جيداً ، أن البرلمان القادم بحكم الدستور الأخير لعام ٢٠١٤ يملك صلاحيات واسعة في إعطاء الثقة وسحبها من الحكومة أو بعض أعضائها ، وهو الذي سيتولى إصدار عشرات القوانين الضرورية والمطلوبة لتطبيق أحكام الدستور في مختلف المجالات ، كما تدرك أن أيا منها لا يستطيع الحصول على الأغلبية في البرلمان الجديد ٢٠١٥ سواء استمر قانون الانتخابات الحالي كما هو معتمد على الانتخابات الفردية والقائمة المغلقة أو تم تعديله لصالح الانتخابات بالقائمة المغلقة – كما أنها تدرك خطورة ألا يكون البرلمان الجديد في معظمه صوتاً لقوى الثورة مهما تباينت اتجاهاتها السياسية – كما تدرك أيضاً أن التحديات التي تواجه مصر لا

تتحمل صداماً بين رئيس الجمهورية والبرلمان القادم قد يدخل البلاد في دوامة من الفوضى السياسية ، وعلى الرغم من هذا الإدراك والفهم – إلا أنه للأسف مازال هناك تشرذم وخلافات حزبية تهدد وجودها على الساحة السياسية حتى الآن ، ولم تنجح فيما بينها في إقامة تحالفات بالصورة التي تسمح لها بالتواجد على الساحة السياسية كمنافس قوى في الانتخابات البرلمانية القادمة ، إلي جانب أن نسبة كبيرة منها أحزاب ورقية لا يعلم الشارع المصري عنها شيئاً.

وانطلاقاً من أهمية الأحزاب السياسية في الشارع بعد ثورتي٢٥ يناير و٣٠ يونيو بصفة عامة ، وفي المرحلة الحالية والتي تستعد فيها مصر لخوض الاستحقاق الانتخابي الثالث والذي قد يكون للأحزاب السياسية فيها دور مهم في تشكيل الحكومة واستكمال خارطة الطريق نحو الجمهورية الثالثة بصفة خاصة ، فإن إشكالية الدراسة تنطلق من الفكرة الآتية .

إشكالية الدراسة :

رغم التغييرات التي تعرضت لها الحياة الحزبية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير والتي تمثلت في تعديل قانون الانتخابات ، والتغير في النظام الانتخابي ، وحرية تكوين الأحزاب – إلا أن التحول نحو التعددية الحزبية المطلقة لم يرتبط رغم مرور هذه السنوات بزيادة فاعلية الأحزاب السياسية في الشارع وإحساس المواطن العادي بها . بل خلقت واقعاً سياسياً يموج بأحزاب سياسية مختلفة تسعي بعضها لترسيخ أقدامها في الشارع المصري ، وأخري تسعي للفوز بمقعد لها داخل البرلمان - وانطلاقاً من هذا الواقع المشكل الذي تعيشه الأحزاب السياسية في المرحلة الراهنة ، فإن إشكالية الدراسة الراهنة تتمثل في محاولة التعرف على رؤى عينة من النخبة لمدى فاعلية الأدوار التي تلعبها الأحزاب السياسية في الشارع ، والبرامج والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتبناها ، وإلي أي مدى ترتبط تلك الأدوار والبرامج بالاحتياجات والمشكلات التي تعترض المجتمع المصري وتهدد مصالحه – وما هي رؤيتها لأهم التحديات التي تواجه الأحزاب خاصة في حالة الزخم الثوري والسيولة الحزبية وعدم معرفة المواطن العادي بالكثير منها ، وما هي تصوراتها لتفعيل الحياة الحزبية في مصر في المرحلة الحالية دعماً للمسار الديمقراطي وحرصاً على شرعية النظام ، وماذا تتوقع لمستقبل الأحزاب على الخريطة السياسية ، وما هي العوامل التي تحدد هذا المستقبل .

أهمية الدراسة :

١- لعبت الأحزاب السياسية من الناحية التاريخية دوراً هاماً في التحولات السياسية عبر العالم سواء من حيث التحرر أو مواجهة الحكومات الاستبدادية أو من خلال دورها في طرح البرامج ومناقشة ونقد السياسات الحكومية والتنموية ، مما جعل الكثير من الدارسين والباحثين في أدبيات التنمية السياسية يشير إلي أهمية الأحزاب السياسية من خلال دورها التعبوي والبرامجي في التنمية السياسية .

٢- تعد العلاقة بين الأحزاب والديمقراطية علاقة جدلية فوجود الأحزاب وتبلورها ارتبط إلي حد كبير بتطور ظاهرة الديمقراطية عبر التاريخ – وفي نفس الوقت أسهم وجود الأحزاب كهيئات منظمة تحظي بتأييد شعبي ولها دور في الحياة السياسية في تدعيم التحولات الديمقراطية ، وأصبحت الأحزاب أحدي الضمانات المؤسسية للممارسات الديمقراطية .

٣- تعتبر الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمان استمراره ، كما تمثل جانباً مهماً من الشرعية السياسية والرضا الاجتماعي ، كما تعد حالة الأحزاب من حيث القوة أو الضعف مؤشراً على حالة النظام السياسي وأوجه تطوره في أيه دولة.

٤- تعتبر الأحزاب السياسية أدوات لتكوين الرأي العام لكونها تحمل أهدافاً سياسية كبيرة لا يمكن الوصول إليها – إلا بجميع المواطنين الذين يؤيدون نفس الأفكار ويتابعون نفس الأهداف والبرامج السياسية التي تحملها ، كما تعد أحدي الضمانات العملية والمؤسسية للممارسة الفاعلة في بناء المجتمع المدني.

٥- أن النظم السياسية في الدول النامية تتطلع وهي في مرحلة ما بعد الثورات من الأحزاب السياسية الناشئة وغيرها من المؤسسات داخل الدولة أن تلعب دوراً فاعلاً في حشد التأييد الجماهيري لكل من برامجها القومية وسياساتها الداخلية والخارجية.

٦- تأتي أهمية الدراسة من أهمية المرحلة التي تتناولها وهي فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير وحتى الآن – حيث تمثل هذه الفترة نقطة البداية الفعلية والحقيقية للتعددية الحزبية في مصر، والتي تمثلت في التزايد الواضح في عدد الأحزاب السياسية التي لم يشهدها تاريخ مصر من قبل .

٧- إن الدراسة الراهنة تطمح في الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء ضعف الممارسات الحزبية في مصر وضعف فاعليه الأحزاب في

الشارع رغم التعددية الحزبية المطلقة التي مر عليها ما يقرب من أربع سنوات – كما تطرح وتطمح في نفس الوقت في الوصول إلي بعض التصورات والرؤى لتنشيط دور الأحزاب السياسية في ظل التحولات الديمقراطية التي عرفتها مصر ما بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو ، باعتبارها من التنظيمات الفاعلة في بناء المجتمع المصري ، ومن ثم دفع مسيرة التطور الديمقراطي.

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة فيما يلي :

تعرف رؤى عينة من النخبة لواقع الأحزاب السياسية في الشارع في المرحلة الراهنة فيما يتعلق بفاعلية الأدوار التي تؤديها والبرامج التي تتبناها ، وما مدى قرب هذه الأدوار وتلك البرامج من القضايا المجتمعية التي تمس غالبية الشعب ، وما هي رؤيتها للتحديات التي تواجه الأحزاب في الشارع ، وماذا تتوقع لمستقبل الأحزاب على الخريطة السياسية في المرحلة القادمة ، ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي :

١- تعرف رؤى عينة من النخبة لمدى فاعلية الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في الشارع على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وإلي أى مدى يرتبط هذا الدور بالاحتياجات المجتمعية التي تمس غالبية الشعب .
٢- تعرف رؤى عينة من النخبة لأهم التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في الشارع ، وعما إذا كان هناك مظاهر ومستويات لازمة نشاط حزبي في مصر – والتي تتمثل فيما يلي :

أ- تعرف رؤى عينة النخبة عن مدى تأثير الهياكل المؤسسية والتنظيمية للأحزاب بشكلها الحالي على فعالية الأدوار التي تمارسها الأحزاب في الشارع.

ب- تعرف رؤى عينة النخبة عن مدى تأثير النظام الانتخابي الحالي على فعالية الأدوار التي تمارسها الأحزاب في الشارع وفرص وصولها للبرلمان .

جـ - تعرف رؤى عينة النخبة عن مدى تأثير تيار الإسلام السياسي وخاصة حزب النور السلفي على فعالية الأحزاب في الشارع وفرص وصولها للبرلمان.

د- تعرف رؤى عينة النخبة عن مدى تأثير عودة رموز النظام السابق على فعالية الأحزاب في الشارع وفرص وصولها للبرلمان .

هـ - تعرف رؤى عينة النخبة عن مدى تأثير التحالفات الانتخابية على مدى فعالية الأحزاب السياسية في الشارع وفرص وصولها للبرلمان .

٣- تعرف رؤى عينة النخبة لأهم آليات تفعيل النظام الحزبي في مصر دعماً للمشاركة الديمقراطية وحرصاً على شرعية النظام .

٤- تعرف توقعات عينة النخبة لمستقبل الأحزاب السياسية في الشارع المصري ، وما هي العوامل التي تحدد هذا المستقبل ، وهل يمكن أن تشهد مصر تطوراً حقيقياً على مستوي التعددية الحزبية يسمح لجميع الأحزاب بالتنافس الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة مستقبلاً

تساؤلات الدراسة :

تطرح الدراسة تساؤلاً رئيساً هو :

- ما رؤى عينة النخبة لمدى فعالية الأحزاب السياسية في الشارع في المرحلة الراهنة فيما يتعلق بالأدوار التي تلعبها والقضايا التي تطرحها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ؟ وماذا عن مستقبل الأحزاب السياسية على الخريطة السياسية ؟ وما العوامل التي تحدد هذا المستقبل السياسي ؟ ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي :

١- ما رؤى عينة النخبة لمدى فعالية الأحزاب السياسية في الشارع فيما يتعلق بالأدوار التي تلعبها والقضايا التي تطرحها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ؟

٢- ما رؤى عينة النخبة لأهم التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في الشارع والتي تتمثل فيما يلي :.

أ - كيف ترى عينة النخبة تأثير الهياكل المؤسسية والتنظيمية للأحزاب بشكلها الحالي على فعالية الأدوار التي تؤديها الأحزاب في الشارع ؟

ب - كيف ترى عينة النخبة تأثير النظام الانتخابي الحالي على فعالية الأدوار التي تؤديها الأحزاب في الشارع وفرص وصولها للبرلمان ؟

جـ - كيف ترى عينة النخبة تأثير تيار الإسلام السياسي وخاصة حزب النور السلفي على فعالية الأدوار التي تؤديها الأحزاب السياسية في الشارع وفرص وصولها للبرلمان ؟

د - كيف ترى عينة النخبة تأثير عودة بعض رموز النظام السابق للساحة السياسية على فعالية الأدوار التي تلعبها الأحزاب في الشارع وفرص وصولها للبرلمان ؟

هـ - كيف ترى عينة النخبة تأثير التحالفات الانتخابية على فعالية الأدوار التي تؤديها الأحزاب في الشارع وفرص وصولها للبرلمان ؟

٣- ما رؤى عينة النخبة لأهم آليات تفعيل النظام الحزبي في مصر دعماً للمشاركة الديمقراطية وحرصاً على شرعية النظام ؟

٤- كيف ترى عينة النخبة مستقبل الأحزاب السياسية في الشارع في المرحلة القادمة ، وما العوامل التي تحدد هذا المستقبل ؟

الرؤية النظرية للدراسة:

تقع الدراسة الراهنة في ميدان علم الاجتماع السياسي ، أما عن التوجه النظري للدراسة ، وانطلاقا من موضوعها الذي يتميز بتعدد جوانبه ، كان لابد من الاعتماد على أكثر من مدخل نظري في التفسير والتحليل لموضوع الدراسة وذلك على النحو التالي :

- نظرية التحديث :

تعد نظرية التحديث من أقدم المداخل النظرية في اهتمامها بدراسة كيفية تحديث المجتمعات الإفريقية اعتماداً على تحقيق التنمية السياسية بأبعادها المختلفة (جمال محمد أبو شنب ، ٢٠٠٧: ص ١٨٥) ، وفي هذا الإطار يرى "هينتجتون" أن أبعاد التحديث يمكن أن تتلخص تحت ثلاث عناوين رئيسية:

أولها: ترشيد السلطة بمعني أن تستبدل السلطة السياسية التقليدية المتعددة (الدينية ، العائلية ، العرقية) بسلطة سياسية موحدة وعلمانية وقوية .

ثانيها : تمايز وظائف سياسية جديدة وتنمية أبعاد متخصصة لممارسة هذه الوظائف.

ثالثها: المشاركة المتزايدة في السياسة من جانب جماعات اجتماعية في المجتمع (أسامة غزالي١٩٨٧:ص٣٢)

ويرى " هينتجتون " أن تحقيق الاستقرار أو النظام العام لا يتحقق إلا عن طريق الأحزاب التي تنظم المشاركة السياسية ، وتحول دون أن تكون المشاركة مجرد وسيلة لانعدام الاستقرار ، وتحطيم النظام العام ، وانتشار العنف والفساد وبعبارة أخري تصبح التنمية السياسية مرتبطة لدي " هينتجتون " بالعلاقة بين المؤسسة السياسية من ناحية والمشاركة السياسية من ناحية أخري .

ولقد تم معالجة أدبيات التحديث والتنمية للظاهرة الحزبية في البلدان المتخلفة ، من خلال مداخل عديدة ، لاشك أن أبرزها يتمثل في مفهوم أزمات

التنمية السياسية وفكرة " المؤسسية " وكذلك أفكار النخبة ، والكاريزما وعلاقات السيطرة والتبعية الشخصية (أسامة غزالي ، ١٩٨٧: ص ٣٧) .

ولقد دارت الأعمال التي تربط بين أزمات التنمية من ناحية والأحزاب في البلاد المتخلفة من ناحية أخري حول محورين :

المحور الأول : أثر أزمات التنمية السياسية في نشأة وتطور الأحزاب في البلاد المتخلفة .

المحور الثاني : دور الأحزاب السياسية في حل مشاكل التنمية السياسية .

وفي هذا الإطار تركز نظرية التحديث على دور الأحزاب السياسية ، كأدوات أو وسائل للتنمية حيث تعتبر تلك الصفة واحدة مع أدوات أخري مثل البيروقراطية أو القيادة الكاريزمية تسهم في حل أزمات التنمية " وعلى رأسها أزمة التكامل القومي ، وأزمة المشاركة السياسية وأزمة الشرعية ، بل أحياناً ما ينظر إلي الأحزاب باعتبارها من أهم أدوات التحديث على الإطلاق في المجال السياسي ويعزي هذا إلي أن الأحزاب السياسية نفسها ترتبط تاريخياً بتحديث المجتمعات الأوربية ، كما أنها بأشكالها المختلفة الإصلاحية والثورية والقومية أصبحت أدوات التحديث في المناطق المتخلفة(أسامة غزالي ، ١٩٨٧ : ص٤٠).

بل أصبحت تعتبر من أهم ملامح الديمقراطية – حيث أنها تعتبر ممثلة للإرادة الشعبية من خلال الانتخابات الداخلية للحزب والمؤتمرات الحزبية ، وكذلك اختيار مرشحي الحزب ، كما تعتبر من أحد وظائف الأحزاب هو الحراك السياسي حيث يكون على علاقة مباشرة مع المواطنين داخلياً من خلال تنظيم الحزب وخارجياً من خلال الحملات الانتخابية .

. (D.J. andari , 2012 : P2)

وعلى ذلك فالحزب السياسي قوة حاسمة للتحديث في كافة المجتمعات المعاصرة التي يعزي اختيار نمط التحديث الذي تأخذ به إلي الأحزاب نفسها ، وفي هذا الإطار تركز أدبيات التنمية السياسية بشكل خاص على دور الأحزاب في التنشئة السياسية ، على أساس أن هذا الدور هو الأكثر بروزاً للأحزاب في العالم الثالث،وهو دور ينطوي عليه ضمناً دور الأحزاب في حل أزمات المشاركة و التكامل و الشرعية (أسامة غزالي ،١٩٨٧:ص٤٠)

وبتعبير " هينتجتون " أيضاً فإن الأحزاب تقدم أساساً أو قاعدة للمشاركة السياسية تختلف في أهميتها تبعاً لتطور المجتمع ، فمع تقدم المجتمع عن طريق التحديث تنتقل المشاركة من قواعدها التقليدية مثل علاقات السيطرة والتبعية

patran-client والجماعات المحلية إلي قواعد أكثر عصرية مثل (الطبقة والحزب) وهو ما يعني " رقياً في مستوي المشاركة نفسه " (أسامة غزالي ،١٩٨٧: ص٤٠) .

أيضا يرى " هينتجتون " في سياق دراسته للمشاركة السياسية لدي الطبقات الفقيرة في المجتمعات المتخلفة ، أن الأحزاب السياسية تمثل أهم التنظيمات واسعة النطاق التي يمكنها تحقيق هذا الهدف مقارنة على سبيل المثال بالتنظيمات النقابية (أسامة غزالي ،١٩٧٨: ص٤٠) .

وسوف يحاول الباحث الإفادة من مقولات نظرية التحديث التي تقوم على فكرة أساسية وهي " أن الأحزاب السياسية تعتبر من أهم أدوات التحديث على الإطلاق في المجال السياسي في المجتمعات النامية وأنها تسهم في حل أزمات التنمية وعلى رأسها أزمة التكامل القومي ، وأزمة المشاركة السياسية وأزمة الشرعية وذلك في تحليل وتفسير المادة الميدانية الخاصة بواقع الأحزاب السياسية في الشارع خاصة فيما يتعلق بالبرامج والأنشطة التي تمارسها على المستوى السياسي – وما هو دور هذه البرامج والأنشطة الحزبية في تفعيل الحياة السياسية خاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والتنشئة السياسية وغرس الوعي الثقافي والتجنيد السياسي للكوادر الحزبية

نظرية الاختيار العقلاني Rational choice theory :

وهي نظرية في الفعل تري أن المصلحة الخاصة للفرد هي الحافز الأساسي للسلوك الإنساني، وترجع كل أنواع الأنشطة الاجتماعية إلي عمليات رشيدة في الحساب والتقدير ، وفي اتخاذ القرار تكون تلك الأنشطة ثمرة لها ."جون سكوت وجوردون مارشال"٢٠١١"،ص٣٢٣.

وتستند نظرية الاختيار العقلاني إلي عدة افتراضات : أولها: الفردية ، التي ترتكز علي السلوك الفردي ، الافتراض الثاني : هو أن الأفراد لديهم رغبة لتحقيق أقصي قدر من أهدافهم ، والثالث : هو افتراض أن الأفراد نفعيون أي يحققون المصالح الذاتية ."Serdar Kenan Gul "2001".p36

كما تذهب نظرية الاختيار العقلاني إلي التأكيد علي وجود قدر كبير من الارتباط بين سلوك المشاركة الفردي والهدف الذي يسعي المواطن إلي تحقيقه من وراء المشاركة في الحياة السياسية ، حيث تقوم علي صياغة مجموعة من المقولات حول تصرف الفرد الرشيد يمكن إجمالها في التالي

- انه يكون قادراً دائماً علي اتخاذ القرار عند طرح مجموعة من البدائل السياسية .

- يقوم بتصنيف كل الخيارات السياسية التي تواجهه في هيكل ترتيبي حسب مدي العائد الذي يتحقق لديه .

- يكون قادراً علي تقييم كل البدائل المتاحة له بناءاً علي حساب العائد - التكلفة الخاصة بكل منها .

- يختار دائماً بين الخيارات السياسية المحتملة التي تقع في أعلي هيكله التفضيلي .

- يتخذ نفس القرار في كل مره يكون فيها أمام مجابهة مع نفس البدائل "Elster Jon "1996"p1392 .

وعلى الرغم من أن نظرية الاختيار العقلاني بدأت بالتركيز على مقاصد الفاعل لكنها تشير إلي نوعين من القيود على فعل الفاعل : النوع الأول من القيود يتمثل في ندرة الموارد فالذين لديهم وفرة في الموارد يستطيعون تحقيق أهدافهم بسهولة أم الذين لهم موارد أقل أو من هم بدون موارد أطلاقاً يكون تحقيق الأهداف بالنسبة لهم صعب أن لم يكن مستحيلاً ، أما النوع الثاني من القيود فيتمثل في المؤسسات الاجتماعية ، هذا النوع من القيود يعمل على تضيق الخيارات المتاحة للفاعلين وبالتالي أدوات أفعالهم .

وقد أمكن حديثاً توظيف نظرية الاختيار العقلاني في فهم وتحليل التغيرات التي تطرأ على النظم والبناءات السياسية الحزبية ، وكذلك السلوك السياسي اعتمادا على منهج اتخاذ القرار العقلاني في ضوء إتاحة الفرصة للاختيار بين مجموعة من المتغيرات . كما شاع استخدامها في مجال دراسة الاندماج السياسي الحزبي (جمال أحمد أبوشنب ، ٢٠٠٧ : ص ١٤) .

ولعل استخدام نظرية الاختيار العقلاني في مجال دراسة وتحليل السلوك الحزبي في دول العالم النامي شكل ثراءً نظرياً ومنهجياً لأنه يفتح مجالاً جديداً في فهم كيفية دراسة الاندماج بين التنظيمات الحزبية داخل النظام السياسي ، وأيضاً في مجال تحليل الأدوار السياسية المتعلقة باختيار نماذج محددة لفعل ما داخل إطار التنظيمات السياسية في علاقتها بتحقيق الصالح العام ثم في تحليل سلوك القادة من خلال سلوك التابعين بالاعتماد على منهج أخذ القرار عقلانياً وفق خيارات التفضيل من بين الاهتمامات والمصالح المتعددة .(جمال محمد أبوشنب ، ٢٠٠٧ : ص ١٩٧)

وسوف يحاول الباحث في هذه الدراسة الإفادة من مفهوم نظرية الاختيار العقلاني والتي تقوم على فكرة أساسية وهي " أن أنماط السلوك في المجتمع تعكس الاختيارات التي يقوم بها الأفراد في سعيهم إلي زيادة المنفعة وتقليص

الخسائر والتكلفة ، وأن الفاعلين عليهم الانتقاء من بين الاختيارات البديلة للفعل من أجل تحقيق أهدافهم "- وذلك في تحليل وتفسير المادة الميدانية الخاصة بالممارسات الحزبية في الشارع والمتمثلة في السيولة الحزبية والتحالفات الانتخابية وغيرها من الممارسات ، وإلي أى مدى تلتزم هذه الأحزاب بمبادئ ومسلمات نظرية الاختيار العقلاني فيما يتعلق بالاندماج الحزبي ، والتي ترى أن الاندماج الحزبي عادة ما يرجع إلي عمومية الاهتمام السائد لدي قادة الأحزاب ، وإلي الاختيار العقلاني فيما يتعلق بعملية الاندماج الحزبي .

طريقة الدراسة وأدواتها :

اعتمدت الدراسة الراهنة على طريقة المسح الاجتماعي الوصفي باعتبارها أنسب الطرق في هذا المجال ، حيث تم استخدامه في إجراء حصر جميع مفردات الدراسة وهي ما تعرف " بالنخبة " وفق توزيعهم في أماكن تواجدهم في مجتمع الدراسة في ضوء مواصفات معينة تم الاختيار على ضوئها وهو ما سوف يشير إليها الباحث بالتفصيل عند الإشارة إلي المجال البشري للدراسة .

أما عن أداة جمع البيانات فإنه في ضوء الهدف من الدراسة ، والاستعانة بالدراسات المتعلقة بالموضوع ، تم إعداد استمارة استبيان بلغ عدد أسئلتها(٣٣) سؤالاً تدور حول المحاور الآتية :

- **المحور الأول :** ويتضمن البيانات الأساسية والتي تدور حول النوع ، السن ، الحالة التعليمية ، نوع النخبة ، عضوية الأحزاب السياسية ، عضوية النقابات المهنية ، التصويت في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة وتشمل الأسئلة من (١-٩) .
- **المحور الثاني** : ويسعي إلي تعرف مدى فعالية برامج وأنشطة الأحزاب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الشارع ، ويشمل الأسئلة من (١٠-١٤) .
- **المحور الثالث :** ويركز على رؤى عينة النخبة لدور الأحزاب الجديدة في الشارع ويشمل السؤال (١٥) .
- **المحور الرابع :** ويركز على رؤى عينة النخبة لأهم التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في الشارع وتشمل الأسئلة من (١٦-٣١) .
- **المحور الخامس** : ويسعي إلي رصد رؤى وتصورات عينة النخبة لآليات تفعيل الأحزاب السياسية في الشارع ويشمل السؤال رقم (٣٢) .

- **المحور السادس :**ويركز على رؤى وتصورات عينة النخبة لمستقبل الأحزاب السياسية ويشمل السؤال رقم(٣٣) .

مجالات الدراسة :

أجريت الدراسة الميدانية في الفترة من٢٠١٤/٩/٣٠ إلي٢٠١٤/١٢/٣٠وهي الفترة التي شهدت حالة من الزخم الحزبي في الشارع ، وتصاعد حدة المناقشات حول قانون الأحزاب السياسية وتقسيم الدوائر الانتخابية والتحالفات الحزبية .. الخ من القضايا التي قد تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الحد من فعالية الأحزاب السياسية في الشارع .

وقد مثلت مدينة المنيا المجال الجغرافي للدراسة باعتبارها مدينة حضرية تتميز بتنوع المصالح والهيئات الخدمية والإعلامية والعلمية ، حيث توجد بها جامعة المنيا التي تضم (١٧) كلية من مختلف التخصصات العلمية ، كما يوجد بها مقر قناة الصعيد والتي يمتد نشاطها لمنطقة شمال الصعيد والتي تشمل (الفيوم – بني سويف – المنيا – أسيوط) كما يوجد بها العديد من النقابات المهنية والمصالح الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني إلي جانب مقرات لعدد كبير من الأحزاب السياسية والصحف القومية والمستقلة .. الخ من المؤسسات التي تضم العديد من النخبة كل في موقعه .

أما المجال البشري للدراسة فقد شمل عينة من النخبة بلغ عددها (١٥٠) مفردة – تم تحديدها بالاعتماد على التعريف الإجرائي لمفهوم النخبة الذي استخدمه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٩١ م عند إجراء دراسة حول " استطلاع رأى عينة من النخبة في الأحزاب والممارسة الحزبية " حيث عرف النخبة بأنها " مجموعة من الأشخاص تسمح لها مواقعها " مناصبها " بالتأثير في العملية السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر ، وهي ما تعرف بالنخبة الاستراتيجية والتي شملت فئات مختلفة من (رجال الدين ، نخبة المثقفين والسياسيين ، أعضاء المكاتب السياسية للأحزاب ، مجالس النقابات ، رجال الثقافة والأعلام ، أساتذة الجامعات .. الخ).(أماني قنديل ، ١٩٩١: ص ٣٨) .

وفي ضوء المفهوم السابق للنخبة الذي استخدمه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٩١م . وبسبب غياب إطار إحصائي يحكم عملية اختيار عينة الدراسة . قام الباحث باختيار عينه عمديه من المهتمين بالحياة السياسية والقضايا القومية والحزبية . والتي تسمح لهم مواقعهم بالتأثير في الحياة السياسية والرأي العام بشكل مباشر أو غير مباشر بلغ عددها " ١٥٠ " مفردة موزعة على النحو التالي :

- أساتذة الجامعة وقد بلغ حجم هذه الفئة داخل العينة المختارة " ٣٤ " مفردة موزعة على " عمداء بعض الكليات ، وكلاء بعض الكليات ، رؤساء أقسام و رواد النشاط الجامعي " .
- كوادر حزبية . وتضم هذه الفئة "٣٨" مفردة موزعة على رؤساء أحزاب ، أعضاء المكاتب السياسية للأحزاب.
- أعضاء نقابات مهنية . وقد تم تمثيل هذه الفئة بـ "٢٥" مفردة ممن يمثلون رؤساء النقابات وأعضاء بارزين من مجالس إداراتها.
- قيادات عاملة بأجهزة الثقافة والإعلام (إذاعة ، تليفزيون) وقد ضمت هذه الفئة "٢٦" مفردة .
- رجال دين . وقد ضمت هذه الفئة "٩" مفردات .
- صحفيون وكتاب مما يعملون بالصحف القومية والمستقلة بلغ عددها "١٨" مفردة .

أداة التحليل الإحصائي :

لخدمة أغراض الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة ، تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لمعرفة نسبة استجابات أفراد العينة حول التساؤلات المطروحة . وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss). حيث قام الباحث باستخدام أساليب المعالجة الإحصائية التالية :.

- التكرارات والنسب المئوية ، وذلك بهدف التعرف على نسبه استجابات أفراد العينة حول التساؤلات المطروحة.
- استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة ما اذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى الاحتمالي "٠,٠٥- ٠,٠١" في إجابات أفراد العينة نحو أبعاد الدراسة وفقاً لخصائصهم الديمجرافية والمهنية والتعليمية .

مفاهيم الدراسة :

تتضمن الدراسة الحالية مفهومين أساسيين هما: مفهوم النخبة ومفهوم الحزب وذلك على النحو التالي:

مفهوم النخبة Eliete :

على الرغم من الارتباط الوثيق بين موضوع النخبة بمجمله وبين المجال السياسي الذي تعني به علم الاجتماع السياسي باعتباره الحقل السوسيولوجي الذي ينتسب إليه السبق في استخدام مفهوم النخبة ، إلا أن مفهوم النخبة قد امتد استعماله إلي العديد من المجالات ، مما يجعلنا نتكلم عن النخب السياسية ، كما نتكلم عن النخب الاقتصادية والعلمية والدينية .. الخ ، بل أن هذا المفهوم قد امتد في تداوله واستعماله على مدار الفئات والشرائح الاجتماعية بمختلف تصنيفاتها بل امتد إلي التصنيف الجغرافي المرتبط بالمكان على غرار النخب الريفية والحضرية وغيرها . (فيضل حضري ، ٢٠١٣: ص ص٣، ٤) .

إلا أن تعبير (النخبة) كمفهوم لم يستخدم استخداماً واسعاً في الكتابات الاجتماعية والسوسيولوجية بوجه عام – إلا أواخر القرن التاسع عشر ، وفي ثلاثينات القرن العشرين في بريطانيا وأمريكياً بوجه عام ، وذلك حينما انتشر المصطلح وساد استخدامه في النظريات السوسيولوجية للنخبة ، وعلى الأخص تلك التي تضمنتها كتابات كل من " سبنسر "Spencer "وتريد" Trade "وفبلين " Veblen "وسميل" Simmel "وبلفريد باريتو" V. parete "إلي جانب الإسهامات ألكبري التي قدمتها الماركسية المعاصرة ، والمذهب النفعي ومفاهيم ما بعد الحداثة ، وإسهامات بير بورديو Bierre Bouridie في دراسته عن العلاقة بين الصفوة والتميز الاجتماعي ، وذلك من خلال تحليله للطبقة البراجوزية الفرنسية واهتماماتها وتفضيلاتها إلي جانب اجراء دراسة عرقية موسعة عن العقل البرجوازي في فرنسا المعاصرة .

(Luis Garrido , 2013 , P. 32 – 33)

وفيما يلي محاولة تصنيفية لأهم وأبرز التعريفات التي مست هذا التعريف والأقرب إلي طبيعة الدراسة الراهنة وذلك على النحو التالي :.

يعرف قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية النخبة بأنها : " كلمة تدل على الشيء الأفضل الذي يستحق أن يقع عليه الاختيار " أما النخب (أى جمع نخبة فهي الفئات الأكثر ثقافة في المجتمع ، وبالتالي الأكثر

قدرة على إدارة هذا المجتمع وعلى خدمته).(سامي محمد ربيان وآخرون ،١٩٩٠: ص ص٤٤٢،٤٤٣) .

وتعرف النخبة في أغلب الدراسات الكلاسيكية بأنها " تلك الفئة التي تتحكم في نسبة كبيرة من الثروة والسلطة السياسية " .

وقد تعرض هذا المفهوم الكلاسيكي للنخبة للنقد وذلك لتجاهله لديناميات تغير النخبة بصفة خاصة،والتغير الاجتماعي بصفة عامة – حيث إنه من أهم الأشياء التي تؤثر في النخبة ليس فقط قدر السلطة التي تمتلكها ، ولكن تأثير هذه السلطة على مجتمع معين ، وعلى أحداث التغير في هذا المجتمع(Evapatricia , 2009 , P.106)

أما عن التعريفات الحديثة التي تناولت مفهوم النخبة نشير على سبيل المثال وليس الحصر إلي تعريف "بلفريد باريتو V. Parete " في كتابه " العقل والمجتمع " حيث يعرف النخبة بأنها " هم أولئك الذين يتفوقون في مجال عملهم " " مباراة الحياة " ثم يتحولون بما يمتلكون من قدرة على التفوق من ممارسة وظائف سياسية واجتماعية إلي طبقة حاكمة ليست بحاجة إلي دعم وتأييد جماهيرى لأنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتع بها ، وهذا ما يميزها ويؤهلها لاحتكار المناصب " (فضيل حضري ، ٢٠١٣: ص ٤٩) .

وفي هذا التعريف قدم " باريتو " تحليلاً أكثر شمولاً للنخبة ، فهو يوسع من نطاقها حتى تصل إلي اتساع مفهوم " الطبقة الحاكمة " .

وقد استخدم "روبرت داهل" Dahil "مفهوم النخب المتعددة Plural "eliete" في إشارة إلي تعدد مصادر القوة ، وتوزعها على كل الجماعات دون أن تحتكرها جماعة واحدة ، ولذا تراجع المفهوم السياسي لمفهوم النخبة واستبدل لكون النخبة جماعة اجتماعية تمتلك وعياً اجتماعياً وقدرة على التماسك الاجتماعي (أسامة إسماعيل ، ٢٠١٢: ص ١٨٩) .

ويعرف البعض النخبة بأنها " أولئك الأفراد الذين لديهم سلطة مباشرة أو غير مباشرة على المخرجات السياسية وأنشطة الدولة سواء أكانوا يكتبون هذه السياسية أو يؤثرون على من يفعل ذلك (Jenny Troons , 2009 , P. 463-464) .

كما يعرفها البعض بأنها " مجموعة تشغل مواقع إستراتيجية تسمح لها " بتأثير جلي" Per atible " في اتخاذ القرار. وتعرف أيضاً بأنها " مجموعة مختارة من المواطنين والمنظمات التي تتحكم في قدر من السلطة- واستناداً إلي التمييز الاجتماعي الخاص بالمجموعات الأخرى التي تنتمي للطبقات

الاجتماعية الأدنى فإن معظم المجموعات المختارة تسعي باستمرار للبحث عن التميز والانفصال عن باقي المجتمع (Luis Ga rrido , 2013 , p. 33).

كما يستخدم مصطلح النخبة ليشير إلي المجموعات التي تتمتع بقدر من السلطة داخل المجتمع أو تحظي بمكانة عليا داخل المجتمع – ويكون ظهور النخبة نتيجة لتطورها خلال تاريخ الإنسانية ، وهناك العديد من المجموعات التي تسعي باستمرار إلي التميز والحصول على الموارد الاجتماعية المختلفة حتى يظهر تميزها عن غيرها من الطبقات (Luis Garrido , 2013 : p. 33)

كما يعرف البعض النخبة السياسية بأنها " مجموعة من الناس والمؤسسات أو الأحزاب أو أى نوع آخر من منظمات المجتمع المدني الذين يمارسون جميع أشكال السلطة السياسية " ، والنخبة قد تكون أشخاص قادرين على التأثير على المخرجات السياسية بشكل منظم وجوهري وذلك بفضل موقعهم الاستراتيجي في المنظمات والحركات الأساسية (Luis Garrido 2013 : p. 33)

وهناك علاقة بين الطبقة الاجتماعية والنخبة – وفي هذا الصدد قدمت سوسيولوجية "ماكس فيبر Max Veber" إطاراً قوياً لفهم العلاقة بين الطبقات الاجتماعية والعمل السياسي في المجتمع وذلك من خلال نظريته للتقسيم الطبقي متأثراً بأفكار ماركس . حيث أكد أن السلطة تتخذ العديد من أشكال التفاعل الاجتماعي كما أكد على فكرة أنه بجانب الطبقة الاجتماعية هناك مصادر أخري للسلطة في المجتمعات الحديثة مثل الوضع الاجتماعي ، نوع التعليم ، رأس المال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (Luis Garrido,2013:p.33) وفي تعريف للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية للنخبة فرق بين نوعين من النخبة الأولي تمثل قلب النخبة (Eliet care) وتضم الدائرة المحيطة بالقيادة السياسية والصانعة للقرارات ، والثانية " نخبة إستراتيجية " تسمح لها مواقعها(مناصبها) بالتأثير على العمل السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر(أماني قنديل ، ١٩٩١: ص ٣٨) .

وفي ضوء التعريفات السابقة للنخبة وتمشياً مع أهداف الدراسة الراهنة فقد اعتمد الباحث في تعريفه الإجرائي للنخبة على تعريف المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية للنخبة والذي استخدمه في دراسة عام ١٩٩١م بعنوان " استطلاع رأى عينة من النخبة عن الأحزاب والحياة الحزبية .

(أماني قنديل ، ١٩٩١: ص ٣٨)

وعليه فقد جاء التعريف الإجرائي للنخبة في الدراسة الراهنة على النحو التالي :

التعريف الإجرائي للنخبة :

يقصد بالنخبة في الدراسة الراهنة تلك الجماعات الاجتماعية التي تهتم بالقضايا القومية وتسمح لها مواقعها " مناصبها " بالتأثير في العملية السياسية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وتشمل هذه النخبة شخصيات ممن عرف عنهم الاهتمام بالقضايا القومية والسياسية بحكم موقعهم وتشمل هذه النخبة (أعضاء النقابات المهنية ، الأحزاب ، أساتذة الجامعات ، رجال الدين ، الإعلام) .

مفهوم الحزب :

لعل من الصعوبة بمكان أن يتمكن الباحث من تقديم تعريف جامع مانع لظاهرة مركبة تتسم بالشمولية والتركيب مثل ظاهرة الحزب ، وربما يرجع ذلك لاختلاف الآراء والخلفية الأيديولوجية للكتاب والباحثين الذين تصدوا لتعريف هذا المفهوم ، كما يرجع أيضاً لصعوبة وصف الحزب بصفة معينة – حيث يصف بعدة صيغ – بالهدف الذي أنشأ من أجله أو بصفة أعضائه أو بنيانه أو بالوظائف التي يقوم بها ، وعليه فلا يوجد تعريف واحد للحزب – ولكنه قد حظي بعده تعريفات تعكس اهتمام المعرف بهذه الصفة .

وحول تعريف الأحزاب هناك من يركز على الجانب الأيديولوجي وآخر على الجانب الوظيفي ، وثالث على الجانب التنظيمي ، وفيما يلى تفصيل ذلك :

أ – تعريف الحزب السياسي على الأساس الأيديولوجي .

يعد التعريف الكلاسيكي للأحزاب السياسية أكثر التعريفات قدماً حيث ينظر إلي الأحزاب باعتبارها المجموعة التي ارتضت طواعية أن تتبني أيديولوجية معينة - كإطار فلسفي لها للدفاع عن قوى اجتماعية معينة دون غيرها من طبقات المجتمع المختلفة (على ليله، ٢٠٠٧: ص ١٥٤).

كما يعرف" إيدموند بيرك Edmund Burk" الحزب من هذا المنطلق على أنه " هيئة من أفراد متحدين يسعون من خلال جهودهم المشتركة إلي العمل على ما فيه المصلحة القومية ، وفقاً لمبدأ معين يتفقون عليه جميعاً ".

ويلتقي مع " إيدموند بيرك " العديد من الباحثين في القانون الدستوري والعلوم السياسية أمثال " جورج بيرديو " (George Burdeau) الذي قال عن الحزب أنه " كل تجمع من الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية

ويعملون على انتصارها وتحقيقها ، وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها ، وبحث عن امتلاك السلطة ، وعلى الأقل التأثير في قرارات السلطة الحاكمة (غارو حسيبة " ٢٠١٢: ص ٢٥) .

ويعرف الحزب من الوجهة الأيديولوجية أيضاً بأنه تنظيم اجتماعي سياسي يمثل شريحة اجتماعية تطوعية واعية ومنظمة ومتغيرة من حيث الوعي والسلوك السياسي في المجتمع ، أو ربما تمثل كتلة متناغمة ، ويدافع الحزب عن مصالح الكتل الاجتماعية التي يمثلها روحاً ومضموناً ويجاهد من أجل انتصار أهدافه وغاياته (سعاد الشرقاوي ، ٢٠٠٥ : ص ١٣) .

كما يعرف الحزب على أنه مجموعة من الناس متفقة فيما بها على برنامج عمل ، يحمل مطالب وأهداف ومبادئ تعبر عن مصالح قطاعات محددة في المجتمع .

تعريف الحزب على أساس الوظائف التي يقوم بها :حاول هذا الاتجاه دراسة الحزب من خلال الوظائف التي يقوم بها في الحياة السياسية وفي هذا السياق يعرف الحزب بأنه : " وسيلة مهمة تربط الناخبين بصانعي القرارات السياسية ، حيث أن أحد وظائفها أن تركز على اهتمامات الناخبين وبالتالي توفر قناة مهمة يمكن من خلالها إصدار قرارات ذات شرعية سياسية .

(jjspoon and H. KluVer , 2014 , P. 48)

كما يعرف الحزب بأنه (مؤسسة تطوعية تقدم مرشحين للانتخابات بهدف الحصول على مواقع داخل البرلمانات الحكومية) إلا أن هذا التعريف يقدم صورة ضيقة عن الأحزاب ودورها في الحياة الديمقراطية – حيث لا تسعي الأحزاب فقط للحصول على مواقع داخل البرلمانات الحكومية – أنما تمثل الرابطة الرئيسة بين المرشحين أو الفائزين بالمناصب وغيرهم من عامة الشعب ، كما تعتبر من أهم المنظمات التي تستطيع التركيز على متطلبات واحتياجات الشعب بطريقة شبه مؤسسية ، وهناك بعض الأحزاب لا تسعي للمناصب ولكنها تستمر في التركيز على مطالب فئات معينة من الشعب مثل حزب الخضر في الولايات المتحدة الأمريكية (M. Bontti , 2011 , P. 19) .

وتعرف الأحزاب أيضاً وفقاً للوظيفة على أنها " عبارة عن شكل خاص من التجمعات المدنية – وفي هذا الصدد يعرف عالم السياسة الأمريكي"دوانز" الحزب بأنه فريق من الناس يبحثون عن السيطرة على الحكومة من خلال البحث عن مناصب في إطار الانتخابات البرلمانية

(W. Hofmeister and K.arabw , 2011, P. 11)

كما يعرف العالم الإيطالي " ساروتوي " الحزب بأنه أى مجموعة سياسية تعرف بعلاقة رسمية في الانتخابات تقدم فيها مرشحين للمناصب العامة (W. Hofmeister and K.arabw , 2011, P. 11)

ويقدم كلا التعريفين شيئاً مشتركاً وهو المشاركة في الانتخابات العامة .

وهناك من يعرف الحزب بأنه " مجموعة منظمة من البشر تمارس السياسية وتسعي للتأثير على السياسة العامة للدولة من خلال مرشحيها ، كما أنه يمثل وسيطاً بين المجتمع المدني والحكومة "

تعريف الحزب على أساس تنظيمي :

لعل من أبرز التعريفات في هذا المجال هو تعريف " موريس ديفرجيه " الذي قال عن الحزب السياسي أنه " ليس مجموعة من البشر وإنما عدد من المجموعات – أى تجمع مجموعات صغيرة منتشرة على مستوي البلد" فروع ، لجان ، مجالس محلية ، ومرتبطة بمؤسسات تنسيقية " (غارو حسيبه ،٢٠١٢ : ص ٢٥) .

ويعرف الحزب بأنه " تنظيم دائم على المستوىين القومي والمحلي ، يسعي للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول إلي السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة "(سعاد الشرقاوي ، ٢٠٠٥ : ص ١٣٥)

كما يعرف الحزب بأنه : " تنظيم يضم مجموعة من الأفراد يتفقون فيما بينهم على برنامج معين أو أفكار محددة . وهؤلاء الأفراد يمثلون جزء من المجتمع السياسي أو الجماعة السياسية التي تتوزع على عدد من الأحزاب يختلف من بلد إلي آخر " (على الدين هلال ، ٢٠١٠: ص ٢٨٦)

ويعرف الحزب أيضا بأنه : " مجموعة من الناس منظمين بطريقة معينة بهدف الوصول إلي السلطة من خلال انتخابات منظمة أو أية وسائل أخري كالثورات مثلاً " K. Matlasa and V. Shale , 2006,P. 4

كما يعرف بأنه "هيئة " تنظيمية سياسية أقيمت لهدف الجمع بين المواطنين من ذوي الاتجاهات الواحدة إزاء القضايا المتعددة ، من أجل أن تكون لهم قوة مباشرة في دفع هذه الآراء إلي مجالات العمل في المجتمع ، باعتبار أنها الأصلح والأفضل للأمة جميعاً ، أو على الأقل لجانب يعتد به من أبنائها ومواطنيها (أحمد عادل ، ١٩٩٢ : ص ١٠٠) .

في ضوء التعريفات السابقة للأحزاب والتي تعكس رؤى وتوجهات سياسية وأيديولوجية مختلفة – حاول الباحث الاستفادة من كل هذه التعريفات

السابقة في صياغة تعريف إجرائي للحزب يتفق وأهداف الدراسة الراهنة وذلك على النحو التالي :

التعريف الإجرائي للحزب :

يقصد بالحزب السياسي في الدراسة الراهنة هو : " كل جماعة منظمة تؤسس طبقاً لأحكام الدستور والقانون ، وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة ، وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بهدف الوصول إلي الحكم

الدراسات السابقة :

ظل موضوع الأحزاب السياسية بعيداً عن البحث والدراسة لفترة طويلة ، وعندما حاول الباحثون ارتياده لاستخلاص مزايا عامة ، لاحظوا أن الأحزاب محاطة بالغموض والسرية مما يجعل معرفة الحقيقة بشأنها صعبة (سعاد شرقاوي ، ٢٠٠٥: ص ٩) .

وعن الصعوبات التي تقابل دراسة الأحزاب يقول" ديفرجيه " وهو من أوائل من تعرض للأحزاب بدراسة جادة مقارنة عام ١٩٥٠م إن الموضوع جديد وتكتنفه صعوبات وسبب ذلك أن تنظيم الأحزاب يرتكز أساساً على عرف وعادات غير مكتوبة ، وحتى لو وجدت نصوص مكتوبة منظمة فإنها لا تتعرض إلا للقليل من المسائل ، ونادراً ما تعكس ما يجري من الناحية الواقعية.

ومن ناحية أخري فإن طريقة سير وحياة الأحزاب تكون عادة محاطة بغموض وليس من السهل الحصول على معلومات من القائمين على الأحزاب لأنهم يتعمدون الاحتفاظ بأسرارهم وعدم البوح بها – بل أن معرفة أسرار ومناورات الأحزاب لا تتوافر إلا لدي المناضلين القدامى من كل حزب ، وهؤلاء ليس لديهم قدرة على تقديم صورة موضوعية لما يجري داخل الحزب ، كما أنهم يرفضون التحدث والإدلاء بالمعلومات التي لديهم (سعاد الشرقاوي ، ٢٠٠٥ : ص ١٠) .

ورغم هذه الصعوبات فقد أحرزت العلوم السياسية تقدماً كبيراً خلال الخمسين سنة الأخيرة في دراسة الأحزاب السياسية ، وذلك بسبب تضافر جهود الباحثين ومراكز الأبحاث العلمية ، من أجل إجلاء الغموض الذي يحيط بموضوع الأحزاب – وظهرت مؤلفات وأبحاث بعضها متخصص في دراسة الأحزاب في دول محددة، وبعضها دراسات مقارنة مدعمة بالإحصاءات والبيانات والجداول (سعاد شرقاوي ،٢٠٠٥ : ص ص ٩ ، ١٠) .

وانطلاقا من أهمية الدراسات السابقة في إثراء الدراسة الراهنة وإتاحة الفرصة للباحث لاستكمال مشواره البحثي في هذا المجال ، سوف يتم الإشارة هنا إلي نماذج من الدراسات قريبه الصلة بموضوع الدراسة الراهنة مقسمة لعدد من المحاور على النحو التالي :

المحور الأول - دراسات ركزت على دور الأحزاب في الحياة السياسية في الأنظمة المختلفة :

من الدراسات الأجنبية في هذا المجال – توصلت دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية عام (٢٠٠٢م) بعنوان " تأثير الأحزاب وجماعات الضغط في السياسة " باستخدام منهج تحليل المضمون لعدد من المقالات بلغ عددها (٥٣) مقالة موزعة ما بين (٢٢) مقالة في علم الاجتماع و(٣١) مقالاً في العلوم الإنسانية إلي اتفاق كل من علماء الاجتماع والسياسة حول عدد من النتائج أهمها:

- تلعب كل من الأحزاب وجماعات الضغط والحركات الاجتماعية دوراً مهماً في التأثير على السياسة العامة للحكومة ، كما أنهم يدعمون ويقودون هذا التأثير من خلال أنظمتهم وطريقة تعاملهم معها .
- أن هذه المنظمات الثلاث (الأحزاب ، جماعات الضغط والحركات الاجتماعية) تؤثر على السياسة العامة للحكومة بطريقة غير مباشرة ، وذلك من خلال زيادة وعي الجمهور بموضوعات معينة ، مما يؤثر في النهاية على الرأي العام .
- أن تأثير الأحزاب على السياسة العامة للحكومة يظهر بصورة واضحة خاصة في وقت الانتخابات – حيث يمكن للمرشح لمنصب عام تجاهل كل من جماعة الضغط والحركات الاجتماعية – ولكنه لا يستطيع أن يتجاهل الأحزاب لأهميتها بالنسبة له – إلا إن نتائج هذه الدراسة لا نستطيع أن نصدر حكماً عاماً بشأنها حيث ركزت على الولايات المتحدة دون غيرها من البلدان كاليابان وأمريكا اللاتينية على سبيل المثال (P. Burstein , and A. Linton , 2002:P381)
- وفي دراسة أجريت عن " الأحزاب السياسية في غانا عام ٢٠٠٩ م " توصلت إلي عدة نتائج أهمها:
- أنه على الرغم من ارتفاع نسبة الانضمام للأحزاب في غانا والتي تصل إلي ٧١ % من السكان ، إلا أن ٢٦ % فقط هم المسجلين ولديهم بطاقات عضوية أما الباقين فتعتبر عضويتهم غير رسمية حيث لا يدفعون الاشتراكات ويغادرون الأحزاب وقتما يشاءون".

- عدم قدرة الأحزاب في غانا على العمل بفاعلية حيث تواجه عدة صعوبات تتمثل في الفساد السياسي والعزوف عن المشاركة السياسية ،والنظام الديمقراطي الذي لايعمل بكفاءة N. Fobih, 2010:P36- 40

وفي دراسة عن " الآليات التي تعمل بها الأحزاب السياسية في بولندا بعد عام ١٩٨٩ " وذلك عن طريق سؤال عدد من المندوبين عن الأحزاب السياسية البالغ عددها (٢١) حزباً وذلك في الفترة من (١٩٩١ – ١٩٩٥) وهي فترة ما بعد مرحلة الشيوعية توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها :

- غالبية الأحزاب ترى أنها تمثل المجتمع ككل ، وليست طبقات معينة باستثناء عدد قليل من الأحزاب تمثل مجموعة معينة مثل المدافعين عن حق المرأة في الإجهاض .
- غالبية الأحزاب لا توجد لديها نظرة بعيدة المدى حول القضايا المجتمعية المختلفة ، وكذلك تفتقد الأدوات المناسبة للفعل السياسي ، وكونها قناة للعملية السياسية ، ولها دور مؤثر في المجتمع – وذلك باستثناء حزبين رئيسيين فقط (M. Grabow Ska , 1996:P 307 – 322) .

وفي دراسة أجريت عام (٢٠١١) عن الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية الجديدة بهدف التعرف على الدور الذي تمارسه هذه الأحزاب المؤسسية الجديدة داخلها، وما هي الخصائص البنائية لهذه الأحزاب خاصة فيما يتعلق بالاستقلالية ، الترابط ، الجذور في المجتمع ، مستوي التنظيم .. الخ

توصلت إلي عدة نتائج أهمها أن هذه الأحزاب المستقرة في الديمقراطيات الجديدة تلعب دور هام في تدعيم النظام السياسي والمحافظة على الديمقراطية وشرعية النظام داخل هذه الديمقراطيات

. (Natasha M. Ezrow , 2011:P2)

ومن الدراسات العربية نشير إلي الدراسة التي أجراها " محمود أبو الليل عام ١٩٨٤م " وذلك بهدف الكشف عن آراء عينة من المواطنين حول برامج الأحزاب والعضوية بها ، وذلك على عينة بلغ قوامها(١٨٠) مفردة من الذكور والإناث من فئات اجتماعية واقتصادية متباينة باستخدام استمارة لقياس الرأي العام توصل إلي عدة نتائج أهمها :

- موافقة غالبية أفراد العينة على التعددية الحزبية لإتاحة حرية التعبير عن الرأي وتحقيق الديمقراطية .

- عدم معرفة غالبية أفراد العينة ببرامج الأحزاب – وقد يرجع ذلك إلي عدم وجود لقاءات بين قادة الأحزاب وجماهير الناس ، أو إلي عدم توفر وإتاحة وسائل الإعلام لقادة تلك الأحزاب لكي يعرضوا برامجهم فيها ، وقد يرجع لعزوف الناس عن حضور تلك اللقاءات أو مشاهدتها في التلفزيون .
- الغالبية من أفراد العينة ترى أنها تعطي صوتها للحزب الذي سيضع في برنامجه المشكلات التي تهم المواطن وعلى رأسها مشكلة الإسكان ، والحد من ارتفاع الأسعار ، وزيادة الدخل والنهوض بالتعليم والاهتمام بتوفير الغذاء للجميع .. الخ (محمود السيد أبو النيل ،٢٠٠٥: ص ٣٢٥ – ٣٣٥).

وفي الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام (١٩٩١م) بهدف استطلاع رأى عينة من النخبة في الأحزاب والممارسة الحزبية بلغ عددها (٤٨٨) فرد مثلوا فئات مختلفة من النخبة – توصلت إلي عدة نتائج أهمها :

- محدودية مشاركة النخبة في الحياة السياسية ، وهي اختيار من جانبها يستند إلي مبررات عدة ترتبط بالإطار السياسي والدستوري والقانوني ، وبعضها الآخر يرتبط بتقييمها للأحزاب والممارسة الحزبية .
- الغالبية العظمي من النخبة لا تنتمي إلي حزب سياسي ، ويرجع ذلك إلي عدم الاقتناع بالحياة الحزبية بشكلها الحالي ، كما أن الإطار السياسي لا يسمح لكل القوى السياسية بالتعبير عن نفسها .
- الغالبية العظمي من عينة النخبة تؤكد على غياب الممارسة الديمقراطية داخل الهياكل الحزبية إلي جانب عدم تعبيرها عن القوى الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع .
- الغالبية العظمي من عينة النخبة ترى أن هناك ضعف في البرامج الحزبية، وأحياناً تناقض هذه البرامج في المواقف العملية ، وعدم وجود فروق بين برامج الأحزاب ، وإن وجدت فهى بدرجة محدودة
- الغالبية العظمي من عينة النخبة ترى أن تفعيل الأحزاب السياسية لن يتم إلا عن طريق واقعية البرامج الحزبية وقابليتها للتنفيذ ، إلي جانب تفاعل القيادات الحزبية بشكل كبير مع مشاكل الجماهير ، وامتداد تنظيمات الأحزاب إلي الأقاليم ، وتمثيل العناصر الشابة من قيادات الحزب ، ووضع برامج عمل مشتركة بين أحزاب المعارضة يتجه بشكل مباشر إلي حل قضايا المجتمع المصري ، وسعي الأحزاب إلي أن تبتعد عن أن تكون أحزاب أشخاص (أماني قنديل ، ١٩٩١: ص ١٦٣- ١٧١) .

وكشفت الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام (١٩٩٣) بهدف استطلاع رأى عينة من الجمهور العام في الأحزاب والممارسة الحزبية (التقرير الثاني) عن عدة نتائج أهمها :

- الغالبية العظمي من أفراد العينة لا يعرفون ما هي الأحزاب ، وقد وجد أن معظم هذه النسبة تتشكل من الأميين والمتعلمين تعليماً بسيطاً ، كما أن نسبة الإناث ممن لا يعرفون بوجود أحزاب تزيد كثيراً عن نسبة الذكور ، كما أن نسبة من يعلمون بوجود أحزاب في عينة المحافظات الحضرية تفوق كثيراً نظراءهم من المحافظات الأخرى
- انخفاض درجة المشاركة السياسية في كل مستويات المشاركة ، وذلك سواء بالنسبة لعضوية الأحزاب والمجالس النيابية ، والاهتمام بالحياة السياسية والمشاركة في عمليات الانتخاب بالتصويت والترشيح لعضوية الأحزاب وغيرها من المؤسسات الحزبية .
- الغالبية العظمي من عينة الجمهور ترى أن أسباب عزوف الناس عن الاهتمام وعن متابعة الأحزاب تنحصر بصفة أساسية في الانشغال بكسب العيش ، وعدم وجود وقت فراغ لممارسة هذا الترف الذي لا يوجد عائد من ورائه .
- اعتقاد غالبية عينة الجمهور بعدم فاعلية الأحزاب ، وذلك بسبب عدم تقدمها حلولاً لمشاكل الناس ، وأنها لا تهتم إلا بتقديم مكاسب شخصية لأعضائها وأنه لا جدوى من وجودها أساساً(سلوى العامري ، ١٩٩٣: ص ١٠٧ – ١١٨).

وتوصلت الدراسة التي أجراها محمد شومان (١٩٩٦م) بعنوان : " أزمة المشاركة من خلال الأحزاب السياسية ما بعد عام ١٩٧٦ م " بالتطبيق على الأحزاب السياسية التي ظهرت منذ عام ١٩٧٦ م وهي ما تعرف بمرحلة التعددية إلي عدة نتائج أهمها :

- ضعف المشاركة السياسية في مصر عامة ، وضعف محدودية المشاركة السياسية من خلال الأحزاب خاصة بالإضافة إلي الضعف المؤسسي للأحزاب خاصة الحزب الوطني الذي يهيمن على الساحة السياسية ويحتكر أغلبية مقاعد البرلمان والمحليات لا بفعل قوته واتساع قاعدته وتأثيره في المجتمع ، بل نتيجة اندماجه في السلطة التنفيذية ومؤسسات الدولة والحكم المحلي
- تمارس الأحزاب بدرجات مختلفة مجموعة من الأنشطة التنظيمية والجماهيرية . إلا أنه تفتقر إلي التواصل والتراكم والانتشار الجغرافي ،

حيث تتركز في مواسم الانتخابات ، وفي القاهرة وعواصم الأقاليم ، وبين أبناء الطبقة الوسطي من المتعلمين .

- تعاني الأحزاب من الضعف المؤسسي ، وأزمة الممارسات الديمقراطية وتجديد القيادة داخل الأحزاب ، وضعف مستوي اتصالاتها بالجماهير من خلال أنشطة منظمة نتيجة القيود المفروضة على حرية الأحزاب
- افتقار النخبة سواء من الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة لرؤية واضحة لمستقبل المشاركة السياسية ، وتتبادل فيما بينها خطاباً دعائياً يوظف مظاهر أزمة المشاركة ونتائجها في الصراع الحزبي دون محاولة جادة لتجاوز هذه الأزمة .

وأثارت الدراسة التي أجراها (عاطف السعداوي ،عام" ٢٠٠٣ "بهدف عقد مقارنة بين برامج الأحزاب الصغيرة والتي يقصد بها الأحزاب التي لم تسبق لها التمثيل في مجلس الشعب والتي بلغ عددها (عشر أحزاب) إلي مجموعة من النتائج أهمها .

- أن أطروحات معظم تلك الأحزاب لا تحمل خلال معالجتها لكل من قضايا السياسة الداخلية أو الخارجية وجهة نظر خاصة ، أو رؤية مغايرة للأطروحات القائمة على الساحة الحزبية

- أن برامج معظم هذه الأحزاب قد تجاوزها الزمن بكثير ، ولم تعد تتلاءم مع متطلبات العصر الجديد الذي نعيش فيه – ومن ثم فإن هذه البرامج في حاجة إلي المراجعة والتعديل والتنقيح بما يجعلها تستجيب للتحديات الجديدة ، وإعادة تنظيم هياكلها حتى تؤخذ مطالبها في الإصلاح في حال طرحها .

- أن الأحزاب الصغيرة مطالبة بتحديث أدائها السياسي بحيث تخلق لها قواعد جماهيرية تتجاوز بها ما تعانيه من قصور ونقص إذ أنه بدون مراجعة البرامج واللوائح الداخلية ،وتطوير الأداء في الأحزاب السياسية لن تستطيع تلك الأحزاب أن تقوم بوظائفها كحلقة اتصال بين المواطنين والحكومة (عاطف السعداوي ، ٢٠٠٣: ص ١١٧ ١٢٢)

وتوصلت دراسة " نشأت أدوار ،عام" ٢٠٠٣ م " عن دور الأحزاب في تشكيل الثقافة السياسية للشباب – على عينة من شباب الجامعات المصرية من الذين سبقوا وإن شاركوا في معسكر إعداد القادة بحلوان إلي عدة نتائج أهمها :

- عدم مشاركة الشباب في عضوية الأحزاب السياسية وذلك لعدم جاذبية الأحزاب من خلال برامجها للشباب كمصدر للثقافة السياسية .

- عدم قدرة الأحزاب على تمثيل الشباب كفئة في المجتمع وبعدها عن الواقع ، وأنها مجرد هياكل أسمية فقط دون قيامها بدور حقيقي في المجتمع . وذلك بسبب كثيرة القيود التي تفرضها الدولة على جميع الأحزاب باستثناء الحزب الوطني باعتباره الحزب الحاكم الذي ينمو في حضن الدولة دون تفرقة بين الدولة والحزب الوطني ، مما يضعف الفرصة أمام الأحزاب الأخرى في المجتمع من خلال غياب المنافسة الحقيقية بين الأحزاب (نشأت أدوار،٢٠٠٣: ص ٢٣٩– ٢٧٥) .

وفي الدراسة التي أجراها " وحيد عبد المجيد " بعنوان : " أزمة الديمقراطية في الأحزاب السياسية في مصر " والتي أجريت على مجموعة من الأحزاب التي نشأت في الربع الأخير من القرن العشرين والتي تعرف بالموجة الثالثة من الأحزاب المصرية بالمقارنة مع أحزاب الموجة الثانية (١٩١٩ – ١٩٥٢م) توصلت إلي عدة نتائج أهمها ما يلي :

- أن جميع الأحزاب السياسية ما زالت تعاني من مشكلات جوهرية تعوق تقدم الممارسة الديمقراطية داخلها ، رغم حدوث قدر محدود من التقدم بالمقارنة مع ما كانت عليه تلك الدراسات في أحزاب ما قبل ١٩٥٢ م .
- تمثلت أهم مظاهر التقدم المحدود في الأحزاب – في حداثة التنظيم الحزبي نفسه ، وعملية صيغ بعض القرارات الحزبية والأطر المؤسسية للمشاركة ، وخاصة من حيث أدائها في الغالب ، أسلوب التجنيد للنخبة في بعض الأحزاب ، طريقة إدارة جانب من خلافات هذه النخبة . ولكن ظلت هناك بالمقابل بعض ثوابت من المرحلتين تحول دون تحقيق التقدم النسبي الذي حدث وأهمها الدور المهيمن لرئيس الحزب ومركزية التنظيم الحزبي (وحيد عبد المجيد ، ٢٠٠٧: ص ٤٣١ – ٤٣٣) .

وتوصلت الدراسة التي أجراها " رامز جمال سعد " عن أثر الأحزاب السياسية على التحول الديمقراطي في الفترة من (٢٠٠٥ – ٢٠١٣) باستخدام منهج (تحليل النظم) في تحليل الظاهرة وأهم المشكلات التي تواجهها ، وكذلك تعرف أهم خصائصها إلي عدة نتائج أهمها :

- أنه على الرغم من أن للتجربة الحزبية في مصر جذور عميقة تمتد لما يزيد عن مائة عام – إلا أنه حتى الآن تعاني الأحزاب من أزمة حضور سياسي وعدم قدرتها جميعاً على جذب اهتمام المواطن حتى في الوقت الراهن على الرغم من المناخ الثوري الذي تعيش فيه مصر .

- أن الأحزاب الجديدة رغم تميزها بطابعها الحديث وتوجهها الليبرالي العام ، إلا أن عيبها الأساسي هو ارتباطها بأسماء أشخاص واعتمادها المفرط على الظهور الإعلامي ، في الوقت الذي لم تختبر بعد مدى وجودها في الشارع (رامز جمال سعد ، ٢٠١٣: ص ١٢٣) .

وفي دراسة أجراها " عادل رفعت (٢٠١٢) ، عن " دور وسائل الاتصال في تشكيل الصورة الذهنية للأحزاب السياسية وعلاقتها باتجاهات الجمهور نحو المشاركة السياسية ، وذلك بالتطبيق على (٤٣٢) مفردة من الجمهور من محافظات المنيا ، الإسكندرية ، القاهرة ، الغربية إلي جانب تطبيقها على (٣٢) مفردة من السياسيين القائمين بالاتصال في (٢٥) حزباً سياسياً وذلك باستخدام منهج المسح الاجتماعي ، توصلت إلي عدة نتائج أهمها :

- أن كلاً من وسائل الاتصال الشخصي والحديثة كان لها تأثير على مدى ايجابية اتجاهات المبحوثين نحو الأحزاب السياسية والمشاركة الحزبية .
- أن الأحزاب السياسية في مصر ما زالت تعاني من القصور وتشويش الرؤية وإهمال العديد من جوانب الاتصال التي يمكن أن تسهم في رفع درجة الوعي السياسي المجتمعي ، وتحسين الصورة الذهنية لدي المواطنين(عادل رفعت عبد الحكيم : ٢٠١٢) .

المحور الثاني ـ دراسات ركزت على وظائف الأحزاب وبرامجها :

من الدراسات الأجنبية في هذا الصدد نشير إلي دراسة أجريت عام (٢٠١١) عن " مدى اهتمام الأحزاب بتضمين بعض المشروعات الحزبية في برامجها في تركيا " وذلك باستخدام منهج تحليل محتوي البرامج الحزبية والتي توصلت إلي عدة نتائج أهمها:

- عدم اهتمام الأحزاب السياسية في تركيا بتضمين أى من المشروعات التنموية في برامجها في الفترة من (١٩٢٣ – ١٩٦٠م) باستثناء حزبين فقط .
- في الفترة من (١٩٨٠ – ٢٠١١ م) اهتم حزبين فقط بتضمين برامجه بعض المشروعات التنموية
- الحزب الوحيد المستمر في تضمين بعض المشروعات التنموية في برنامجه حتى الآن هو الحزب الديمقراطي اليساري (S. Esen , 2012:P 4 – 6) .

وتوصلت دراسة أجريت عن " اهتمام الأحزاب بالقضايا المجتمعية التي تعكس اهتمامات المواطنين في (٩٧ دولة) شملت هذه القضايا (١٣) موضوع

عن " الزراعة ، الحقوق المدنية ، الثقافة الاقتصادية ، التعليم ، البيئة ، العلاقات الخارجية ، القانون ، الرخاء الاجتماعي ، التكنولوجيا والبيئة البحثية .. الخ " إلي عدة نتائج أهمها :

- أن الأحزاب تستمع إلي الموضوعات ذات الأولوية بالنسبة للناخبين وتضعها في برامجها الانتخابية – ولكن ليست الاستجابات واحدة في كل الانتخابات ، حيث تتغير بتغير السياق الانتخابي ، حيث يستمعون إلي ناخبيهم في الانتخابات القومية مقارنة بانتخابات البرلمان الأوروبي ، بل في بعض الأحيان لا يتم الاستماع للناخبين في انتخابات البرلمان الأوروبي ، ولعل هذا من أوجه النقد التي وجهت له ، وأدت إلي افتقاده للشرعية الديمقراطية ، وإعادة الثقة فيه – كما أدي تجاهل الأحزاب لاهتمامات المواطنين في هذا البرلمان إلي احتقان صلة الناخبين به (J. J. Spoon and H. Kluver , 2014: P51- 27) .

ومن الدراسات العربية نشير إلي الدراسة التي أجرتها " أماني محمد المصري ،عام" ٢٠٠١ م " بعنوان : " دور التربية في برامج وأنشطة الأحزاب السياسية المعاصرة في الفترة من (١٩٧٧ – ٢٠٠٠م) بهدف التعرف على موقع التعليم وأنشطته في برامج الأحزاب المعاصرة ، وذلك بالتطبيق على " عشرة " أحزاب معاصرة اعتباراً من عام (١٩٧٧ م –٢٠٠٠م) مستخدمة كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن – توصلت إلي عدة نتائج أهمها ما يلي

- أن معظم برامج الأحزاب اهتمت بالتعليم باعتباره قيمة عامة تستحق الاهتمام ، إلا أن هذا الاهتمام جاء بصفة العموم وليس التخصيص أى ينقصه الدقة والتفاصيل .

أن حجم الأنشطة المنفذة فيما يتعلق بالتعليم وأنشطة برامج الأحزاب لا تتناسب مع ما جاء في برامجها حيث تتراوح هذه الأنشطة المنفذة لأحزاب الدراسة بين القليل والنادر والمنعدم (أماني محمد المصري:٢٠٠١) " .

وفي دراسة أجرتها إيمان محمد حسن،عام" ٢٠٠٥ م " بعنوان : " وظائف الأحزاب السياسية في النظم التعددية المقيدة – دراسة حالة حزب التجمع في الفترة من (١٩٧٦ – ١٩٨٦م) "توصلت إلي عدة نتائج أهمها :.

- أن وظائف الأحزاب في مثل هذه النظم تكون كالديكور الديمقراطي ، أى أنها ليست ذات فاعلية داخل هذه النظم، نظراً لكم المعوقات التي تواجهها من قوانين وقمع للحريات وتضييق إعلامي (إيمان محمد حسن: ٢٠٠٥).

المحور الثالث ـ دراسات ركزت على الأحزاب والسلوك الانتخابي :

من الدراسات الأجنبية في هذا الصدد نشير إلي دراسة مقارنة أجريت بعد أربع موجات من دراسة الانتخابات الأوروبية في الفترة من (١٩٩٤ – ٢٠٠٩ م) والتي وصل عددها إلي (٨١) انتخاباً .. تحت عنوان " تأثير الاستقطاب الحزبي على سلوك الناخبين " بهدف معرفة إلي أى مدى تؤثر الطريقة التي تتنافس بها الأحزاب في التأثير على اختيارات المواطنين لحزب معين ، توصلت إلي مجموعة من النتائج أهمها :

- أنه في ظل الاستقطاب الحزبي يميل المشاركين إلي الأحزاب الأكثر قرباً من أيديولوجيتهم ، وبالتالي فإنه كلما زاد الاستقطاب الحزبي ، فإن اعتبارات الكفاءة الأيديولوجية تصبح أقل أهمية بالنسبة للمستقطبين .
- أنه في حالة وجود استقطاب حزبي يميل المواطنين إلي إظهار ارتباطهم بحزب معين ، والنظر إليه على أنه يتمتع بكفاءة – وهنا فإن الاستقطاب الحزبي يعتبر صوت الناخب لا شئ أكثر من التعبير عن ولائه لحزب معين.
- وعلى العكس من ذلك فإنه كلما كان التركيز على الاختلافات الثقافية والموضوعية أكثر يشجع ذلك المواطنين على تقييم الأحزاب والمرشحين على أسس موضوعية بصورة أكبر(F. Vegtti , 2014: P 5- 10)

وفي دراسة عن الأداء الانتخابي للأحزاب الإسلامية في (٨٩) انتخاباً برلمانياً في (٢١) دولة على مستوي العالم – لوحظ دوماً أن أفضل أداء لهذه الأحزاب يكون في أول انتخابات حرة تشهدها هذه البلاد إلا أن هذا الأداء سرعان ما يشهد تراجعاً في الانتخابات اللاحقة (مازن حسن ، يسري الغرباوي: ٢٠١٣) .

وفي دراسة أجراها " مازن عبد الرحمن حسن " عن تأثير النظام الانتخابي في العملية الانتخابية – وعما إذا كانت الأحزاب تلعب دور حقيقي في جذب الناخبين أم الأفراد المستقلين عن الأحزاب – توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها

- أنه من خلال تحليل نتائج أكثر من تجربة انتخابية تبين أن الأحزاب تلعب دور في الانتخابات عندما يكون لها غطاء قانوني وبنية تشريعية قوية ، وكذلك وعي سياسي لدي الجماهير بأهمية الأحزاب (مازن حسن ، ٢٠١١: ص ١٢١) .

من خلال استعراض بعض النماذج من التراث البحثي حول الأحزاب السياسية ودورها في المجتمع – يمكن استخلاص بعض القضايا التالية :

- على الرغم من مكانة الأحزاب السياسية وأهميتها في النظم السياسية في العصر الحديث – إلا أن نصيبها من الدراسة بصفة عامة ربما يقل كثيراً عن الدور الذي تلعبه .
- غلبة المعالجة السياسية على دراسات الأحزاب ، ولم تهتم كثيراً من الدراسات بالجانب السوسيولوجي عند دراسة الأحزاب ، وهو الربط بين نشأة الأحزاب ، وظروف المجتمع السياسية والاقتصادية .
- إهمال معظم الدراسات التي أجريت عن الأحزاب للدور الذي يمكن أن تقوم به الأحزاب في أحداث التنمية في المجتمع
- معظم الدراسات ركزت على الأحزاب في الدول المتقدمة ، وهي المجتمعات التي يسودها المناخ الديمقراطي ، بينما ما زالت دول العالم الثالث نصيبها من دراسة الأحزاب قليل – وذلك باستثناء بعض دول العالم الثالث التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية .
- افتقاد جميع الدراسات التي تم طرحها إلي التوجه النظري الذي تسترشد بمسلماته وفرضياته لاختبار الظاهرة بهدف تفسير نتائجها في ضوء ذلك التوجه .
- إن معظم الدراسات التي أجريت في مصر يغلب عليها الصبغة التاريخية أو القانونية أو الدستورية مع القليل من الدراسات التي اهتمت بالموضوع من الوجهة السوسيولوجية .
- عدم توافر جو الحرية أو القدر الكافي من الحرية الذي نمت في تربيته البحوث العلمية التي اهتمت بقضية الأحزاب في مصر خاصة ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ، مما كان له انعكاساته على كثير من نتائج الدراسات السوسيولوجية التي حاولت إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه الأحزاب في مصر ، والتي تحول بينها وبين تفعيل دورها في الحياة السياسية ، وهو ما تحاول الدراسة الراهنة استكماله – خاصة وأن هذه الدراسة أجريت بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو – في ظل حرية حزبية مطلقة ومناخ سياسي يسمح برفع الغطاء عن سلبيات الأحزاب في مصر .

الإطـار النظري للدراسة:

الأحـزاب السياسـية ودورهـا فـي تحقيـق الاسـتقرار السياسـي (رؤيـة تحليلية) .

يكاد ينعقد الاجتماع بين رجال السياسة والقانون على أنه لا ديمقراطية ، ولا حرية سياسية ، ولا نظام نيابي دون وجود الأحزاب وتعددها. ولما كانت الأحزاب السياسية تلعب دوراً هاماً في حياة المجتمعات سواء الديمقراطية أو غير الديمقراطية – فسوف يتم الإشارة إلي دور الأحزاب في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال بعدين أساسيين هما :

البعد الأول : دور الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في الأنظمة السياسية المختلفة

البعد الثاني : دور الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في مصر وذلك على النحو التالي :

أولاً - دور الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في الأنظمة المختلفة:

لم تعرف الأحزاب بمفهومها الحديث قبل القرن التاسع عشر إلا في الولايات المتحدة وإنجلترا – ومنذ أوائل القرن التاسع عشر بدأت ظاهرة الأحزاب تنتشر بمفهومها الحديث حتى أصبحت معروفة اليوم تقريباً في جميع دول العالم .

وتختلف الأحزاب السياسية من حيث النشأة والتنظيم من نظام سياسي لآخر – فهناك أحزاب ذات أصل داخلي أى نشأت داخل هيئة الناخبين والبرلمان ، بينما توجد أحزاب أخري نشأت خارج البرلمان ويسميها الدستوريين أو السياسيون أحزاب ذات أصل خارجي – وهذه هي الأحزاب التي تنشأ نتيجة لنشاط النقابات أو الكنيسة أو الجماعات الدينية أو الخلايا السرية (سعاد الشرقاوي ، ٢٠٠٥: ص ١٨) .

كما تختلف الأحزاب من حيث النشأة ، تختلف من حيث النظم – حيث توجد أنواع متعددة من الأحزاب تختلف باختلاف طريقة تنظيم هذه الأحزاب من الناحية الداخلية ، حيث تصنف الأحزاب إلي نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزبين ، ونظام الحزب المسيطر ، ونظام الحزب الواحد – ويعتبر هذا التصنيف من أفضل التصنيفات لنظم الأحزاب ، ولكن رجال الفقه والقانون يضيفون تفصيلات أخري تجعل تصنيف الأحزاب أقرب إلي الواقع وأكثر عمقاً (سعاد

الشرقاوي ، ٢٠٠٥: ص ٣٧- ٣٨) وتبدأ هذه الإضافة بطرح سؤال واضح وأساسي وهو .

هل النظام الحزبي يوفر التنافس الحر في السوق السياسي ؟

إذا كان النظام يتيح التنافس فإنه يوصف بأنه نظام تنافسي – أم إذا كان لا يتيح التنافس فإنه يصف بأنه نظام غير تنافسي وعلى ذلك تنقسم النظم الحزبية إلي نظم تنافسية وهي تشمل نظام تعدد لأحزاب ، ونظام الحزبين ، نظام الحزب المسيطر ونظم غير تنافسية وتتجسد هذه النظم في نظام الحزب الواحد (سعاد الشرقاوي ، ٢٠٠٥: ص ٣٩) .

وتقوم الأحزاب السياسية بمجموعة من الوظائف والمهام يرتبط بها بقاء النظام السياسي واستمراريته – وعلى الرغم من اختلاف النظم الحزبية من نظام سياسي لآخر – فإنها تشترك في عدد من الأدوار والوظائف أهمها المساعدة في توحيد المسئولية ومشاركة الجماهير في السياسة وحشدها لتأييد البرامج القومية ، كما أنها تفرض النظام على النشاط السياسي وتجعله سلساً مفهوماً ، كما تهتم بتوضيح الرأي العام ، وتولد الحرارة السياسية ، وتعبئ مجموعات من الأفراد في شتي الجوانب ، كما أنها تخلق خطوط مفتوحة بين الحكام والمحكومين تستطيع من خلالها الحكومات أن تؤدي عملها بفاعلية(عبد الهادي الجوهر٢٠٠٢: ص ص ٢٧٤ ،٢٩٩،٢٧٥) وتشجيع المشاركة السياسية ، وزيادة الشعور بشرعية النظام ، كما أنها تلعب دوراً هاماً في التعامل مع الصراع داخل الدولة ، وحسم اختلاف الرأي بالنسبة للتفضيلات السياسية بشكل سلمي ، والقيام بوظيفة التنشئة السياسية في المجتمع بنقل الاتجاهات والقيم من جيل إلي آخر (أحمد سليمان ، ٢٠٠٦: ص ١٩٩)، كما تعتبر الأحزاب من أهم وسائل التجنيد السياسي ، نظراً إلي أنها الأقرب إلي ممارسة السلطة(عمرو هاشم،"٢٠٠٣: ص ص١٦،١٥)

إلا أن أولويات التركيز على مهام بعينها بالنسبة لوظيفة الأحزاب ودورها في المجتمع تختلف من مجتمع لآخر وسياسة لآخري ، ففي الديمقراطيات الليبرالية تميل الأحزاب إلي تركيز أنشطتها على مهمة الانتخابات التنافسية وكسبها ، والمحك الرئيسي الذي تقيس به قادة الأحزاب والملاحظون الخارجون فعالية الأحزاب هو النجاح في الانتخابات – أما الأحزاب الأخرى فقد تهتم بعد ذلك بمصالح إقليمية أو مهنية باعتبارها تعلو الهدف الانتخابي ، أما بعضها فقد يحاول تعليل إخفاقها بإعطاء أهمية لأهداف أخري ، ولكن النجاح في الانتخابات هو الهدف الأول لمعظم الأحزاب في الديمقراطيات الغربية (أحمد سليمان ، ٢٠٠٦: ص ١٩٨) .

وتشير الدلائل إلي أن معظم العمل الذي تقوم به الأحزاب السياسية في النظام الديمقراطي الليبرالي يتعلق بصياغة السياسة لا بإداراتها وتنفيذها – فالمهمة الأساسية للحزب هي خلق أجواء من الرأي مواتية داخل صفوف الشعب ، وهذا قد يقضي مناصرة سياسية معينة ، ولكن الحزب لا علاقة له بتنفيذ هذه السياسة . كما أن الحزب لا يستطيع أن يلزم نفسه مقدماً بآلاف التفاصيل التي تظهر في كل يوم من أيام الحكم ، كل ما يستطيعه الحزب هو أن يعلن مسلكه العام إزاء عدد من القضايا الرئيسية . وأن يشجع الناخبين على أن يستخلصوا من هذه المبادئ مواقف مرشحي الحزب من شتي المسائل (أحمد عادل ، ١٩٩٢: ص ١٥٨) .

وهذه الاعتبارات تدل على أن الوظائف التي تناسب الحزب السياسي في الدول الديمقراطية الليبرالية هي تشكيل السياسة العامة ، وتنظيم أغلبية للحكم ، وتزويد المناصب الانتخابية بالأشخاص المناسبين ، ونقل المعلومات بين الحكومة والشعب ، ولكن الأحزاب ليست هي الأدوات الملائمة لتنفيذ السياسة العامة (أحمد عادل ، ١٩٩٢: ص ١٦٠) .

وهناك وظائف ومهام أخري يمكن أن تؤديها الأحزاب في الديمقراطيات الليبرالية أهمها ما يلي :

- التعبير عن توقعات الجماهير ومطالب المجموعات الاجتماعية من النظام السياسي " صناعة الرأي العام " .
- وضع برامج سياسية والتي يسعي الحزب للحصول على دعمها من خلال الحملات الانتخابية (وظيفة التكامل والاندماج) .
- المساهمة في دعم شرعية النظام السياسي ، وذلك من خلال الربط بين المواطنين والنظام السياسي (وظيفة الشرعية) .

وفي المجتمعات الحديثة تعتبر عملية بناء الرأي السياسي عملية معقدة يدخل فيها الاعلام ، المؤسسات الاجتماعية ، التجمعات الحديثة ، وسائل الاتصال إلكترونية مثل الرسائل ،الفيس بوك ، تويتر وغيرها – ولكن تبقي الأحزاب السياسية عاملاً أساسياً في صناعة القرار السياسي

(W. Hofimeister and K . Grabow , 2014: P. 16)

وتختلف الملامح التنظيمية للأحزاب الديمقراطية الليبرالية بشكل كبير ، فقد تكون العضوية كبيرة أو صغيرة ، مباشرة أو غير مباشرة أو كليهما . كما قد تكون واجبات الأعضاء كبيرة أو ضعيفة . كما يعمل الحزب بشكل دائم أو

دوري . وعموماً فإن الملامح التنظيمية للأحزاب تصمم لكي تضاعف قدرتها على المنافسة بفعالية في الانتخابات (أحمد سليمان ، ٢٠٠٦: ص ١٩٩) .

أما في النظم الشيوعية فإن المهمة الرئيسة للحزب الشيوعي هو ضمان السيطرة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع ، والإشراف على تنفيذ رغبات صفوة الحزب على المستوى الجماهيري ، وما دامت المنافسة غير قائمة – فتمثل الانتخابات أهمية ضئيلة ، كما أن قيادة الحزب تضع القرارات السياسية التي تضفي عليها المؤسسات الحكومية الشرعية وتضطلع بمهمة تنفيذ هذه السياسات بمراقبة موظفي الحكومة والبيروقراطية والجماهير. فمهمة الحزب الرئيسة هي السيطرة الاجتماعية حتى من خلال القيام بوظائف أخري وهي نقل المعلومات السياسية بطريقة محايدة وذلك بتلقين المواطنين بمعلومات تريد القيادة تلقينها،كما أن معظم الأحزاب الشيوعية قد أنشئ لتسهيل مهمة السيطرة الاجتماعية ، حيث أنه يتميز بشدة التسلل الرئاسي والمركزية(أحمد سليمان،٢٠٠٦:ص ٢٠١– ٢٠٢)

وفي الدول الشيوعية تكون العلاقة بين الحزب والدولة علاقة سيطرة تامة من الحزب على الدولة ، حيث يعد الحزب المسئول الأول عن اتخاذ القرارات السياسية الرئيسة ، على الرغم من أن هذه السيطرة تعرقلها أحياناً انتهاكات البيروقراطية وغيرها (أحمد سليمان، ٢٠٠٦: ص ٢٠٢).

ولعل الحزب الشيوعي السوفيتي خير مثال على ذلك – حيث يتمتع الحزب بسلطة قيادة المجتمع ، وليس من المسموح به وجود أحزاب غيره ، وزعماء الحزب هم أنفسهم زعماء الحكومة ، وسلطة الحكم مستمدة من موقع الزعيم في الحزب ، وليس من أصوات الناخبين ، والحزب يملك كل السلطة السياسية واقعياً ، إن لم يكن نظرياً (أحمد سليمان،٢٠٠٦:ص ١٨٢) .

وعن الأحزاب في العالم الثالث فهناك تنوع كبير في الأحزاب السياسية في العالم النامي – إلا أن أنظمة الحزب الواحد في الحكومات البرلمانية هي متغير خاص بالعالم النامي – والتي ظهرت من واقع الأنظمة الموروثة والأوتوقراطية التي كانت تميل إلي الاستبداد ، وأنه غالباً ما تنشأ أنظمة الحزب الواحد من بين الأحزاب القومية القوية الأكثر شيوعاً ،والتي مرت بمرحلة من الكفاح من أجل الاستقلال وتعتبر اللامركزية عامل أساسي من عوامل التنظيم المؤسسي للأحزاب Smith , B. C , 2003: PP 198 – 220

وتختلف الدول في العالم الثالث في تبريرها لتبني الحزب الواحد فهي أحياناً تستند إلي الرغبة في الحفاظ على الوحدة الوطنية موضحة أن تعدد الأحزاب

يهدد بانقسامات قبلية ومحلية ، وتشير هذه الدول أيضاً إلي أن وجود التنمية الاقتصادية يجب تعبئتها جميعاً من أجل مصلحة الدولة ، ومن ثم لا تسمح بتفرق الجهود في صورة أحزاب ، ومن المبررات التي تقدمها دول العالم الثالث للدفاع عن الحزب الواحد هو عدم كفاية وكفاءة النخب السياسية الإدارية القادرة على تبني وتسيير نظام تعدد الأحزاب بسلام وبشكل يفيد المجتمع (سعاد الشرقاوي ، ٢٠٠٥: ص ٥٩) .

ويلاحظ أن عدداً ليس بقليل من الدول حديثة العهد بالاستقلال تصدر قوانين تمنع الأحزاب – وذلك لتفادي الصراعات التي يمكن أن تمزق وحدة الدولة ، غير أن هذا الحل السهل في ظاهره ، لا يمكن أن يدوم ولا أن يقدم وسيلة منظمة للتعبير عن الصراعات الحقيقية ، التي توجد في المجتمع ، كما أنه لا يقدم صيغة لحل هذه الصراعات . حيث أن هذه الصراعات الموجودة في الواقع تحتاج إلي مواجهة ومن الخطر تجاهلها والاكتفاء بالحل الأسهل وهو منع الأحزاب السياسية ، ولعل من نماذج هذه الدول في المنطقة العربية هي المملكة العربية السعودية (سعاد الشرقاوي ، ٢٠٠٥: ص ٢٢) .

وإذا كانت الأحزاب في أمريكا وأوروبا قد نشأت للمساهمة في الحكم أو الاستيلاء على السلطة وتطورت نتيجة للوعي السياسي الذي رافق النزاعات الاجتماعية التي أفرزتها الثورة الصناعية ، فإن أحزاب العالم الثالث قد نشأت في الأساس للرد على الواقع الاستعماري ، ومن أجل التحرر الوطني – فهناك أحزاب ظهرت في ظل الاستعمار ، بينما هناك أحزاب ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية كجزء من مرحلة ما بعد الاستعمار ، ثم توالت ظهور الأحزاب ذات التعددية الحزبية في الفترة التالية للاستقلال حتى الخمسينات والستينات ، وفي حوالي منتصف الستينات وأوائل السبعينات بدأت قوانين الأحزاب في الظهور ، ومع ظهور وانتشار مفهوم الديمقراطية في العالم منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بدأت ظهور الأحزاب في أماكن عدة من دول العالم الثالث باستثناء عدد قليل من الدول (K. Matlosa and V. Shale:2006 , P 3) .

وهكذا نشأت الأحزاب في العالم الثالث لمقاومة الاستعمار واستمرت لتمسك بالسلطة بعد الاستقلال ، وبعضها نشأ بعد الاستقلال – ومن أمثلة الأحزاب الأولي – حزب الوفد المصري ، وحزب الاستقلال المغربي ، وحزب الدستور التونسي ، وجبهة التحرير الجزائرية ، وحزب المؤتمر الهندي ، والحزب الوطني الإندونيسي.

ومـن الأمثلـة علـى الأحـزاب الثانيـة - حـزب المصـلحة الـوطني فـي السلفادور والحزب الثوري الدستوري في المكسيك ، والاتحاد الاشتراكي في السودان والاتحاد الاشتراكي في مصر(سعاد الشرقاوي ، ٢٠٠٥: ص ٢٢)

ويختلف تنظيم الأحزاب كثيراً فـي الـدول النامية عنها فـي الـدول المتقدمـة – ولكن أكثر السمات عموماً لهذه الأحزاب هو ضعف بنائها ، ووجود القليل منها الذي يستند إلي أساس جماهيرى حقيقي ، كما تفتقر إلـي التنظيمـات الجماهيريـة اللازمة لعبور الفجوة بين الحاكم والمحكوم ، كمـا أنهـا تخلق اهتماماً قليلاً لـدي الجماهير وغير قادرة علـى أن تطلب الكثير من أولئك الذين يضـمون أعضـاء رسميين في الأحزاب – كما أن الأحزاب الجماهيريـة المنظمـة نـادرة فـي الـدول النامية ، والبديل الشائع لها هو حـزب قـائم من الناحيـة التنظيميـة علـى علاقـة " الممثلين – والعمـلاء " Patron - client – حيث يقدم الحـزب من خـلال ممثليه الكثير من الخدمات لعملائه كالوظائف والفرص التعليمية والصحية...الخ وفي مقابل هذا يتلقي الممثل الدعم في أنشطة سياسية كالدعاية والتصويت وكبح المنافسين وأحياناً خدمات شخصية غير سياسية .. الخ(أحمد سليمان،٢٠٠٦: ص ٢٠٣– ٢٠٤)

أما عن علاقة الحزب بالدولة فأنها تختلف أيضـاً فـي العـالم النـامي – ففي حالات قليلة يكون الحزب الواحد قوياً بدرجة تتيح له السيطرة على الدولة ، وأحياناً أخري تتنافس أحزاب كثيرة على القوة السياسية . وكثيراً مـا يتكرر أن يندمج الحـزب الواحـد والمسيطر مـع الحكومـة علـى المستوى القومي والمحلـي (أحمد سليمان ،٢٠٠٦:ص٢٠٤)

وعن المهام والأدوار التي تقوم بها الأحزاب في العـالم الثالث فـإن الأوضـاع السياسية السـائدة ، هـي التـي تحـدد وظـائف الأحـزاب والأدوار التـي تقـوم بهـا ، ففـي بعض الـدول النامية يكـون الحـزب الواحـد رمـزاً للتكامـل الـوطني ، وفـي أخري توجد أحزاب عديدة تمثل الذراع السياسية للجماعات الثقافية المتعارضـة ، وقد يكون الحزب أداة للتعبير الثوري والحفاظ علـى قوة حـاكم أوتـوقراطي ، وقد يعمل على تعبئة المشاركة الجماهيرية أو على الحفاظ على المزايا السياسية لصفوة صغيرة متميزة (أحمد سليمان ، ٢٠٠٦: ص ٢-٣)

وهنـاك أدوار أخـري للأحـزاب السياسية فـي العـالم النـامي تشـمل العمـل كوسـائل للضغط من جانب الأعضاء ومن جانب المنتخبين ، ممـا يـؤثر علـى السياسـة العامـة ويـؤدي إلـي تشـجيع الاستقرار السياسـي ، كمـا تقدم أيديولوجيـة الأحـزاب السياسية أطـار عمـل للقـيم المشـتركة ، وغالبـاً مـا تشـبه هـذه الأيديولوجيـة الحزبيـة تلـك الأيـديولوجيات فـي الـدول المتقدمـة والـدول الانتقاليـة – إلا إنهـا غالبـاً مـا تكـون

أيديولوجيا العالم النامي تابعه للدين بشكل يفوق مثيلاتها الغربية ، وتدافع عن الاهتمامات الثقافية وليس الطبقية وذلك على العكس من الأحزاب العالمية التي تؤكد على أهمية التجانس وليس التنوع (Smith , B.C. 2003:PP 198 – 220).

ولما كانت العديد من الدول في العالم الثالث قد حصلت على استقلالها في السنوات الأخيرة ، فإن السؤال الذي يتم طرحه هنا هو .

لماذا تعد الأحزاب مهمة وضرورية في الدول الديمقراطية الجديدة ؟

عادة ما تكون الديمقراطيات الجديدة هشة وعرضه للعودة إلي النظام السلطوي والمؤسسات الديمقراطية ضعيفة وغالباً ما تكون غير قادرة على الوفاء بمتطلبات العامة ، وغير قادرة على مجابهة ومواكبة القوى الاجتماعية الجديدة – مما يجعل وجود الأحزاب ذات أهمية كبري في هذه الديمقراطيات الجديدة للعديد من الأسباب أهمها ما يلي :

- أن وجود الأحزاب تجعل الحكومة مسئولة عن أعمالها ، وخاضعة للمساءلة بطرق متعددة .
- مساعدة المعارضة على أن تتحدي وبشكل فعال الحكومة المتسلطة ، فبدون الأحزاب السياسية ، تكون قدرة المعارضة الديمقراطية على الحفاظ على تكوين جبهة موحدة أمراً صعباً ، كما أنها تميل لأن تكون هشة ومنقسمة وغير مترابطة ومحدودة القدرة على تعبئة وتنسيق وتنظيم العمل الجماعي، كما أن الأحزاب تمكن المعارضة كذلك من الوقوف بثبات ضد الانقسامات والصراعات داخل المجتمع .

ولعل غير مثال على مدى أهمية الأحزاب بالنسبة للمعارضة ما حدث في كل من بيرو وتايوان ، ففي بيرو وأثناء حكم " ألبرتو جيموري Alberto Fujimori " (١٩٩٢- ٢٠٠٠) كان السياسيون المعارضون والأحزاب الضعيفة التي كانوا ينتمون إليها تعمل ضد بعضها البعض ، مما جعل هؤلاء السياسيين غير قادرين على مواجهة انتهاكات حكومة " ألبرتو جيموري " للوضع في بيرو .

وعلى النقيض من ذلك ففي " تايوان ، نجد أن الحزب الديمقراطي التقدمي ويعرف ببساطة باسم " تانجواى Tangwai أو خارج الحزب " كان بمثابة وسيلة لتنسيق أعمال المعارضة في التصدي للحزب الوطني الحالي مما أدي في النهاية لسقوطه من السلطة في عام ٢٠٠٠م , Matasha M .Ezrow 2011: p 4

- مساعدة الناخبين على تقييم الأداء السابق للمرشحين المحتملين وإزاحة القيادة غير الشعبية – وعندما تكون الأحزاب ضعيفة ومنقسمة فإن الناخبين يواجهون سلسلة من الخيارات التي تجعل من الصعب التمييز بين المرشحين المختلفين – كما أن الأحزاب ليست وسيلة فقط لتمثيل الناخبين ، ولكن أيضاً لجعل الأحزاب مسئولة عن وجودها وأعمالها .
- تساعد الأحزاب القوية على منع ظهور المرشحين المعارضين للأحزاب أو السياسيين الذين يفضلون إخضاع الأحزاب لمصالحهم الشخصية " .

وعليه فإنه في الدول التي توجد بها أحزاب ضعيفة فإنه من المحتمل أن يصوت الناخبين على أساس السمات التي يتميز بها المرشح أو لاعتبارات شخصية خاصة بشخص سياسي وليس على أساس أيديولوجي ، ولذا فإن المرشحين المعارضين للأحزاب يكونون أكثر انتشاراً وأكثر نجاحاً وأكثر اهتماماً برفض النظام.

- مساعدة المواطنين على استيعاب المبادئ والممارسات الديمقراطية ، وذلك عن طريق تعبئة وتحفيز الناخبين على التصويت في الانتخابات والانخراط في العملية السياسية ، وتمكين المواطنين من المشاركة والاهتمام بالنظام .
- مساعدة الصفوة الاقتصادية والطبقات المتضررة من الإصلاح الديمقراطي ، في أن تصبح أكثر تألفاً مع المؤسسات الديمقراطية ، وذلك من خلال حماية المصالح الاقتصادية لتلك الصفوة دون الحاجة إلي اللجوء إلي القوة العسكرية ، وبالمثل فإن الأحزاب تستطيع أن تمثل الطبقة العاملة المنظمة بطرق تمنع ممارسة القوة والعنف للحصول على مصالحها .
- تساعد الأحزاب في حل النزاعات بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع .
- تصيغ بدائل للسياسة وتنشئ هيكلاً للخيار الانتخابي بطرق تدعم التنافس السياسي السلمي ، كما تساعد في تشكيل الجدل السياسي بطريقة تؤدي إلي تهدئة القضايا الشائكة.

ومن الممكن أن تلعب الأحزاب دور الحياد في استقطاب تأثير التحديث بالنسبة للدول الديمقراطية الجديدة ، وخاصة تلك الدول التي تتأثر بالاضطرابات العرقية عن طريق فرص التسوية والتصالح وتمثل ماليزيا حالة مهمة من الحالات التي تلعب فيها الأحزاب دوراً واضحاً في التخفيف من التوترات العرقية وذلك من خلال التنافس الانتخابي وليس من خلال النزاع أو الصراع ، كما أن تنزانيا تقدم مثال أخذ لدور الأحزاب في التخفيف من حدة

الصراعات داخلها خاصة وأنها تضم ما يزيد عن (١٤٠٠) جماعة عرقية مختلفة تتصارع جميعها على تقاسم السلطة . وفي الدول التي لها تاريخ طويل في النزاع حول قضايا مثل العرق والدين ، يمكن للأحزاب أن تساعد في حل هذه القضايا، وذلك من خلال التعامل معها من خلال التنافس الانتخابي وليس من خلال النزاع أو الصراع .

تلعب الأحزاب أيضاً دوراً مهماً في حشد وتعبئة وتنشئة القيادة السياسية ، كما أن الأحزاب تساعد في الوصول إلي السياسيين النابهين لقيادة الدولة عن طريق ترشيح وحشد المرشحين ، كما تساعد الأحزاب في وضع إجراءات وشروط لاختيار القادة ، الأمر الذي يمنع الحزب من أن يكون تابعاً للقائد . كما تساعد الأحزاب أيضاً في فتح قنوات ووسائل مختلفة للسياسيين من جميع الخلفيات والأصول العرقية والاقتصادية للوصول إلي السلطة مما يؤدي إلي التنوع الأيديولوجي (Natasha M. Ezrow , 2011:PP 6- 7) .

وفي الأنظمة البرلمانية تساعد الأحزاب أيضاً في تكوين واستقرار الحكومات من خلال مفاوضات الائتلاف ، ومن خلال تخصيص الوزارات والمكاتب الحكومية المختلفة ، كما تساعد في إصدار وتنظيم القوانين التشريعية ، وفي الدول الديمقراطية الحديثة التي لا توجد بها تلك المعايير والإجراءات تلعب الأحزاب دوراً هاماً في تحقيق النظام والاستقرار – ففي أمريكا اللاتينية على سبيل، تكون الدول ذات الأحزاب الضعيفة غير قادرة على تشريع السياسات ، وتكون عرضة لحدوث أزمات في الحكم – وعلى النقيض من ذلك ، فإن هناك دول مثل شيلي ، كوستاريكا ، وأورجواى بها أنظمة حزبية قوية . وليس من المحتمل أن تحدث بها أزمات في الحكم . ولذا فإن الأحزاب تؤدي العديد من الوظائف الهامة للدول الديمقراطية الجديدة . على الرغم أنها ما زالت مؤسسة بشكل ضعيف (Natasha M. Ezrow , 2011: PP 8 – 9).

– والسؤال الذي يطرح هنا هو.

لماذا تستمر الأحزاب الجديدة في الظهور وتجتذب الأصوات في الديمقراطيات الجديدة ؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال – نشير هنا إلي ما هو المقصود بالحزب الجديد ؟ وهل استقرار نظام الحكم الديمقراطي يسهل استقرار النظام الحزبي ؟

الحزب الجديد هو الذي يظهر إما من الانشقاق عن حزب حالي أو أنه حزب جديد بمعني أنه يظهر دون مساعدة من أعضاء الأحزاب الحالية .

ولقد شهدت الدول الديمقراطية في مرحلة ما بعد الشيوعية ظهور حوالي (٥٦٠) حزب من الأحزاب الجديدة في كل انتخاب منذ تغيير نظام الحكم . وبلغت نسبة متوسط الأصوات التي فاز بها الحزب الجديد ١٩% ، وفي العديد من الانتخابات فازت عدد من الأحزاب الجديدة بما يزيد عن ٥٠% من الأصوات وزيادة على ذلك فإنه في بلغاريا٢٠٠١م واستونيا ٢٠٠٣م ولتوانيا ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٤م وسلوفاكيا١٩٩٢م ظهرت أحزاب جديدة بما ساهم في تشكيل الحكومة ، وآخري شاركت في الائتلاف الحاكم بعد تأسيسه بفترة قصيرة . وهذا يتعارض بشدة مع الدول الديمقراطية الغربية المتقدمة – حيث لا تمثل الأحزاب الجديدة أى أهمية ، ففي الفترة ما بين عام ١٩٤٥- ١٩٩٥ م ، كان في المتوسط يظهر حزب واحد جديد في الدول الديمقراطية المتقدمة ، ويفوز فقط بـ ٢ % من الأصوات في أى انتخابات جديدة ، كما فاز سبعة أحزاب جديدة فقط بما يزيد عن ١٥% من الأصوات في الانتخابات القومية ومجلس النواب في تلك الدول الديمقراطية من عام" ١٩٤٥ - ١٩٩٥" (Margit Tavits , 2007: P 114).

وبينما تتوافق الأحزاب السياسية مع الدول الانتقالية أكثر مما هو مع الدول الديمقراطية المتقدمة ، فإن معظم الأبحاث حتى اليوم والتي اهتمت بدراسة الأحزاب الجديدة ، ركزت على دراسة أنواع محددة من الأحزاب مثل الحزب التحرري اليساري ، والحزب اليمني الجديد أو الأحزاب غير الحكومية . وأتخذ آخرون منهجاً أكثر شمولية وحاولوا شرح كيفية ظهور أى نوع من الأحزاب الجديدة ، وكيفية نجاحها في دولة من الدول ، أو في بيئة مقارنة – إلا أن هذه الأبحاث وتلك الدراسات اكتفت بالتركيز على عدد محدود من المتغيرات التي قد تسهل أو تعوق ظهور ونجاح الأحزاب الجديدة ، كما كانت أقل نجاح في صياغة إطار نظري مترابط منطقياً يوضح دور الممثلين المختلفين في الأحزاب الجديدة ، كما أن هذه الدراسات لم تأخذ في الاعتبار الجدل الذي دار حول ما إذا كانت الأنظمة الحزبية غير المؤسسية في الدول الديمقراطية الجديدة تمثل مقدمة للأنظمة المستقرة أو تمثل أنواعاً مختلفة ضمنياً للأنظمة الحزبية .

كما أن الدراسات الحالية حول ظهور الأحزاب الجديدة لم تكن قادرة على تقديم تفسير مناسب للدعم الانتخابي للأحزاب الجديدة – فعلى سبيل المثال يرى " هج " Hug أن الأحزاب الجديدة تعتمد في تطورها بشكل فردي على الأعمال الإستراتيجية للنخبة الحزبية " القديمة والجديدة " ، ولكنه لم يأخذ في الاعتبار مدخلات " المصوتين " وفي محاولة لملء الثغرات التي ظهرت في الكتابات المختلفة عن الأحزاب الجديدة ، واتساقاً مع نظرية المدخلات

الإستراتيجية – حاولت دراسات أخري أن تبحث عن الأسباب المسئولة بشكل أكبر عن ظهور الأحزاب الجديدة (Margit Tavit 2007 : P 14) والتي أرجعتها لبعض العوامل لعل أهمها ما يلي:. .

- تظهر الأحزاب الجديدة عندما تكون التكاليف المؤسسية لإنشاء حزب جديد والفوز بمقعد منخفض – وهناك نوعان من التكاليف التي تحتاج الأحزاب الجديدة إلي أخذها في الاعتبار - النوع الأول : مدى سهولة تسجيل الحزب - والنوع الثاني : مدى سهولة الفوز بمقعد ، المؤسسات الانتخابية ، قواعد التسجيل الحزبي، والأنظمة الانتخابية .
- الفوائد التي يمكن الحصول عليها من هذا المنصب ، وكلما كانت الفوائد عالية كلما كانت محفزات إنشاء حزب جديد أكبر .
- عندما تكون الأحزاب الموجودة في النظام القائم لم تحظ بالقوة الانتخابية اللازمة .
- التغيرات التي تحدث في الخيارات الإستراتيجية للمرشحين وسلوك الناخبين – حيث أن قرار دخول الساحة الانتخابية يعتمد على حسابات النخبة ، بينما يعتمد قرار دعم الحزب الجديد على المصوتين .
- عدم رضا المصوتين عن أداء الأحزاب القائمة مما يدفعها إلي معاقبة الأحزاب الموجودة في السلطة بتأييدها الأحزاب الجديدة أو مرشح بعينه – ولعل من العوامل التي قد تساعد على عدم رضا المصوت عن الأحزاب القائمة هو الأداء الاقتصادي المنخفض والذي يظهر في ارتفاع معدلات البطالة وفقدان الوظيفة ، وهما قضيتان مهمتان لهما نتائج مؤثرة بالنسبة للمصوت في الدول الديمقراطية في فترة ما بعد الشيوعية (Margit Tavit , 2007: P115 – 119) .

وأخيراً وحرصاً من الكثير من الدول في العالم الثالث والتي ظلت لمدة طويلة تأخذ بالنظام الحزبي على استقرار النظام السياسي داخلها- فقد اتجهت في السنوات الأخيرة إلي الأخذ بنظام الحزب المؤسسي ، على الرغم من أن هناك جدل حول تأثير عدد الأحزاب في أى نظام على استقرار الديمقراطية (Smith , B.C, 2003:P2) .

من العرض السابق لدور الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في الأنظمة المختلفة يتبين لنا:

أنه على الرغم من أن الأدوار والوظائف التي تمارسها الأحزاب في النظم السياسية المختلفة مشاعة تقريباً بين كل الأحزاب ، والتي تتمثل في تبصير المواطنين بحقوقهم وواجباتهم ، توزيع المصالح وتحديدها وتجميعها ،

وتعبئة الناخبين للعملية الانتخابية ، التجنيد السياسي لتولي المناصب السياسية ، المشاركة السياسية .. الخ إلا أن الأحزاب السياسية هي صنيعة البيئة الثقافية والمناخ السياسي السائد ، حيث تتحكم في أجهزتها وفي تركيبها ، وفي ممارستها وفي صلاتها ببعضها البعض من جانب ، وبمؤسسات الخارج من جانب آخر عوامل شتي مثل التاريخ والتقاليد والأسلوب الانتخابي الذي يحدده الدستور... الخ .

ولما كانت الأحزاب السياسية تلعب دور هام في الحياة السياسية وأن اختلفت درجة تأثير هذا الدور في الأنظمة السياسية المختلفة . وانطلاقاً من أهمية هذا الدور في تحقيق استقرار النظام الديمقراطي في أى نظام سياسي ، فسوف يفرد الباحث جزءاً خاصاً عن دور الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في مصر منذ أن عرفت مصر نظام الأحزاب وصولاً إلي مرحلة ما بعد ثورتي٢٥يناير و٣٠ يونيو وذلك على النحو التالي

ثانياً- الأحزاب ودورها في الحياة السياسية في مصر:

للأحزاب السياسية جذور عميقة في تاريخ مصر – حيث نشأت وتطورت بتطور مفهوم الدولة ذاته ، وظهرت البداية الأولي للحياة الحزبية في نهاية القرن التاسع عشر ، ثم برزت وتطورت بعد ذلك خلال القرن العشرين ، والعقد الأول من القرن الحالي ، انعكاساً للتفاعلات والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة .

وأى كان الأمر بشأن التاريخ الدقيق لميلاد الحياة الحزبية في مصر ، فإنه يمكن القول ودون مبالغة – أن مصر عرفت الحياة الحزبية منذ وقت مبكر قياساً لبدايات ظهور مفهوم الحزب وارتباطه بالتعبير عن مصالح طبقية اجتماعية (حسبما عكسها البيان الشيوعي الذي صاغه كارل ماركس) و(فردريك أنجليز عام١٩٤٨) ثم الأسس العلمية لتشكيل وقيام الأحزاب وهياكلها التنظيمية التي صاغها فلاديمير لينين " خلال الربع الأخير من القرن العشرين (هاني عياد ، ٢٠٠٣: ص ٤٧) .

كما أن بداية الحياة الحزبية في مصر ، كانت بداية مختلفة أو متميزة عن مثيلتها في أوربا ، فبينما كانت البداية في هذه الأخيرة نتاجاً طبيعياً لحالة التطور الاجتماعي التي أفضت إلي تطور طبيعي واحد وخاصة بعد دخول بلدان أوربا لعصر الثورة الصناعية – فإن ولادة الأحزاب في مصر جاءت استجابة موضوعية لعامل خارجي – أكثر من كونها انعكاساً لواقع داخلي – بمعني أنها كانت تعبيراً عن الحركة الوطنية في مواجهة الأوضاع الأجنبية أو

ضد الاحتلال البريطاني ، أكثر مما هي تجسيداً لصراع اجتماعي طبقي ، خاصة مع ظهور أحزاب مؤيدة للاستعمار (هاني عياد ، ٢٠٠٣: ص ٤٧) .

ويكاد يكون هناك اجماع عام بين الكتاب والمحللين السياسيين والمؤرخين على أن نشأة الأحزاب السياسية وتطورها في مصر مر بعدة مراحل متمايزة – منها مراحل كانت الأحزاب مؤثرة وفعالة في المشهد السياسي المصري ، وأخري ألغيت فيها النشاط الحزبي من الأساس .

وفي هذا الشأن يمكن تصنيف الأحزاب السياسية التي نشأت في ذلك الوقت وحتى الآن إلي عدة مراحل متميزة ، وهي : المرحلة التعددية التي سبقت ثورة ١٩١٩م، مرحلة التعددية الحزبية التي تلت ثورة ١٩١٩ م واستمرت حتى عام ١٩٥٢ م ، ثم مرحلة التنظيم السياسي الواحد من ١٩٥٣– ١٩٧٦يلي ذلك مرحلة التعددية الحزبية المقيدة التي بدأت مع صدور قانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ م واستمرت حتى قيام ثورة ٢٥ يناير.

وأخيراً يمكن الحديث عما يسمي بـ " المرحلة التكوينية للتعددية الحزبية الحقيقية " فيما بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ ، والتي سوف يتم الإشارة إليها بالتفصيل وذلك لمعرفة دور الأحزاب في دعم النظام الديمقراطي في مصر في المرحلة الراهنة ، وعما إذا كان له دور فعلى على أرض الواقع أم هو زخم ثوري لم يتبلور دوره وذلك على النحو التالي :

مرحلة التعددية الحزبية من ١٩٠٧ – ١٩١٩ م

على الرغم من أن مصر عرفت التكوينات الحزبية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، عندما ظهر إلي الوجود عام ١٨٧٩ م الحزب الوطني بزعامة أحمد عرابي ثم كان هناك أيضاً الحزب الوطني الجديد " ، بزعامة مصطفي كامل إلا أن " يونان رزق " يعتبر أن يوم إعلان تأسيس حزب الأمة في ٢٠سبتمبر عام ١٩٠٧م هي البداية الحقيقية للحياة الحزبية في مصر(يونان رزق،١٩٩٥: ص ١١) .

حيث في هذا العام أنشئت الأحزاب الثلاثة ، التي لعبت أدواراً مهمة على مسرح الحياة السياسية المصرية حتى ثورة ١٩١٩ م وهي الحزب الوطني الذي قاد الحركة الوطنية ، حزب الأمة الذي كان حزب الصفوة من كبار الملاك المتعاونين مع سلطة الاحتلال ، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الذي يعكس آراء الخديوي ومصالحه (على الدين هلال ، ٢٠١١ : ص ٢٨٨) .

وفي مجال دراسة الأحزاب التي نشأت منذ عام ١٩٠٧م وحتى الاستقلال وفقاً لتصريح ٢٨ فبراير عام١٩٢٢ م – يمكن التميز بين أربع فئات من الأحزاب –

تتضمن أحزاب نشأت بتشجيع من الانجليز ، ولم تعبر برامجها عن رفض مباشر لسلطة الاحتلال ، وأحزاب المطالبة بالاستقلال والتي قادت الحركة الوطنية المصرية ، كما ظهرت أيضاً خلال تلك الفترة أحزاب يمكن وصفها بأحزاب الرفض السياسي والاجتماعي (على الدين هلال ، ٢٠١٠: ص ٢٨٨) .

وتميزت ملامح الخبرة الحزبية خلال هذه الفترة بعدد من السمات منها ما يلي:

أ - إن الأحزاب لم تنشأ في إطار البرلمان والكتل البرلمانية ، وإنما نشأت خارجة لمقاومة الاحتلال الأجنبي وكجزء من الحكومة البريطانية .

ب- إن أغلب الأحزاب السياسية الأولي افتقدت للتنظيم ، وكانت في جوهرها أحزاب نخبة تقوم على عدد محدود من الأشخاص ، لذلك لم تتمكن من الاستمرار لمدة طويلة .

جـ - مثلت قضية الاحتلال وكيفية تحقيق الاستقلال الشغل الشاغل للأحزاب .

د- تعد العلاقة بين الحزب والصحيفة واحدة من أبرز السمات الملفتة لميلاد الحياة الحزبية في مصر – إذا كانت الصحيفة تصدر أولاً ثم يعلن بعض المؤيدين لها والملتفين حولها ميلاد أحزابهم (على الدين هلال٢٠١٠: ص٢٩٥).

المرحلة التعددية الحزبية ١٩٢٣ – ١٩٥٢م

شكل دستور عام ١٩٢٣ م إطاراً دستورياً وقانونياً للحياة السياسية في هذه المرحلة بشكل عام وللحياة الحزبية والسياسية بشكل خاص ، حيث ساد البلاد مناخ ليبرالي اتسم باحترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية وفي مقدمتها حرية التعيين وتكوين الأحزاب والجمعيات ، كما شهدت هذه المرحلة ظهور ما يقرب من خمس مجموعات من الأحزاب – بعضها أحزاب ليبرالية وأخري أحزاب دينية، وأحزاب اشتراكية . وأخيراً أحزاب نسائية مثل حزب بنت النيل السياسي ، الحزب النسائي الوطني (الهيئة العامة للاستعلامات ،٢٠١٤) .

ورغم تزايد عدد الأحزاب التي تم تأسيسها وتبيانها من حيث التوجيهات والأهداف وتشعب انتماءاتها فإن الممارسة العملية للنظام الحزبي قد تميزت بعدة سمات من أبرزها ما يلى :

- عدم التوازن في التعددية الحزبية والمنافسة السياسية فقد اتسم التعدد الحزبي بعدم التوازن بين حزب كبير وهو حزب الوفد الذي يعبر عن حركة جماهيرية متدفقة وتمتع بثقة شعبية جارفة مكنته من الحصول على أغلبية الأصوات في كل انتخابات حرة شاهدتها البلاد ، وعدد من الأحزاب الصغيرة قليلة الشأن

والعدد – وكانت في أغلب الأوقات على استعداد لانتهاك الدستور وتزوير الانتخابات والاعتماد على القصر والانجليز أو كليهما للوصول إلي الحكم (على الدين هلال ، ٢٠١٠: ص ٢٩٦) .

- أدي تدخل القصر والاحتلال في شئون الحكم ، إلي جعل النشاط الحزبي وبالتالي المؤسسات الدستورية مجرد شكليات

- أدي ظهور الأحزاب السياسية التي لا تمثل إلا الطبقة العليا المحافظة المكونة من كبار ملاك الأراضي والممولين الكبار والرأسمالية ، فضلاً عن استمرار الصراع القومي ضد الاحتلال ، إلي جانب تزايد القلاقل الاقتصادية والاجتماعية وخيبة الأمل إزاء الاحتلال ونظام الحكم ،إلي خلق حالة من التوتر جعلت جموع الشعب تستجيب إلي أية حركات مضادة – أيا كان مصدرها .

- إن معظم الأحزاب في تلك الفترة لم تنشأ استجابة لضرورة موضوعية تفرضها التطورات التي طرأت على المجتمع ، ولا حتى استجابة لتحديات خارجية أو عوامل وطنية بالمعني السياسي للكلمة ، وإنما كان قيامها في الأعم الأغلب نتيجة خلافات وصراعات شخصية (هاني عياد ، ٢٠٠٣: ص ٥٦) .

ومن ذلك كله تبين أن البناء السياسي الاجتماعي قد بلغ حد من التفسخ يستحيل معه أن يدافع عن كيانه وبقائه،وكان ذلك خير ممهد لقيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو١٩٥٢ (إسماعيل سعد،٢٠١٠: ص١٦٧- ١٦٩).

وهكذا شهدت مصر تجربة ثرية في الممارسات السياسية والديمقراطية ، ولكنها تجربة عانت العديد من الشوائب من بينها استمرار الاحتلال والتدخل الأجنبي في شئون البلاد ، وكذلك تدخل القصر الملكي في الحياة السياسية

مرحلة التنظيم السياسي الواحد ١٩٥٣ – ١٩٧٦ م

في عام ١٩٥٣ وتحديداً في شهر يناير ألغيت الأحزاب القائمة ، ويشير الدكتور يونان رزق في كتابه ("الأحزاب المصرية"١٩٢٢- ١٩٥٣م) إلي أن الدلائل تؤكد أن من أهم الأسباب التي مكنت الثورة من إلغاء الأحزاب هو ما وصلت إليه الأحزاب التقليدية من وهن وفشل في حل القضية الوطنية وعجزها عن تكوين رؤية اجتماعية متكاملة وانحسار وجودها في الشارع السياسي – كما كان لدي قادة الثورة كعادة الثورات الحرص على تشكيل تنظيم سياسي يمثلهم وكان بدوره تنظيمياً أوحداً – وتم تجميد كافة القوى السياسية في مصر ، حتى أن الثورة حلت عام ١٩٥٤ م مجلس نقابتي الصحفيين والمحامين ، واختزلت المشاركة السياسية في التنظيمات التي أنشأتها بدءاً من هيئة التحرير مروراً بالاتحاد القومي ، وانتهاء بالاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٢م .

وكانت تنظيمات ذات طابع شمولي ، ولا تحمل في داخلها أي شكل من أشكال المعارضة السياسية للنظام ، وتم تجريد كل القوى الفاعلة في الحياة السياسية في مصر من أي نوازع حزبية ، واحتوي النظام العمل النقابي وهكذا لم يواجه النظام بأي معارضة .

والواقع أن الثورة نجحت فعلاً في تحقيق العدالة الاجتماعية ، وإحداث تغيير جذري في الحياة الاجتماعية لصالح الفقراء ، ومن خلال تشريعات اقتصادية تتسم بالعدالة ، وأقامت الكثير من المشروعات التي غيرت من البيئة الاجتماعية للمواطن ، ولكنها لم تنجح في إقامة حياة ديمقراطية سليمة كما جاء في مبادئها الستة (محمد نبيل الشيمي ، ٢٠١٠ : ص ٣- ١٧) .

ويقول " مصطفي الفقي " في مقال له تحت عنوان " عهد عبد الناصر والسياسة والحكم " أن من أكبر المآخذ على عهد عبد الناصر هو غياب الديمقراطية والأخذ بالتنظيم السياسي الواحد وانعدام الرأي الآخر – ويرى " الفقي " تبريراً لهذا الوضع – أن التحرر الوطني ووجود شخصية عبد الناصر ذات الكاريزما القوية كانت بمثابة استفتاء يومي على حكمة ، ومن ثم فإن الغاية من الديمقراطية قد تحقق ولكن دون وسائلها المعروفة (محمد نبيل الشيمي ، ٢٠١٠ : ص ٣-١٧) .

وهكذا واجه النظام في النصف الثاني من الستينات أزمة مشاركة سياسية ، وكان على النظام أن يعدل من ذاته ، ومن مؤسساته وبالذات بعد هزيمة ١٩٦٧م وبعد المظاهرات الجماهيرية في فبراير وأكتوبر ١٩٦٨ م ، وذلك للتعبير عن غضبها بمناسبة صدور الأحكام ضد من اتهموا بالمسئولية عن الهزيمة (على الدين هلال ،" ٢٠١٠ : ص ٣٠٥) .

العودة إلي التعددية الحزبية من " ١٩٧٦ م وحتى ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م "

يعتبر التحول من التنظيم السياسي الواحد إلي التعددية الحزبية عام ١٩٧٦ م – أحد أهم التحولات السياسية التي حدثت في مصر خلال السبعينات ، وقد عكس هذا التحول الاتجاه نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحسين علاقات مصر الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية (محمد شومان ، ١٩٩٦ : ص ٣٩٩)

إلا أن التعددية الحزبية المصرية المعمول بها بمقتضي القانون (٤٠) لعام ١٩٧٧ م وتعديلاته لا يختلف كثيراً عن نظام الحزب الواحد ، فالأحزاب التي كانت موجودة في ذلك الوقت – تعاني من حالة من حالات الضعف نتيجة للبيئة

القانونية والسياسية المعادية للحريات ، ونتيجة لسيطرة لجنة شئون الأحزاب التي من صلاحيتها إصدار شهادة الميلاد "التأسيس" أو شهادة الوفاة (الحل والتجميد للأحزاب) . (أميرة حسن، ٢٠١١: ص ١٢– ١٤) .

وقد بدأت التعددية الحزبية في مصر في مارس ١٩٧٦ م بموافقة الرئيس الراحل أنور السادات بتأسيس ثلاثة منابر داخل التنظيم السياسي الواحد المعروف آنذاك بالاتحاد الاشتراكي العربي ، وقد تم تبرير هذا القرار بأن المنابر الثلاث تشمل التيارات الرئيسة الثلاثة بالمجتمع وهي الوسط واليمين واليسار وهي :

- منبر مصر العربي الاشتراكي (الوسط).
- منبر الأحرار الاشتراكيين (اليمين) .
- منبر التجمع الوطني التقدمي الوحدوي (اليسار).

وفي نوفمبر ١٩٧٦م أجريت الانتخابات البرلمانية وفاز منبر الوسط بالأغلبية الكاسحة لمجلس الشعب ، بينما فاز اليمين باثني عشر مقعداً ، وفاز اليسار بأربع مقاعد ـ وفي يناير ١٩٧٧ م تحولت المنابر إلي أحزاب سياسية مستقلة بقرار من رئيس الجمهورية . ويبدو أن الرئيس السادات عندما قرر منفرداً تحويل المنابر إلي أحزاب لم يكن يهدف إلي أكثر من إقامة نوع من التوزيع الوظيفي ، الذي يخدم الحزب الحاكم " حزب الوسط بحيث تصبح وظيفة حزب اليمين هو استكشاف المدى الممكن للتحول نحو اليمين ، ووظيفة حزب اليسار هي أن تجنب الحكومة مسئولية ما قد يترتب على التحول نحو اليمين من خلل في البيئة الاجتماعية (أحمد محمد حسن ، أحمد عبد التواب ، ٢٠١٢: ص ٣٢ ، ٣٣) .

ويعتبر الحزب الوطني الديمقراطي هو حزب الدولة ، وقد ورث تنظيم الوسط سلطة ونخب ومقار الاتحاد الاشتراكي بل خطابه الأيديولوجي إلي حد كبير(محمد شومان ، ١٩٩٦: ص٣٧٠- ٣٧١)

وتوالي بعد ذلك تأسيس أحزاب جديدة حتى بلغ عددها حتى نهاية عهد الرئيس " حسني مبارك " مع قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ما يقرب من أربعة وعشرين حزباً ، ومع ذلك استمر العمل بقانون الطوارئ ، والعديد من القوانين المقيدة للحريات التي تحول دون قيام الأحزاب بتنظيم لقاءات ومؤتمرات خارج مقراتها أو الدعوة إلي الإضراب والتظاهر وتعرض بعض الأعضاء الناشطين في الأحزاب للاعتقال والتعذيب نتيجة لقيامهم بممارسة أنشطة حزبية يجيزها

القانون ، كما تزايد الاعتماد على الإجراءات الأمنية في مواجهة المشكلات السياسية والانتهاكات لحقوق الإنسان (محمد شومان ، ١٩٩٦: ص ٣٧٠) .

ورغم ما يقرب من خمسة وثلاثين عاماً على وجود هذه الأحزاب وهو التاريخ السابق على قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م فإنها تتسم بمجموعة من الصفات التي تميز هذه المرحلة التي عرفت بالتعددية الحزبية المقيدة وهي :

- أن معظم الأحزاب التي نشأت منذ عام ١٩٧٦ م وحتى ما قبل ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ م حملت برامجها السياسية والاقتصادية الكثير من عوامل التشابه والاختلاط ، وافتقدت إلي وجود قوى اجتماعية متجانسة تعبر عنها أو أيديولوجية فكرية واضحة تدافع عنها – كما أنها كانت تعبر عن الماضي وامتداداً له ، ولم تحمل أى طابع محدد .
- إن تشكيلها جاء بقرار فوقي – أى بقرار من السلطة ، فافتقدت منذ البداية قواعد جماهيرية تستند إليها . ساهمت البيئة السياسية والقانونية التي نشطت الأحزاب داخلها إلي محدودية نطاقها ، وتزايدت هذه المحدودية حتى أصبح النظام أقرب إلي نظام الحزب الواحد منه إلي نظام التعدد الحزبي – نتيجة هيمنة حزب الحكومة على معظم قواعد البرلمان ، وعلى وسائل الإعلام . وقد أدي ذلك إلي تقييد الأحزاب المسموح بنشاطها قانوناً ، وتهميش كل تأثر لها ، وتحجيم البدائل التي تطرحها والضغط على ممثلها في البرلمان إن وجد (أحمد محمد حسن ، أحمد عبد التواب ، ٢٠١٢: ص ٣٤- ٣٧) .
- ضعف المشاركة السياسية – وأبرزها عدم الإقبال على القيد في الجداول الانتخابية ، والامتناع عن التصويت في انتخابات مجلس الشعب والشورى والمحليات والنقابات ، علاوة على ضعف المشاركة في عضوية الأحزاب
- تصاعد أحداث العنف السياسي في الثمانينيات وما بعدها رغم التعددية الحزبية والتسامح النسبي مع أحزاب المعارضة – وأتخذ العنف أنماطاً مختلفة ، وشاركت فيها بدرجات مختلفة أغلب القوى والتيارات السياسية في مصر .
- عدم الاتفاق على أسس وآليات التعددية السياسة – وتتجسد أبرز محاور الخلاف في طبيعة الدستور والسلطات الواسعة التي يمنحها لرئيس الجمهورية (محمد شومان ، ١٩٩٦: ص ٣٧٦) .
- اعتماد حكومة الحزب ، على لغة " التطمين " بشأن السياسات والبرامج السياسية والاقتصادية التي تقوم بتنفيذها ، إلي جانب غلبة المعالجة

الأمنية لبعض القضايا وخاصة قضايا حقوق الإنسان (أميرة حسين ، ٢٠١١ :ص ١٢ – ١٣) .

- اتسمت الأحزاب السياسية بالضعف والتخاذل وعدم التأثير وذلك في ظل سيطرة حزب واحد لمدة تزيد عن " ٣٥ سنة " وهي المدة السابقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ، هيمن خلالها على الحياة السياسية ، وحول الأحزاب إلي دور هامشي ، أقرب إلي دور الجمعيات الأهلية والمنتديات الثقافية منها إلي الأحزاب السياسية . (أمير حسين ووفاء عطية ، ٢٠١٢: ص ١١- ١٢)

التعددية الحزبية المطلقة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م

أخرجت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م الحياة الحزبية في مصر من مرحلة الانسداد والتخلف التي ألمت بها طيلة العهود الماضية ، وفتحت أبواب المشاركة السياسية أمام ملايين المصريين لتدخل مصر مرحلة التحول الديمقراطي التي تنتقل بموجبها من النظام السلطوي اللاديمقراطي إلي النظام التعددي الديمقراطي القائم على المشاركة والمنافسة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الحرة النزيهة (أحمد طه ،٢٠١٢: ص٨٦٤١) .

فمع قيام ثورة " ٢٥ يناير ٢٠١١ " شهد الشارع المصري حراك حزبي ليس مسبوقاً ، وتجلي هذا الحراك في الإقبال المتزايد على خوض تجربة تأسيس أحزاب سياسية ، واهتمام ملحوظ بالعمل الحزبي في أوساط وفئات وشرائح اجتماعية عديدة (أحمد محمد حسن ، أحمد عبد التواب ، ٢٠١٢: ص ٤١). ليصل عدد الأحزاب التي تم تأسيسها بعد ثورة ٢٥ يناير إلي ما يقرب من (٧٠) حزباً جديداً واستناداً إلي معيار التوجه الحزبي يمكن تصنيف قائمة الأحزاب ما بعد الثورة إلي أحزاب ليبرالية ، أحزاب يسارية ، أحزاب دينية ، وأحزاب مختلفة التوجه ، إلي جانب ظهور أحزاب جديدة لم يعرفها الشارع من قبل كمحاولة لاستقطاب واحتواء الشباب المتحمس والقطاعات العريضة من الجماهير التي وجدت نفسها فجأة مهمومة بالسياسة والشأن العام ، وكمحاولة لسد الفراغ السياسي الذي تركه الحزب الوطني بعد حله ، والذي بالطبع لم ولن تكون الأحزاب القديمة المستأنسة قادرة على ملئه (أميرة حسين، وفاء عطية ،٢٠١٢: ص ١١٢).

ومع استمرار حالة الفورة الحزبية جاءت انتخابات مجلس الشعب٢٠١١-٢٠١٢ لتؤكد هيمنه الأحزاب الدينية على الحياة السياسية في مصر بعد ثورة ٢٥يناير ٢٠١١م ، حيث استحوذ حزب الحرية والعدالة على ما يقرب من نصف مقاعد أعضاء مجلس الشعب بنسبة ٤٧,٧ % ، بينما يقترب حزب النور

السلفي من نصف أعضاء حزب الحرية والعدالة (٢٢,١ %) بينما تمثل نسبة ممثلي حزب الوفد ثلث عضوية حزب النور ، وتتوالي الفوارق في الأوزان النسبية الحزبية لنجد أن ١٧ % من الأحزاب الممثلة في المجلس يقل الوزن النسبي لكل منه عن ٢ % من أعضاء المجلس (محمد أبو ريده ، ٢٠١٢ : ص ٤٠٦) .

وهكذا تبدو التجربة الحزبية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، في منتهي التعقيد والتشابك – فمع انهيار الحزب الوطني – ظهرت على المسرح السياسي أحزاب دينية مختلفة ، وقوى سياسية جديدة بعضها يمثل شباب الثورة ، وبعضها يمثل بقايا الحزب المنحل ، وأخري تمثل تيارات سياسية تتوق للعمل السياسي بعد زوال القيود الأمنية عن مشاركتها مثل التيارات السلفية والشيوعية.

ويجد المتأمل للخريطة الحزبية – أن ثمة عوامل ومحددات عديدة قد أسهمت في إضفاء المزيد من التعقيد على الخريطة الحزبية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ، يتمثل أبرزها فيما يلي :

- الانفتاح غير المحدود لمختلف شرايين وقنوات المشاركة السياسية والتسرع في تكوين الأحزاب السياسية وكأنها السبيل الوحيد للمشاركة في الحياة السياسية وعنوان القضاء على الفساد السياسي ، مما كان له انعكاسات على التنافسية الحزبية وانفراط عقد مختلف التيارات السياسية التي كانت تحسب ككتلة واحدة لفترة طويلة (أحمد محمد حسن ، أحمد عبد التواب ، ٢٠١٢: ص ٤٨)
- العزف على أوتار ومبادئ ثورة "٢٥يناير ٢٠١١م " والمتاجرة بها من أجل تكوين الأحزاب،مما أدي إلي هشاشة الأحزاب وعدم مقدرتها على المشاركة في الحياة السياسية كونها بلا هوية محددة سوي مبادئ الثورة فقط .
- تغير الإطار القانوني ، حيث يمكن إرجاع الفوضى الحزبية بعد ثورة ٢٥ يناير لإزالة العوائق القانونية التي اعترضت العمل الحزبي ، حيث أصبح في إمكان خمسة آلاف عضو فقط ينتمون لعشر محافظات تكوين حزب بمجرد أخطار لجنة الأحزاب .
- افتقاد معظم الأحزاب الجديدة لبرامج عمل واضحة ، كما جاءت معظم الأحزاب متشابهة في مفردات أسمائها مما يجعل التمييز بينها صعب ، ويضفي على خارطتها طابعاً عشوائياً ، ومن أمثلة هذه الأسماء المتكررة

والمتداخلة على سبيل المثال " شباب التحرير ، ثوار التحرير ، شباب ٢٥ يناير، شباب الثورة ، شباب الأمة الثوري ، شباب مصر ، جبهة حماة التحرير وغيرها من الأسماء " .

- عدم وجود خريطة مستقرة للأحزاب بصفة عامة ، وأحزاب ثورة ٢٥ يناير بصفة خاصة ، حيث تتميز الأحزاب الجديدة باختلاف الاتجاهات السياسية داخل الحزب مما يساعد على الانقسامات الداخلية بين أعضائه .

- غياب خيار تحالف واندماج حقيقي بين الأحزاب – فبدلاً من أن ينظر البعض إلي التحالفات باعتبارها مخرجاً لهذه القوى في أزمتها وتصحيحاً متأخراً لحالة الضعف والتوتر والتشرذم والانقسام والشخصنة التي تعاني منها ، والتي أدت إلي خسارتها في انتخابات "٢٠١٢م" فإنه في المقابل ينظر البعض إلي هذه التحالفات على أنها مجرد تحالفات انتخابية مدفوعة بهواجس وحسابات انتخابية في الأساس ، ولا تستند إلي رؤى حقيقية حول مستقبل هذه القوى لنفسها ودورها السياسي في النظام السياسي والحزبي .

- كثرة الأحزاب ذات المرجعية الدينية والتي ارتبطت حتى الآن بالخلط الشديد بين الديني والدعوي والسياسي ، والاستناد إلي خطاب تخويني بالمعني السياسي والديني ، ومحاولة تدين السلوك السياسي مثل التشجيع على التصويت على أساس ديني في الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، والترويج للكثير من الفرضيات المغلوطة والمضللة فضلاً عن وجود تخوف حول العلاقات والارتباطات الخارجية لهذه الأحزاب .

- سيطرة الأحزاب الدينية على جميع مفاصل الدولة ، ولم تعترف على خارطتها بأى أحزاب أخري ، وهكذا بات حال الأحزاب الليبرالية ضعيفة وازدادت الانقسامات الداخلية داخل هذه الأحزاب ، ولم تستطيع خلال الفترة الماضية تطوير آليات للتواصل والحوار مع الناس ، وإعداد وتطوير برامج عملية تقوم على مشاركة المجتمع وحشد الجهد وتحفيز الجماهير ، كما أن كثير من هذه الأحزاب المدنية لم تنجح في بناء حوار مع التيارات الأخرى في محاولة جادة للبحث عن أرضية مشتركة (أميرة حسين ووفاء عطية ، ٢٠١٢ : ص ١٢- ٣٦) .

- اعتماد عدد كبير من الأحزاب في تأسيسها على رجال الأعمال سواء في السر أو العلن ممن لديهم القدرة المالية للإعلان عن أحزابهم في الصحف

أو عقد المؤتمرات السياسية باهظة التكاليف - والتخوف هنا أن يكون للمال الدور الأكبر في مسيرة تشكيل الأحزاب الجديدة وأن تكون أحزاب الأفكار والتيارات السياسية الحقيقية هي الأكثر فقر ، والأقل تأثير ، فيعود المرض نفسه إلي جسد السياسة في مصر من جديد ، فيصبح من يملك يحكم ومن يستطيع شراء الأصوات هو الأكثر تأثيراً

- افتقاد أغلب الأحزاب الجديدة إلي كوادر حزبية حقيقية علاوة على اكتفاء القيادات الحزبية باللقاءات في الغرف المكيفة ، وعبر شبكة التواصل الاجتماعي ، وبرامج التوك شو في القنوات الفضائية – يضاف إلي ذلك انفصال هذه الأحزاب عن الجماهير وفشلها في الوصول إلي قلب الشارع المصري والتعامل معه بإمالة وطموحاته واهتماماته وتحدياته .
- تمحور عدد من الأحزاب حول الأشخاص أكثر من التفافها حول أفكار وسياسات ، إلا أن هذه الظاهرة ليست ظاهرة خاصة بالنظام الحزبي في مصر دون غيره من النظم الحزبية في الديمقراطيات الجديدة . بل أنها ظاهرة طبيعية في سياق تطور النظم الحزبية عقب الثورات والتحولات الكبيرة في ضوء افتقاد الأحزاب الجديدة إلي هياكل تنظيمية جاهزة للعمل ، وغالباً ما تكون برامجها الانتخابية في ملف التطوير ، فضلاً عن اتسامها بالعمومية ، وهو ما يجعل الاعتماد على شخصيات مؤسسي الأحزاب مسألة طبيعيه في المراحل الأولي .

مما سبق واستناداً إلي المشكلات والتحديات والإشكاليات التي تواجه أحزاب ما بعد ثورة ٢٥ يناير يمكن الإشارة إلي ثلاث ملاحظات أساسية .

الملاحظة الأولي : أنه رغم حدوث زيادة كبيرة في عدد الأحزاب بعد ثورة ٢٥ يناير، إلا أن هذه الزيادة العددية لم يرافقها أى زيادة في حيوية الحياة الحزبية في مصر ، أو تفعيل دور الأحزاب في الحياة السياسية ، وما زالت حضور الأحزاب لدي الرأي العام ، وجمهور المواطنين محدوداً إلي حد كبير .

الملاحظة الثانية : وترتبط بالملاحظة الأولي – ما أكدته الكثير من استطلاعات الرأي العام من انخفاض نسبة المصريين الذين ينتمون للأحزاب السياسية ، ومن ثم هناك أزمة تتمثل في عدم الحضور السياسي لهذه الأحزاب – رغم النقلة الكبيرة التي حدثت في عدد الأحزاب المدنية ، والأحزاب الدينية ، وعدم قدرتها على جذب اهتمام المواطنين ، وتنمية رغباتهم في المشاركة .

الملاحظة الثالثة : أن هذه الأحزاب السياسية لم تنجح حتى الآن في امتلاك أداة تنظيمية فعالة تنقل أهدافها السياسية إلي الجماهير ، والنفاذ إليها وربط حركة

الحزب بها في مواقع عملها وسكنها وحياتها اليومية – مما جعل هذه الأحزاب مجرد أفكار محلقة في خيال أصحابها – ولم تتوافر لها بعد إمكانية التحقيق في الواقع.

والسؤال الذي يطرح هنا :

هل الأزمات التي واجهها النظام الحزبي المصري في أول سنة له بعد ثورة ٢٥ يناير ربما يستمر في مواجهتها لفترة تطول عن ذلك ؟

في الواقع أن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب منا النظر إلي الواقع المماثل في الديمقراطيات الجديدة للوقوف عما إذا كانت هذه الفورة الحزبية أكثر ظهوراً في الأحزاب الجديدة ، وتلك الأزمات أمراً طبيعياً يقترب من الواقع المصري أم لا . وفي هذا الصدد فإن نتائج الدراسات المختلفة عن الديمقراطيات الجديدة في مرحلة ما بعد الشيوعية تشير إلي ظهور (٥٦) حزباً من الأحزاب الجديدة في كل انتخاب منذ تغير نظم الحكم ، حيث يستغل العديد من السياسيين والتنظيمات والحركات الاجتماعية والسياسية مناخ الانفتاح السياسي الجديد لكي تنشأ أحزاباً جديدة – وهو أمر تشير الخبرات الدولية إلي تحقيقه في غالبية الديمقراطيات الجديدة مثل بولندا ، التشيك ، بلغاريا- إلا أن هذا التفتيت الحزبي سرعان ما تراجع بعد أول انتخابات تجري في البلاد ، وعقب عملية التحول الديمقراطي(Margit ,Travit , 2007: P 114)

ومن ثم فالسؤال هنا : هل سيبدأ معدل التفتت الحزبي في مصر في التراجع بدءاً من الانتخابات التشريعية القادمة" ٢٠١٥ "– جرياً على الخبرات الدولية في هذا المجال – أم ستعد مصر استثناء من هذه الخبرات ؟

- الواقع أن الإجابة على هذا السؤال سوف نتركه لنتائج الانتخابات البرلمانية المقبلة "٢٠١٥ م"

الخريطة الحزبية في مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو :

وإذا كانت ثورة٢٥ يناير تمثل المحطة الأولي لأحداث تغير في هيكل وشكل القوى السياسية ، فإن ثورة " ٣٠ يونيو ٢٠١٣م " تمثل نقطة البداية للتحول الشديد الذي شهدته خريطة القوى السياسية بعد ذلك – حيث افرز هذا الحدث ثلاث تيارات سياسية رئيسية وهي :

- **التيار الاول :** المؤيد لإجراءات ما بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ م وتمثله القوى الثورية والأحزاب السياسية ذات التوجهات المختلفة ، والتي نظمت نفسها في تحالف جبهة "٣٠ يونيو " وهي القوى التي رحبت بتدخل

القوات المسلحة لعزل الرئيس السابق محمد مرسي ، واعتبرته استجابة مشروعة لمطلب شعبي وتصحيحاً لمسار ثورة ٢٥ يناير.

- **التيار الثانى:** المعارض لإجراءات ٣٠ يونيو ويضم جماعة الإخوان المسلمين ، وحزب الحرية والعدالة ، والأحزاب المؤيدة لعودة الرئيس السابق " محمد مرسي " وعلى رأسها حزب البناء والتنمية والوطن والتي نظمت نفسها بتكوين " التحالف الوطني لدعم الشرعية " ورأت أن ما حدث هو انقلاباً عسكرياً وإعلان لموت ثورة ٢٥ يناير وعودة النظام القديم .
- **التيار الثالث :** التيار الوسطي – قوى المنتصف وهي مجموعة من القوى التي يمكن وصفها بأنها لا تنتمي لمعسكر من المعسكرين بل تتخذ موقف قد يقترب بعض الأحيان من احدي المعسكرين أو يبتعد عن احدهما بمعني أنها قد تقترب من معسكر التأييد أو معسكر الرفض ولكن بتحفظ وأبرزها – حزب النور والدعوة السلفية ، حزب مصر القوية ، حركة ٦ أبريل ، الاشتراكيين الثوريين .. الخ .

كما شهدت هذه المرحلة بداية الانشقاق بين بعض القوى الثورية وخاصة حركة ٦ أبريل ، ومع زخم الأحداث ظهرت بوادر الانشقاق داخل بعض الأحزاب ، إلي جانب الاستقطاب بين قوى كل من تيار المنتصف والتيار المؤيد من جانب ، وبين التيار المؤيد والمعارض من جانب آخر – كما تلاشت معظم الأحزاب الدينية بما فيها حزب الحرية والعدالة والبناء والتنمية ، وانصهرت الأحزاب الصغيرة داخل حزب النور ، الذي انفرد بالمشهد الحزبي بعد أن قبل أن يكون أحد أطراف اللعبة السياسية بعد ثورة ٣٠ يونيو

أما الأحزاب الليبرالية ، ظلت مثلما كانت عليه قبل الثورة ، ولم تتعلم الدرس حتى الآن ، وما زالت تكتفي بالمبادرات والمؤتمرات الصحفية الضعيفة ، والمفرغة المضمون ، والتحالفات التي لا تتم في معظم الأحوال ... ونستطيع أن نجزم أنه حتى بعد الثورة ٣٠ يونيو لم يتغير حال الأحزاب السياسية عما ذي قبل ، بل زادت ضعف وتهميش من جانب القوى السياسية جميعاً .

كما يبدو موقف الأحزاب من المشهد الانتخابي والبرلمان القادم ٢٠١٥م غامضا في ظل نظام الانتخاب بكل من القائمة المطلقة والنظام الفردي ، كما لم تنجح حتى الآن في سد الفراغ السياسي الناجم عن ثورتي الشعب المصري خلال الأربع الأعوام المنصرفة .. وذلك للعديد من الإشكاليات والتحديات التي تواجهها وتتمثل فيما يلي

- السيولة الحزبية في الشارع .. حيث يمثل عدد الأحزاب في حد ذاته تحدياً لقادتها في الاستحواذ على أصوات الناخبين .
- التشكيك في قدرة الأحزاب المدنية على تلبية احتياجات أى من النظامين الفردي والقائمة المطلقة سواء من حيث القدرة على جذب الناخبين للمشاركة في العملية التصويتية أو مدى القدرة على الاستحواذ على أصوات الناخبين بدلاً من انتقالها للأحزاب ذات التوجهات الدينية (حزب النور السلفي) أو رموز النظام السابق .
- تشكيك البعض في قدرة الأحزاب على الفوز بالرهان من خلال نظام القوائم الحزبية – والدليل على ذلك أنه حتى الآن لم تنجح أى من لأحزاب في تشكيل قائمة ذات وزن نسبي ، واستعانت بالأقوياء من الحزب الوطني ورموز النظام السابق للتمثيل على بعض قوائمها .
- الخوف من عودة سيناريو العائلات التقليدية على الخريطة الحزبية مرة أخري – ويبدو أن هذا النمط الانتخابي التقليدي هو الأكثر احتمالية في الصعود . وذلك حيث النفوذ القبلي والعائلي في محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية ذات الطبيعة الصحراوية ، وحيث تأثير العلاقات الاجتماعية والعشائرية والاقتصادية في مسار التصويت والمشاركة الانتخابية أكثر من البرامج الحزبية .
- تسرب بعض عناصر نظام مبارك " المضاد " إلي المشهد السياسي حيث أدت حالة الفراغ السياسي الذي نتج عن عمليات إقصاء الإسلام السياسي من المشهد، إلي جانب حملات التشويه التي استهدفت القوى الثورية إلي السماح لعدد من وجوه نخبة مبارك بإعادة تقديم نفسها للرأى العام ، والذي أصبح أكثر استعداداً لقبولهم باعتبارهم الأكثر دراية بكيفية إدارة العملية الانتخابية في المرحلة الحالية .
- عدم ثبات خريطة القوى السياسية – حيث ما زالت في قيد التشكيل وذلك نظراً لطبيعة المرحلة الانتقالية التي تتسم بحالة من عدم الاستقرار وقرب الانتخابات البرلمانية التي ستلقي بظلالها على خريطة القوى السياسية .

(ولاء أبو السعود ، ٢٠١٣م) .

- عدم قدرة الأحزاب على إقامة تحالفات حزبية متوازنة حيث أن هناك مجموعة من العوامل جعلت التحالفات الانتخابية لا تخلو من الاضطرابات أو تفتقد قدراً مناسباً من الطواعية – يتمثل ذلك في قانون الانتخابات الحالي الذي دفع الأحزاب إلي الدخول في تحالفات لملائمة أوضاعها من نظام

القائمة المطلقة وهو ما يمثل صعوبة لدي بعض الأحزاب وخاصة الأحزاب ذات الصبغة الدينية – كما أن نظام المحاصصة على قوائمها قد يعرض قيادات الأحزاب لضغوط متواصلة من المرشحين ، مما يؤدي إلي فشل التحالف في نهاية الأمر ، إلي جانب أن هذه التحالفات في نهاية الأمر بين مختلفين أيديولوجياً مما يجعل التنسيق بينها أمراً صعباً أو مؤقتاً ، كما أنها في الغالب تحالفات في وجه خصم سياسي أكثر منها في مواجهة منافس انتخابي أو سياسي .

وفي ضوء التحديات والمخاوف التي تم الإشارة إليها – أصبح المشهد السياسي يشير إلي منح الأولوية في التفكير لأفضل الوسائل المحققة لأبعاد الأحزاب الدينية والرموز المحسوبة على النظام السابق عن المشهد السياسي ، ومنع تشكيل برلمان لا يعكس توجه الدولة الجديدة - وهذا يتطلب من الأحزاب أن توحد صفوفها وأن يكون لديها قدر من التنسيق لضمان وصول قيادات واعية ومدركة لحقيقة دور البرلمان ، خاصة وأن هذا البرلمان لديه مهام جسام ولا يمكن أن نترك تشكيله للمصادفة ، أو أن يأتي فيه من لا يؤمنون بدستوره أو بمبادئ ثورته ، وأن تستجيب الأحزاب والتحالفات إلي مسئوليتها وتتنازل عن مطالبها الخاصة في الحصول على أغلبية هي تدرك أنها لا يمكن أن تحصل عليها - وليكن الهدف هو الشراكة بين الأحزاب والتيارات السياسية في المرحلة التأسيسية ، وأن تتفق الأحزاب فيما بينها على تلافي عيوب وأخطاء قانون الانتخابات الحالي – من أجل العبور بمصر إلي الجمهورية الثالثة ، وهو الأمر الذي بلا شك حال تحقيقه سوف ينعكس على الاستقرار المؤسسي في مصر بشكل كبير بل أنه من الممكن أن تكون لحظة فارقة بالنسبة لمصر .

من العرض السابق لثلاثية التعددية الحزبية فالتنظيم الحزبي الواحد ، فالتعددية الحزبية مرة أخري يتضح أن كل مرحلة كان لها إرهاصتها وجذورها – إلا أنها خبرة تاريخية ممتدة لكيفية استغلال النظام الحاكم للأحزاب السياسية لتتلاءم مع أهدافه وتحققها، وقد عبرت النظم الحزبية – المختلفة التي نظمت الحياة الحزبية في مصر اعتباراً من عام ١٩٠٧ م عن مدى محورية القيادة السياسية وتأثيرها المركزي على شكل النظام الحزبي وأداء الأحزاب السياسية – مما يعني أن الأحزاب السياسية في مصر شأنها شأن النظم الحزبية في الأنظمة السياسية المختلفة لم تعيش في فراغ ، وإنما كانت وما زالت متأثرة في كل مراحل نموها وسياق عملها بالميراث التاريخي والثقافي للعلاقة بين الدولة والمجتمع ، كما أن التحول في التنظيم الحزبي قد ارتبط بتحولات أوسع في

شكل النظام السياسي وتوجه سياساته الداخلية والخارجية (أماني قنديل ، ١٩٩١: ص ١٦٣) .

وعلى الرغم من التعددية الحزبية المطلقة التي شهدتها الأحزاب السياسية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير والتي تمثلت في إزالة القيود القانونية والأمنية عن حرية تشكيل الأحزاب – إلا أن الأحزاب السياسية ما زالت تمثل إرث الماضي والتي تتمثل في أزمة حضور سياسي ومجتمعي في الشارع ـ وفي هذا الصدد – تهدف الدراسة الميدانية الراهنة محاولة إلقاء الضوء على الأسباب الحقيقية التي تعوق أداء النظام الحزبي في مصر بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م ، و٣٠يونيو ٢٠١٣ م – واستشراف كيفية تفعيل هذا المسار الحزبي دعماً للمسار الديمقراطي وحرصاً على شرعية النظام .

الدراسة الميدانية *

بعد مرور ما يقرب من أربع سنوات على الحرية الحزبية المطلقة ، والحراك السياسي الذي لم يشهده تاريخ مصر من قبل ، ومع تصاعد حدة المناقشات حول قضية الأحزاب ودورها في تدعيم النظام الديمقراطي في مصر .. حاولنا التعرف على رؤى عينة من النخبة لواقع الأحزاب السياسية في المرحلة الراهنة فيما تتعلق بالبرامج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتبناها والدور الذي تمارسه في الشارع ، وما هي أهم التحديات التي تواجهها في المرحلة الراهنة ، وما هي رؤيتها المستقبل الأحزاب السياسية وما هي العوامل التي تحدد هذا المستقبل . وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة سوف يتم ترجمتها إلي بيانات كمية وكيفية بالاستعانة بنتائج الجداول الإحصائية الخاصة بالدراسة الميدانية والمرفقة بالملاحق*

أولاً:- وصف عينة الدراسة :

- توزيع العينة وفقاً للنوع :

يشير الجدول رقم (١) إلي أن غالبية عينة الدراسة من الذكور حيث ضمت(١١٥) مفردة من الذكور وذلك بنسبة ٧٦,٦ % مقابل "٣٥" من الإناث وذلك بنسبة ٣٣,٣ % من إجمالي العينة ولعل هذه النتيجة ترجع إلي أن بعض فئات التطبيق لم تتضمن إناثاً على الإطلاق ، وهو ما يرجع إلي طبيعتها " رجال الدين " أو قد يعود إلي ندرة الإناث في بعض فئات العينة " مجالس النقابات المهنية " وبعض المكاتب السياسية للأحزاب " وبالتالي فإن معظم الإناث اللاتي تم تمثيلهن في هذه العينة العمرية يقعن في الفئات الخاصة بأساتذة الجامعات والصحافة والإعلام والصحف القومية والمستقلة .

- توزيع العينة وفقاً لفئات العمر :

يشير الجدول رقم (٢) إلي أن أعلى فئة عمرية ممثلة لعينة النخبة تقع في الفئة العمرية من (٣٠-٤٠) وذلك بنسبة ٤٣,٤ % يليها الفئة العمرية من (٤٠-٥٠) وذلك بنسبة ٢٨ %- وبضم الفئتين السابقتين معاً ، تصبح الفئة العمرية من (٣٠-٥٠) عاماً هي الغالبية الممثلة في العينة حيث تجاوزت ٧٠ % من العينة الكلية ، وهي الفئة التي ترتبط بمرحلة النضج الفكري والخبرة

*** مجموع التكرارات في معظم الجداول الخاصة بالدراسة الميدانية أكبر من حجم العينة ، لامكانية اختيار أكثر من استجابة وتنسب التكرارات الي اجمالي العينة(١٥٠) مفردة .**

*** مرفق بالملاحق جداول تفريغ بيانات الدراسة الميدانية وعددها (٣٣) جدول .**

والنشاط مما قد يكون لذلك انعكاس على نتائج الدراسة الميدانية ، ثم يلي ذلك الفئة العمرية من (٢٠- ٣٠) وذلك بنسبة ١٥,٣% بينما انخفضت النسبة في الفئة العمرية من (٥٠-٦٠) لتصل إلي ١١,٣ % يلي ذلك الفئة العمرية من ٦٠ فأكثر بنسبة ٢% .

- توزيع العينة وفقاً لمتغير التعليم :

يشير الجدول رقم (٣) إلي ارتفاع مستوي التعليم في عينة الدراسة ، إذ أنه من الطبيعي أن يكون معظم مفرداتها حاصلاً على شهادة عليا والتي بلغت نسبتهم ٦٠,٧ % يلي ذلك مؤهل فوق العالي بنسبة ٢٦,٧ % ثم مؤهل فوق المتوسط بنسبة ٧,٣% يلي ذلك المؤهل المتوسط بنسبة ٥,٣ % - وذلك يعني أن ٨٧ % من عينة النخبة حاصل على مؤهل عالي فيما فوق ، مما يعني ارتفاع المستوى التعليمي لمفردات العينة ، والتي قد يكون لها انعكاسا على توجهات ورؤى النخبة لدور الأحزاب في الشارع .

- توزيع العينة وفقاً لفئات النخبة :

وعن توزيع عينة الدراسة على فئات النخبة المختارة ، فقد احتلت الكوادر الحزبية كما يشير الجدول رقم (٤) المرتبة الأولي في عدد النخب ، حيث بلغت نسبتها ٢٥,٣ % ، ثم نخبة أساتذة الجامعات وذلك بنسبة ٢٢,٧ % يلي ذلك نخبة الثقافة والإعلام بنسبة ١٧,٣ % ثم نخبة النقابات المهنية بنسبة ١٦,٧ % بينما انخفضت نسبة تمثيل نخبة الصحف القومية والمستقلة لتبلغ١٢% على حين انخفضت نسبة رجال الدين لتبلغ ٦% من إجمالي العينة .

وتعكس هذه النسب الحجم الحقيقي لوجود النخبة في لمجتمع ،وبالتالي فإن النسبة الغالبة للنخبة تقع في فئة أساتذة الجامعات ، الأحزاب السياسية والثقافة والأعلام ، بينما تقل في فئة رجال الدين والصحف القومية والمستقلة .

- توزيع العينة وفقاً لعضوية الأحزاب :

يشير الجدول رقم (٥) إلي ارتفاع نسبة عينة النخبة ممن لا ينضمون لعضوية الأحزاب السياسية لتصل إلي ٥٦,٧ % في مقابل ٤٣,٣ % ينضمون إلي عضوية الأحزاب - ولعل ما يلفت النظر في هذه النتيجة أن غالبية العينة حاصلة على مؤهل عالي فيما فوق وبالتالي فإن سلبيه هذه الشريحة لا ترتبط بمتغيرات اجتماعية واقتصادية كالتعليم والبطالة وغيره وإنما ترتبط برؤيتها للواقع السياسي في مصر ، ومدى فاعلية الأحزاب السياسية في تلك المرحلة ، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج استطلاع رأى عينة من النخبة في الأحزاب والممارسة الحزبية قام بإجرائها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

عام ١٩٩١ م والتي أظهرت نتائجها أيضاً انخفاض نسبة عينة النخبة ممن لا ينضمون لأحزاب سياسية (أماني قنديل ، ١٩٩١ : ص ٤٨)-على الرغم من الفارق الزمني بين الدراستين ، واختلاف المناخ السياسي السائد في وقت إجراء كل من الدراستين أيضاً ، مما يشير إلي أن هناك عوامل ما زالت مسئولة عن هذه السلبية في الممارسات الحزبية ، هل الثقافة السياسية السائدة ، هل الحياة السياسية ؟ هل الممارسة الحزبية ؟

- توزيع العينة وفقاً لمتابعة برامج الأحزاب :

وعن متابعة النخبة لبرامج الأحزاب وأدائها في الشارع ، يشير الجدول رقم (٦) إلي حرص الغالبية العظمي من عينة النخبة على متابعة برامج الأحزاب لتصل إلي ٥٠ % لمن أجابوا بالمتابعة بصفة دائمة يلي ذلك من أجاب بالمتابعة أحياناً لتصل إلي ٤٢% - وبضم فئة من أجاب بدائماً وأحيانا نجد أن هاتين الفئتين تمثل ٩٢% من إجمالي العينة – مما يعني أن هناك حرص من غالبية عينة النخبة على متابعة الحياة الحزبية في مصر في المرحلة الحالية .. ولعل هذه النتيجة قد تساهم في إضفاء المزيد من التفسيرات من قبل عينة النخبة لواقع الأحزاب السياسية في الشارع وأهم التحديات التي تواجهها في المرحلة الحالية ، وذلك على الرغم من عدم انضمام نسبة كبيرة من العينة لعضوية الأحزاب

- توزيع العينة وفقاً لعضوية النقابات المهنية :

يشير الجدول رقم (٧) إلي ارتفاع نسبة عينة النخبة ممن ينضمون إلي عضوية النقابات المهنية لتصل إلي ٧٠ % من إجمالي العينة – مقابل ٣٠ % لا ينتمون إلي أى من النقابات المهنية – ولعل هذه النتيجة ترجع إلي أن عضوية النقابات المهنية تعد شرطاً أساسياً للممارسة المهنية ، كما أنها قد ترجع إلي الحرص على الشعور بالانتماء إلي الجماعة المهنية .

- توزيع العينة وفقاً للمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة :

وعن التصويت في الاستحقاقات الانتخابية يشير الجدول رقم (٨) إلي ارتفاع نسبة عينة النخبة التي شاركت في الاستفتاء على الدستور المصري عام ٢٠١٤ م ، وكذلك التصويت في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤ م أيضاً لتصل إلي ٩٢,٧ % و ٩٦ % على التوالي ، كما أن لديها حرص على المشاركة في التصويت على البرلمان القادم ٢٠١٥ م ، حيث بلغت نسبة من أجاب بذلك ٩٧,٠٣ % ، ولعل هذه النتيجة تعكس مدى حرص عينة النخبة على المشاركة

في تحديد معالم الطريق إلي الجمهورية الثالثة ومدى قناعتها بأهمية وجدوى المشاركة في هذه المرحلة الفاصلة في تاريخ مصر .

وتختلف هذه النتيجة مع الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية عام ١٩٩١م بهدف استطلاع رأى عينة من النخبة في الأحزاب والممارسة الحزبية والتي أسفرت نتائجها عن انخفاض نسبة مشاركة عينة النخبة في الانتخابات البرلمانية السابقة على إجراء الدراسة لتصل إلي ٤٥ % من جملة العينة ، وهي تبرر هذا السلوك بضعف ثقتها في نزاهة العملية الانتخابية ، وشعورها بجدوى المشاركة . وهي في مجملها مبررات تعكس اختيار موقف يصعب أن يتسم بالسلبية ، فهذه الشريحة لا تشارك في الحياة السياسية لاقتناعها بأن الإدلاء بصوتها لن يؤثر في مجريات القرار السياسي والحياة السياسية ، وإنما هو اختيار وقناعة بموقف يتضمن في جوهره إدراكاً لمحدودية تأثيرها (أماني قنديل ، ١٩٩١ : ص ١٩٥ – ١٦٦) .

ولعل الفارق في نتيجة الدراستين حول مشاركة النخبة في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة يؤكد أن السلوك التصويتي يتأثر سلباً أو إيجاباً بالمناخ السياسي العام ، وقد يبنى على قناعة من جانب صاحبه بجدوى أو عدم جدوى هذه المشاركة .

نخلص مما سبق فيما يتعلق بالمشاركة السياسية لعينة النخبة إلي أن هناك عزوف واضح عن الانضمام لعضوية الأحزاب ، بينما كشف مؤثر المشاركة في النشاط النقابي قدر من الإيجابية يمكن تفسيره بإدراك أكبر لجدوي العضوية النقابية ، إلي جانب تصاعد الشعور بالانتماء إلي الجماعة المهنية ، بينما هناك ارتفاع ملحوظ في الإقبال على المشاركة في الاستفتاء على كل من دستور ٢٠١٤ والانتخابات الرئاسية ٢٠١٤ م ، ورغبة أكيدة في المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة ٢٠١٥ م ، مما يعكس ثقة عينة النخبة في النظام السياسي الحالي .

ثانياً ـ رؤى عينة النخبة لواقع الأحزاب السياسية في الشارع المصري :

يهدف هذا الجزء إلي معرفة رؤى عينة النخبة في فاعلية برامج وأنشطة الأحزاب في الشارع ومدى ارتباط تلك البرامج بالاحتياجات المختلفة للمواطنين ، وذلك من خلال بعدين أساسيين على النحو التالي :

البعد الأول ـ رؤى عينة النخبة لمدى فاعلية البرامج والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للأحزاب في الشارع المصري:

يفترض أن تكون الأحزاب أدوات فعالة وحاسمة ، تشارك في إدارة شئون البلاد مع غيرها من المؤسسات ، فهل تراها عينة النخبة كذلك أم لا ؟

- وحول فاعلية البرامج الاجتماعية والاقتصادية للأحزاب في الشارع يشير الجدول رقم (٩) إلي أن غالبية عينة النخبة وذلك بنسبة ٧٦ % ترى عدم وجود فاعلية للبرامج الاجتماعية والاقتصادية للأحزاب في الشارع ، وأن أطروحات معظم الأحزاب لا تحمل خلال معالجتها للقضايا الاجتماعية والاقتصادية أى وجهة نظر ، أو رؤية مغايرة للأطروحات القائمة على الساحة الحزبية وأن الحديث عن تلك القضايا في إطار العموميات وإعادة لطرح بعض الشعارات الموجودة وتأكيد على بعض المسلمات ، بما لا يعبر عن امتلاك هذه الأحزاب لرؤية أيديولوجية أو إستراتجية متكاملة وتفصيلية للقضايا التي تتناولها وتهتم بطرحها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي .

بينما بلغت نسبة من يرى وجود فاعلية للأحزاب السياسية في الشارع ٢٤ % من العينة ، إلا أن رؤيتها لهذه الفاعلية انحصرت في حل المشاكل اليومية للناس مثل توفير أنابيب البوتاجاز ورغيف الخبز وتوصيل المرافق كالمياه والصرف الصحي للمواطنين عن طريق الاتصال بالمسئولين . حيث بلغت نسبة من أجاب بذلك ٢٤ % يلي ذلك الاهتمام ببعض المشاكل الاقتصادية مثل حصول الشباب على القروض ، توفير فرص عمل للشباب من خلال الاتصال برجال الأعمال وذلك بنسبة ٢٣,٣ % ، بينما جاء الاهتمام بالتعليم في المرتبة الثالثة وذلك بنسبة ٢١,٣ % والتي انحصرت في فتح فصول للتقوية في بعض الأحياء الفقيرة ، فتح فصول لمحو الأمية بينما انخفضت نسبة من رأى من عينة النخبة اهتمام الأحزاب بالقضايا الصحية ، حيث بلغت نسبة من أجاب بذلك ١٨,٦ % وتتمثل هذه الجهود في عمل قوافل طبية ، المساعدة في عمل بطاقات علاجية لأعضاء الحزب ، المساعدة في إجراء العمليات الجراحية للفقراء بينما جاء الاهتمام بقضايا الإسكان في مرتبة متأخرة لتصل ١٦,٦ % وقد تمثل ذلك في تسهيل حصول أعضاء الحزب على قروض لشراء وحدات

سكنية وأخيراً الاهتمام بقضايا المواصلات وذلك نسبة ١٠ % - وترى هذه النسبة القليلة من عينة النخبة والتي أشارت إلي وجود فاعلية للأحزاب على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الشارع ـ أن هذه الفاعلية تقتصر على بعض الأحزاب القديمة والأحزاب الجديدة التي لديها إمكانيات مادية ومصادر تمويل مختلفة مثل حزب النور السلفي وحزب المصريين الأحرار على سبيل المثال ، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات التي أجريت على البرامج التنموية للأحزاب ، والتي اتفقت معظمها على عدم فاعلية برامج الأحزاب في الشارع ، وفي هذا الصدد نشير إلي الدراسة التي قام المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بإجرائها عام ١٩٩١م تحت عنوان " استطلاع رأى النخبة في الأحزاب والممارسة الحزبية " والتي أظهرت نتائجها أن الغالبية من عينة النخبة في هذه الدراسة أكدت على أن هناك ضعف في البرامج الحزبية ، وأحياناً تتناقض هذه البرامج في المواقف العملية ، وعدم وجود فروق بين برامج الأحزاب – وإن وجدت فهي بدرجة محدودة ، كما أن الغالبية العظمي من عينة النخبة ترى أن تفعيل الأحزاب لن يتأتي إلا عن طريق واقعية البرامج الحزبية وقابليتها للتنفيذ ، إلي جانب تفاعل القيادات الحزبية بشكل كبير مع مشاكل الجماهير(أماني قنديل ،١٩٩١: ص ١٦٣- ١٧١) .

كما تتفق مع الدراسة التي أجراها " محمد شومان " بعنوان أزمة المشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية ما بعد عام ١٩٧٦ م ، والتي أظهرت إحدى نتائجها أن الأحزاب تمارس بدرجات مختلفة مجموعة من الأنشطة التنظيمية والجماهيرية – إلا أنها تفتقر إلي التواصل والتراكم والانتشار الجغرافي ، حيث تتركز في مواسم الانتخابات وفي القاهرة وعواصم الأقاليم ، وبين أبناء الطبقة الوسطي من المتعلمين (محمد شومان ، ١٩٩٦: ص ص ٣٩٨- ٣٩٩) .

كما تتفق مع الدراسة التي أجرتها " أماني محمد المصري " ، عام " ٢٠٠١م " بعنوان " دور التربية في برامج وأنشطة الأحزاب السياسية المعاصرة في الفترة من (١٩٧٧-٢٠٠٠) والتي توصلت إلي عدة نتائج أهمها أن معظم برامج الأحزاب اهتمت بالتعليم باعتباره قيمة عامة تستحق الاهتمام ، إلا أن هذا الاهتمام بصفة العموم وليس التخصيص أى ينقصه الدقة والتفاصيل ، وأن حجم الأنشطة المنفذة فيما يتعلق بالتعليم وأنشطة برامج ، الأحزاب لا تتناسب مع ما جاء في برامجها ، حيث تتراوح هذه الأنشطة المنفذة لأحزاب الدراسة بين القليل والنادر والمنعدم (أماني محمد المصري ، ٢٠٠١) .

البعد الثاني ـ رؤى عينة النخبة لمدى فاعلية البرامج السياسية للأحزاب في الشارع المصري:

تتعدد وظائف الأحزاب السياسية في النظم المختلفة ، وقد عددت الأدبيات المختلفة تلك الوظائف ، والتي اشتملت على التجنيد السياسي ، الرقابة على السلطة التنفيذية ، دعم الشرعية ، التعبئة والحشد ، المشاركة السياسية .. إلخ ، وعادة ما تتطلع النظم المختلفة وهي في مرحلة التنمية الاقتصادية والسياسية لقيام الأحزاب وغيرها من المؤسسات السياسية للعب دور فعال في الحياة السياسية ، فهل ترى النخبة كذلك أم لا؟.

وحول دور الأحزاب في تفعيل الحياة السياسية تشير الجداول التالية إلي ما يلي :-

أ – دور الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية .

- ترى غالبية عينة النخبة كما يشير الجدول رقم (١٠) أن الأحزاب لها دور في تفعيل المشاركة السياسية- وأن هذا الدور يتخذ صوراً مختلفة أبرزها تنظيم المؤتمرات والندوات في مناسبات وطنية عامة أو خاصة لكل حزب ، حيث بلغت نسبة من أجاب بذلك ٧٦,٧ % يلي ذلك تشجيع المواطنين على التصويت في الاستحقاقات الانتخابية وذلك بنسبة ٦٦,٧ % ثم تشجيع المواطنين على القيد في الجداول الانتخابية وذلك بنسبة ٦١,٣% ، بينما انخفضت بصورة واضحة نسبة من رأى من عينة النخبة أن الأحزاب ليس لها دور يذكر في تفعيل المشاركة السياسية لتصل إلي ٣,٣ % .

وإذا كانت عينة النخبة ترى أن الأحزاب تلعب دور هام في تفعيل المشاركة السياسية – إلا أنها تأكد أن ممارسة هذا الدور يتوقف على مدى توافر الإمكانيات المادية للأحزاب ، ووجود قاعدة شعبية ، ومقرات دائمة لممارسة هذه الأدوار ، ومناخ سياسي يتيح الفرصة للأحزاب لممارسة هذه الأدوار ، وأن ما تشهده الأحزاب من حراك سياسي في الشارع هو محصلة نهائية لطبيعة المناخ الديمقراطي بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيه .

وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع دراسة " محمد شومان " بعنوان " أزمة المشاركة من خلال الأحزاب السياسية بعد عام ١٩٧٦ م ، والتي أظهرت نتائجها ضعف المشاركة السياسية في مصر عامة ، ومحدودة المشاركة السياسية من خلال الأحزاب خاصة وافتقار النخبة سواء من الحزب الحاكم ، وأحزاب المعارضة لرؤية واضحة لمستقبل المشاركة السياسية ، ولعل الفارق في نتيجة الدراستين يرجع لاختلاف المناخ السياسي التي أجريت فيهما ، حيث

أجريت دراسة " محمد شومان " في ظل هيمنة الحزب الوطني على المشهد السياسي ، واحتكار أغلبية مقاعد البرلمان والمحليات لا بفعل قدرته واتساع قاعدته وتأثيره على المجتمع ، بل نتيجة اندماجه في السلطة التنفيذية ومؤسسات الدولة والحكم المحلي ، بينما أجريت الدراسة الراهنة في مناخ سياسي وزخم ثوري أتاح الفرصة لبعض الأحزاب للعب دور فعال في المشاركة السياسية واجتذاب عدد كبير من الشباب والطبقة الوسطي للانضمام للأحزاب .

ب- دور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية وغرس الوعي الثقافي :

- ترى غالبية عينة النخبة كما يشير الجدول رقم (١١) أن بعض الأحزاب تقوم بدور إيجابي في عملية التنشئة السياسية وغرس الوعي الثقافي ، وأن هذا الدور يتخذ صور مختلفة أبرزها تعريف المواطنين بالقوانين والتشريعات السياسية حيث بلغت نسبة من أجاب بذلك ٧٠ % من إجمالي العينة يلي ذلك تعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم والحريات التي لا يجب تجاوزها وذلك بنسبة ٦٤ % أما الإيجابية الثالثة فقد تمثلت في تزويد المواطنين بالمعلومات السياسية من خلال المؤتمرات والندوات والمنشورات الورقية وذلك بنسبة ٥٥,٣% يلي ذلك المساهمة في تشكيل اتجاهات المواطنين نحو القضايا السياسية وذلك بنسبة ٤٣,٣% - وذلك في الوقت الذي انخفضت فيه نسبه من يرى عدم وجود دور يذكر للأحزاب في عملية التنشئة السياسية وغرس الوعي الثقافي لتصل إلي ٣,٣ % - إلا أن عينة النخبة ترى أيضاً أن فاعلية الأحزاب السياسية في مجال التنشئة السياسية وغرس الوعي الثقافي لا تنطبق على كل الأحزاب ، حيث يتوقف ذلك على عدة عوامل سبق الإشارة إليها ، أهمها توفر الإمكانيات المادية للأحزاب ، وجود قاعدة شعبية للحزب ، مقرات لممارسة هذه الأدوار إلي جانب مناخ سياسي وهامش من الديمقراطية يتيح الفرصة للأحزاب لممارسة هذه الأدوار .

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نظرية التحديث عن أهمية الأحزاب بشكل خاص في التنشئة السياسية على أساس أن هذا الدور هو الأكثر بروزاً للأحزاب في العالم الثالث ، وهو دور ينطوي عليه ضمنياً دور الأحزاب في حل أزمات المشاركة أو التكامل أو الشرعية(أسامة غزالي حرب، ١٩٧٨:ص٤٠).

وبتعبير (هنيتجتون) أيضاً فإن الأحزاب تقدم أساساً أو قاعدة للمشاركة السياسية تختلف في أهميتها تبعاً لتطور المجتمع – فمع تقدم المجتمع عن طريق التحديث تنتقل المشاركة من قواعدها التقليدية مثل علاقات السيطرة والتبعية Pattron- client والجماعات المحلية إلي قواعد أكثر عصرية مثل

الطبقة والحزب وهو ما يعني رقياً في مستوي المشاركة نفسه .(أسامة غزالي حرب ، ١٩٧٨ : ص ٤٠) .

ج – دور الأحزاب في تجنيد الكوادر السياسية :

- ترى غالبية عينة النخبة كما يشير الجدول رقم (١٢) عدم وجود دور يذكر للأحزاب في عملية تجنيد الكوادر السياسية ، حيث بلغ نسبة من أجاب بذلك ٥٦,٦ % - بينما ترى النسبة الباقية أن هذا الدور يتمثل في اختيار قيادات لديها قبول في الشارع لتنفيذ برامج الحزب وذلك بنسبة ٤٣,٣ % يلي ذلك اختيار قيادات لها خبرة سياسية والدفع بها في الانتخابات بنسبة ٣٨,٦ % ثم جاءت في المرتبة الرابعة تدريب الكوادر الحزبية من الأعضاء على الخطابة وكيفية التأثير في المستمعين وذلك بنسبة ٢٦,٦ % ، بينما انخفضت بصورة واضحة نسبة عينة النخبة التي ترى قيام الأحزاب بدور فعال في اختيار قيادات شبابية ونسائية وتدريبهم على قيادة الحزب مستقبلاً حيث بلغت نسبة من أجاب بذلك ١٣% من إجمالي العينة .

ولعل هذه النتيجة تتفق مع كل ما كتب عن مشكلة التنظيم الحزبي في هذا الشأن ، حيث أن أغلب الأحزاب في مصر أقرب في معاملاتها إلي النمط العائلي – إذ أن الكثير من مؤسساتها تتألف بالتعين أو انتخابات يطعن في نزاهتها آخرون من داخل الحزب ، حيث أن الكثير من دماء تلك التنظيمات قد أصابها الجمود – بحيث لم يعد هناك تصعيد أو حراك نخبوي أو تجديد للدماء(عمرو هاشم ، ٢٠٠٣: ص ٢٣٤) .

د- دور الأحزاب في التعبئة والحشد لتأييد النظام :

- ترى غالبية عينة النخبة كما يشير الجدول رقم (١٣) أن معظم الأحزاب السياسية ما بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو ، أصبحت تلعب دور واضح في عملية التعبئة والحشد لتأييد النظام والذي اتخذ صور متعددة منها تبرير وتفسير أسباب المشاكل في المجتمع في حالة عدم قيام النظام بذلك حيث بلغت نسبة من أجاب بذلك ٦٥,٣ % يلي ذلك خلق حالة من الرضا والقبول لدي أبناء المجتمع تجاه سياسية النظام وذلك بنسبة ٥٥,٣ % بينما جاء في المرتبة الثالثة حشد الجماهير لتأييد النظام وذلك بنسبة ٥٠,٧ % يلي ذلك في المرتبة الرابعة إيجاد نوع من التوفيق بين المصالح المتضاربة وذلك بنسبة ٤٠,٧ % - بينما انخفضت بصورة واضحة نسبة من رأى من عينة النخبة عدم وجود دور يذكر للأحزاب في مجال التعبئة والحشد لتأييد النظام لتبلغ ٢٠ % من إجمالي العينة .

ولعل الممارسات الحزبية على أرض الواقع في الفترة الأخيرة فيما يتعلق بالتعبئة و الحشد لتأييد النظام يتوافق مع رؤى عينة النخبة لدور الأحزاب في هذا المجال – والذي تمثل في قيام الأحزاب بعد ثورة ٣٠ يونيو بالحشد الجماهيرى خارج مصر لإظهار الصورة الحقيقية للأوضاع السياسية في مصر ومدى استقرار الحياة السياسية بعد ثورة ٣٠ يونيو ، تقديم الدعم المعنوي للمشاريع القومية وعلى رأسها مشروع قناة السويس الجديدة ، عقد المؤتمرات والندوات في مقار الأحزاب لشرح المؤامرات التي تحاك ضد مصر ، المشاركة في مظاهرات التأييد للنظام كلما استدعي الأمر ، مساندة الأحزاب لحركة تمرد أثناء قيامها بجمع التوقيعات من المواطنين قبيل ثورة ٣٠ يونيو لتأييد النظام ، وأخيراً الحرص على الاشتراك في الانتخابات البرلمانية القادمة ٢٠١٥ م - مما يمنح النظام السياسي المزيد من الشرعية – في حين أن مقاطعة الانتخابات قد تشكك أو تقلل من شرعية النظام سواء في الداخل أو الخارج

هـ - رؤى عينة النخبة للآليات التي تتبعها الأحزاب في الشارع للوصول إلي السلطة :

ترى غالبية عينة النخبة كما يشير الجدول رقم (١٤) عدم وجود آليات واضحة تتبعها الأحزاب للوصول إلي السلطة ودور واضح ومدروس في هذا المجال ، حيث يتم تغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة في التحرك والحشد في الشارع من أجل الوصول إلي السلطة ، وقد تمثل ذلك في الاعتماد على سياسة تشويه المعارضين لسياسة الحزب في محاولة لإقصائهم وذلك بنسبة ٥٨,٨ % يلي ذلك الاعتماد على الرشاوى الانتخابية بنسبة ٥٤,٧ % ثم جاء في المرتبة الثالثة استخدام الدين والشبكات الدعوية للحصول على قبول المواطنين وذلك بنسبة ٤٢,٧ % يلي ذلك في المرتبة الرابعة النزول إلي الشارع والتعرف على مشاكل المواطنين ومساعدتهم في حلها بنسبة ٢٩,٣ % بينما جاء في المرتبة الخامسة من رأى أن الأحزاب تلجأ إلي عقد مؤتمرات وندوات للتأثير في مواقف المواطنين السياسية وذلك بنسبة ١٨,٧ % بينما انخفضت بصورة واضحة نسبة من رأى من عينة النخبة حرص الأحزاب على طرح قضايا تهم المواطنين لإثارة اهتمامهم واختيار قيادات لها كاريزما وقبول لدي المواطنين ، وذلك بنسبة ١٢,٧ % و ١١,٣% على التوالي .

نخلص مما سبق أن رؤى عينة النخبة لدور الأحزاب في تفعيل الحياة السياسية يختلف من موقف سياسي لآخر ، فبينما ترى أن للأحزاب دوراً فعالاً في تفعيل المشاركة السياسية وعملية التنشئة السياسية وغرس الوعي السياسي والتعبئة والحشد لتأييد النظام – ترى أن هذا الدور يضعف وقد يختفى فيما

يتعلق بتجنيد الكوادر السياسية وكيفية الإعداد للوصول إلي السلطة ، كما ترى أن من يقول – أن الأحزاب ليس لها دور في تفعيل الحياة السياسية في مصر – هذا ليس صحيح ، والمثال على ذلك هو حرص الأحزاب على التعبئة والحشد لتأييد شرعية النظام في المناسبات الوطنية المختلفة ، كما أن حرصها على المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة (٢٠١٥م) ، مؤثر آخر على حرصها على دعم شرعية النظام .. حيث يعد الحزب في نظر عينة النخبة هو الوسيلة الأنجح للعمل السياسي ، وأنه من الخطأ الأكبر الذي وقع فيه الشعب المصري خلال المرحلة الانتقالية بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو هو فتح الباب على مصراعيه لإنشاء أحزاب دون رقيب مما أحدث ارتباك في الشارع المصري.

ثالثاً ـ رؤى عينة النخبة لدور الأحزاب الجديدة في الشارع المصري:

لم تشهد الساحة الحزبية في مصر مثل هذا الحراك السياسي الذي شهدته ثورة يناير ٢٠١١م والذي بلغ ما يقرب من تأسيس مائة حزباً سياسياً ، وإقبال من المواطنين على خوض تجربة تأسيس أحزاب سياسية أو الانتماء إلي أحزاب جديدة خاصة من قبل المثقفين والطبقة الوسطي – فهل ترى عينة النخبة أن لهذه الأحزاب دور فعال في الشارع أم لا .

- وفي هذا الصدد ترى غالبية عينة النخبة كما يشير الجدول رقم (١٥) عدم وجود دور يذكر للأحزاب الجديدة في الشارع حيث بلغت نسبة من أجاب بذلك ٥٦ % ، بينما رأت النسبة الباقية من العينة أن الأحزاب الجديدة لها وجود في الشارع والتي جاءت أغلبها في الاهتمام بقضايا الشباب والمواطن البسيط وذلك بنسبة ٤٤ % ثم جاءت الإيجابية الثانية للأحزاب الجديدة في أنها تمثل حلقة الاحتجاج على الساحة السياسية وذلك بنسبة ٤٠ % بينما تمثلت الإيجابية الثالثة في أنها أدت إلي حدوث حراك سياسي في الشارع وذلك بنسبة ٣٥,٣ % ، يلي ذلك أنها تلفت الأنظار إلي أهمية إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية وذلك بنسبة ٢٩,٣ % ، ثم أخيراً الاعتماد على وسائل التكنولوجيا الحديثة في نقل أفكارها والتواصل مع الشارع وذلك بنسبة ٢٦,٩ % .

وهكذا تباينت عينة النخبة في رؤيتها لدور الأحزاب الجديدة في الشارع ، فبينما ترى الغالبية أنه لا وجود للأحزاب الجديدة في الشارع وذلك بسبب ضعف خبراتها ، وحداثة عهد أعضائها بالعمل السياسي ، وافتقادها للكوادر السياسية القادرة على خوض المعركة السياسية والانتخابية ، وعدم قدرتها على استقطاب أعضاء جدد ، وعدم وجود مصادر ثابتة للتمويل إلي جانب الظروف السياسية والسياق السياسي الذي تعمل فيه الأحزاب – ترى نسبة قليلة من عينة النخبة أن هذه الأحزاب الجديدة لها دور في الشارع لا يمكن تجاهله والذي

يتمثل في حدوث حراك سياسي في الشارع من خلال قرارات الاحتجاج على السياسة العامة ، ووجود من يمثلهم في الشارع ويعبر عن أفكارهم ويلفت الأنظار إلي أهمية إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية في الشارع .

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع الدراسة التي أجراها " رامز جمال " عن أثر الأحزاب السياسية على التحول الديمقراطي في الفترة من ٢٠٠٥- ٢٠١٣ والتي خرج منها بعدة نتائج أهمها أن الأحزاب الجديدة رغم تميزها بطابعها الحديث وتوجهها الليبرالي العام ، إلا أن عيبها الأساسي هو ارتباطها بأسماء أشخاص واعتمادها المفرط على الظهور الإعلامي في الوقت الذي لم تختبر بعد مدى وجودها في الشارع (رامز جمال سعد ، ٢٠١٣: ص ١٢٣١).

كما تتفق هذه النتيجة مع رؤى المحللين السياسيين ، والتي أكدت عدم وجود دور يذكر للأحزاب الجديدة في إثراء الحياة السياسية في مصر ، وجذب الجماهير إليها – فلا يزيد عدد المنتمين إلي غالبية هذه الأحزاب عن عدد الأحزاب الموجودة في الشارع ، ويطلق كثير من المحللين السياسيين على هذه الأحزاب اسم " الأحزاب الكرتونية" نظراً لعدم فعاليتها على أرض الواقع ، وأن ظلت تتمتع بوجودها بفضل أوراق تأسيسها ، كما أن حرص زعماء هذه الأحزاب على رئاستها يأتي من باب الوجاهة السياسية وحسب .

من هنا يمكننا فهم الفراغ السياسي الذي تعيشه مصر منذ انطلاق الثورة الشعبية في ٢٥ يناير وحتى الآن فمازال الشارع لا يجد حزباً يمكنه التحدث باسمه أو زعيماً حزبياً يمكن الالتفات حوله ليطالب بحقوقه وينطق بلسانه

وإذا كان هذا هو تقييم عينة النخبة والمحللين السياسيين لواقع الأحزاب الجديدة في الشارع ، فسوف تظل قوة هذه الأحزاب محل تخمين وتأويل ، فمنذ ثورة ٢٥ يناير وحتى الآن لم تخض أى من هذه الأحزاب اختباراً انتخابيا يمكن أن نقيس من خلاله مدى شعبيتها وقدرتها التنظيمية وخبراتها السياسية ، ولعل الانتخابات البرلمانية المقبلة" ٢٠١٥م" توضح الحجم الحقيقي لوجود هذه الأحزاب في الشارع .

رابعاً ـ رؤى عينة النخبة لأهم التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في الشارع المصري في المرحلة الراهنة :

ما زالت جميع الأحزاب المصرية المعاصرة تعاني من مشكلات جوهرية تعوق تقدم الممارسة الديمقراطية داخلها ، رغم حدوث قدر محدود من هذا التقدم بالمقارنة ما كانت عليه تلك الممارسة في أحزاب ما قبل عام ١٩٥٢م ، وأن بعض هذه التحديات متوارثة مع تفاقم النظم الحزبية ، وبعضها ظهر مع ثورة ٢٥ يناير، وسوف تسعي الدراسة في هذا الجزء إلي التعرف على رؤى عينة النخبة لأهم التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في المرحلة الراهنة وذلك على النحو التالي :

أ- رؤى عينة النخبة لمدى تأثير الهياكل المؤسسية والتنظيمية للأحزاب علي فاعليتها في الشارع .

ترى غالبية عينة النخبة كما يشير الجدول رقم (١٦) إلي أن آفة الأحزاب في تنظيماتها وهياكلها ، حيث بلغت نسبة من أجاب بذلك ٦٦ % من إجمالي العينة مقابل ٣٤ % ترى عدم وجود تأثير يذكر لشكل الهياكل المؤسسية والتنظيمية للأحزاب على أدائها في الشارع .

- وعن مظاهر التأثير السلبي للهياكل المؤسسية والتنظيمية للأحزاب على فعاليتها في الشارع - يشير الجدول رقم (١٧) إلي أن ٣٥,٣ % من عينة النخبة ترى أن هذا التأثير يتمثل في ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الحزب يلي ذلك الصراع على النفوذ بين النخبة داخل الحزب وذلك بنسبة ٢٦ % ، ثم جاء في المرتبة الثالثة عدم التواصل المستمر من أسفل إلي أعلى ، وعدم وجود تمثيل حقيقي للقواعد الجماهيرية داخل الأحزاب بنسبة ٢٤ % على التوالي يلي ذلك عدم امتلاك الكثير من الأحزاب لخطط إستراتيجية وذلك بنسبة ٢٣,٣ % وأخيراً ارتباط الأحزاب بأشخاص ليس لها قبول في الشارع بنسبة ٢١,٣% .

ولعل هذه النتيجة تتفق مع الأدبيات التي تناولت الهياكل التنظيمية للأحزاب بصفة عامة ، والتي ترى أن الأحزاب السياسية تعرف بتنظيماتها أكثر مما يمكن الاستدلال عليها بشئ أخر ، هكذا قال عالم السياسة الفرنسي " موريس ديفرجيه" قبل أكثر من نصف قرن فصارت قولته حكمة .

ولذلك فإذا صح أن الحزب يعرف بتنظيماته ، فأداؤه يتوقف أيضاً على قوة هذا التنظيم أو ضعفه ، فالأحزاب السياسية الأساسية في مصر لا ينقصها الخلفية الأيديولوجية بل لدي بعضها ما يزيد على حاجتها من هذه الخلفية ، كما لا تعوزها البرامج ، ولكن أكثر ما ينقصها وتشتد حاجتها إليه هو الهيكل

التنظيمي القوى الذي يمكن الاستناد عليه والانطلاق منه للوصول إلي الناس واجتذاب أعضاء جدد ، وأعداد مرشحين يخوضون الانتخابات وتوفير فرص الفوز لهم .

ولذلك يجوز القول أن آفة الأحزاب السياسية المعاصرة هي في تنظيماتها أو هياكلها التنظيمية ، فهذه الهياكل تفتقد القدرة على توفير المتطلبات اللازمة لنشاط حزبي فاعل ومؤثر. وأهم هذه المتطلبات هو استثمار مختلف الطاقات والإمكانيات الحزبية ، ولا يتحقق ذلك إلا عبر مشاركة واسعة من أعضاء الحزب على مختلف المستويات التنظيمية وبصفة خاصة المستوى القاعدي مهما كان عدد هؤلاء الأعضاء (وحيد عبد المجيد ، ٢٠٠٧: ص ٦) .

ب- رؤى عينة النخبة لمدى تأثير السيولة الحزبية على فاعلية الأحزاب في الشارع وفرصة وصولها للبرلمان

ترى غالبية عينة الدراسة كما يشير الجدول رقم (١٨) والتي بلغت نسبتها ٧٨ % من إجمالي العينة ، أن السيولة الحزبية لها تأثير سلبي واضح على فاعلية الأحزاب وتواجدها في الشارع مقابل ٢٢ % من عينة النخبة ترى عكس ذلك .

وعن مظاهر التأثير السلبي للسيولة الحزبية على فاعلية الأحزاب وتواجدها في الشارع يشير الجدول رقم (١٩) ، إلي أن ذلك يرجع إلي عدة أسباب جاء في مقدمتها أن كثرة الأحزاب تضعف الأحزاب نفسها حيث بلغ نسبة من أجاب بذلك ٥٣,٣ % يلي ذلك أن كثرة الأحزاب تربك المواطنين وذلك بنسبة ٣٦ % بينما رأى ٣٥,٣ % من العينة أن التطور السياسي والديمقراطي في مصر لم يصل إلي مرحلة تعدد الأحزاب ، بينما بلغت نسبة من رأى أن الحزب الواحد أفضل من أجل تيسير دقة الحكم في المرحلة الحالية ٢٦% من إجمالي العينة .

أما من رأى من عينة النخبة عدم وجود تأثير سلبي للسيولة الحزبية على فاعلية الأحزاب وتواجدها في الشارع والتي بلغت نسبتها ٢٢ % من إجمالي العينة - فقد أرجع ذلك إلي عدة أسباب جاء في مقدمتها أن الحزب الواحد يستغل الحكم لمصلحته وذلك بنسبة ١٣,٢ % يلي ذلك أن تعدد الأحزاب يحقق المنافسة الشريفة من أجل الصالح العام وذلك بنسبة ١٠,٧ % ، بينما جاء في المرتبة الثالثة من رأى أن كثرة الأحزاب في كثير من الأحيان مؤثر للديمقراطية وذلك بنسبة ٩ % .

وحول السيولة الحزبية في الشارع تباينت الآراء ما بين مؤيد ومعارض – فهناك من يرى أن هذه السيولة تعبر عن الديمقراطية الحقيقية ، حيث تجد كل الآراء متنفساً لها من خلال الأحزاب المتعددة داخل النظام ، وهي ظاهرة منتشرة في الدول الأوروبية والديمقراطيات الحديثة العهد بالاستقلال ، بينما يرى البعض أن أهم نقد للسيولة الحزبية هو أن هذا الوضع يؤدي إلي فقدان الاستقرار في الشارع ، كما أنه يحيط النظام بإطار من عدم الثقة ، كما أنه يؤدي إلي إغفال المصلحة العامة ، إذ يكون غاية كل حزب أن ينتصر لأرائه وأن يعارض آراء الأحزاب الأخرى .

وفي مقابل هذه الآراء – هناك آراء أخري ترى أنه في ظل غياب الديمقراطية والوعي السياسي وتطور البنية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث ، يبقي الحزب الواحد النابع من حقيقة وطبيعة مجتمعات هذه البلدان الشكل الأنسب لها ، ونعني بالحزب الواحد الذي يلتزم بقضايا المجتمع ويحقق مصالح الأمة وأهدافها وليس الحزب الواحد الذي نراه اليوم في بلدان العالم الثالث ، والذي هدفه تثبيت القلة في الحكم للدفاع عن اختياراتها .

وما بين مؤيد ومعارض للسيولة الحزبية في الشارع – يرى الباحث أن من أهم عيوب السيولة الحزبية هو عجز هذه الأحزاب عن تجميع المصالح وإغفال المصلحة العامة ، وأن الناخب عادة ما يجد نفسه أمام عدد كبير من البرامج عليه أن يختار منها – ولكن هذه الحرية الواسعة وهمية ، ذلك أن المواطن في نظام تعدد الأحزاب لا يختار مباشرة الحكام ، كما لا يساهم في اتخاذ القرارات الوطنية الكبري ، وإنما يعهد بهذه المهمة إلي وسطائهم من النواب – ولعل ما يحدث على الساحة السياسية في مصر في ظل، ما يقرب من مائة حزب ، وما بينها من ارتباك وعجز على التوافق حول المصلحة العامة ، يؤكد على مدى التأثير السلبي للسيولة الحزبية على فاعلية الأحزاب وأدائها في الشارع وفرص وصولها للبرلمان بتمثيل مناسب .

وبتطبيق مسلمات نظرية الاختيار العقلاني والتي تعتمد على العقلانية في اتخاذ القرارات بما يحقق المصلحة العامة – على واقع الأحزاب في الشارع – نجد أن معظم الأحزاب لم تعتمد على أى قرار عقلاني في محاولة التوفيق بين مصالحها الشخصية والمصلحة العامة ، ولم تسعي لأحداث أى اندماج بين التنظيمات الحزبية داخل النظام السياسي حتى الآن يراعي المصلحة العامة في المرتبة الأولي .

ج - رؤى عينة النخبة لمدى تأثير النظام الانتخابي الحالي على فرص وصول الأحزاب للبرلمان القادم ٢٠١٥م

ترى غالبية عينة النخبة كما يشير الجدول رقم (٢١) أن النظام الانتخابي الحالي المعمول به في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥ م ، سوف يحد من فرص وصول الأحزاب إلي البرلمان بتمثيل مناسب حيث بلغ نسبة من أجاب بذلك ٦٦% من إجمالي العينة مقابل ٣٤ % ترى عدم وجود تأثير لهذا النظام على نسب تمثل الأحزاب في البرلمان القادم .

ومن مظاهر التأثير السلبي للنظام الانتخابي الذي سيعمل به في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥ م ، ترى غالبية عينة النخبة كما يشير الجدول رقم (٢٢) أن ذلك يرجع إلي أعطاء مساحة أكبر للنظام الفردي الذي يعتمد على القبلية والعصبية في السيطرة على البرلمان وذلك بنسبة ٣١,٣ % يلي ذلك عودة الرشاوى الانتخابية وشراء الأصوات ثم العودة لظهور أشخاص لفظهم الناس ولا يريدون عودتهم مرة أخري وذلك بنسبة ٣٠,٧ % على التوالي وأخيراً يحرم الأحزاب السياسية من دور المعارضة وذلك بنسبة ٢٦ % من إجمالي العينة التي ترى أن هناك تأثير سلبي للنظام الانتخابي الحالي على فرص الأحزاب في التمثيل بنسب مناسبة في البرلمان القادم .

وتتفق هذه النتيجة مع كل ما كتب عن النظام الانتخابي الذي سيعمل به في الانتخابات البرلمانية القادمة ٢٠١٥ م . حيث يرى الكثيرين أن قانون الانتخابات الحالي يعد من أسوأ القوانين ليس فقط في مصر بل والعالم ، حيث أن قانون القائمة المطلقة تفرق ولا تجمع ، وتسمح فقط لأصحاب رؤوس الأموال وذوي النفوذ بالترشيح ، كما أنه يكرث لعودة بعض أعضاء الحزب الوطني المنحل مرة أخري في البرلمان القادم ، بالإضافة إلي تسلل بعض الفاسدين لدخول البرلمان والحصول على مقاعد - وأن البرلمان المقبل سيكون مفتتاً بسبب تجاهل الحكومة لمطالب القوى السياسية والتي تطالب أن يتم إجراء الانتخابات بنظام ٤٠% للقائمة بالنسبة للأحزاب ، و٤٠% للمقاعد الفردية و ٢٠% للقوائم المغلقة .

كما انتقد سياسيون وحزبيون وحقوقيون آخرون قانون الأحزاب الحالي ورأوا أنه سينتج برلماناً خدمياً بالمقام الأول لأنه لا يهتم بالسياسة ، وسيكون أشبه بالمجلس المحلي. وفي هذا الصدد يرى " عمرو هاشم " أن قوانين الانتخابات مهددة بعدم الدستورية وتجاهل تمثيل الأحزاب في اللجنة المكلفة بإعداد قانون تقسيم الدوائر الانتخابية ، وعدم النظر في رأى اللجنة العليا للانتخاب سيؤدي للوصول إلي برلمان خدمي في المقام الأول ، ويرى محللين

آخرين أن القوانين الانتخابية ، تعكس عدم رغبة النظام في وجود وضع ديمقراطي حقيقي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، ويرى آخرون أنه بات واضحاً أن الهدف من الانتخابات المقبلة هو القضاء على المكسب الرئيسي لثورة ٢٥يناير، وهو الاهتمام بالسياسة ، بعد أن حققت ثورة ٢٥ " المعجزة " بأن جعلت المواطنين المصريين طرفاً في المعادلة السياسية

د- رؤى عينة النخبة لمدى تأثير حزب النور السلفي على فاعلية الأحزاب السياسية في الشارع . وفرص وصولها للبرلمان .

ترى أكثر من نصف عينة الدراسة كما يشير الجدول رقم (٢٣) والتي بلغت نسبتها٥٢ % من إجمالي العينة أن وجود حزب النور السلفي في الشارع قد يكون له تأثير سلبي على الأحزاب المدنية في المرحلة الراهنة كما قد يحد من فرص تمثيلها في البرلمان القادم بنسبة مناسبة .

وعن مظاهر التأثير السلبي لوجود حزب النور في الشارع على فاعلية الأحزاب الدينية في المرحلة الراهنة، فقد أرجعته عينة النخبة كما يشير الجدول رقم (٢٤) إلي عدة أسباب أهمها اعتماد حزب النور على خطاب ديني معتدل يجعله أكثر قرباً من الجماهير وذلك بنسبة ٣٢% يلي ذلك لأنه الحزب الأكثر تنظيمياً عن باقي الأحزاب المدنية المتشرذمة وذلك بنسبة ٢١,٣ % بينما جاءت في المرتبة الثالثة الاستفادة من شبكته الدعوية الواسعة في تهيئة الشارع لمساندته في الانتخابات وذلك بنسبة ١٤,٧ % وأخيراً انتشار كوادره على مستوي كبير داخل المجتمع وذلك بنسبة ٦,٧ % من إجمالي عينة النخبة التي ترى أن هناك تأثير سلبي لحزب النور السلفي في الشارع على فاعلية الأحزاب المدنية الأخرى وفرص وصولها للبرلمان بتمثيل مناسب .

وفي المقابل يشير الجدول رقم (٢٥) أن هناك ٤٨ % من إجمالي العينة ترى عدم وجود تأثير سلبي لوجود حزب النور على الأحزاب المدنية وفعاليتها في الشارع ، حيث أرجعت ذلك لعدة أسباب جاء في مقدمتها تشكك المواطنين وخوفهم من عودة تجربة حزب الحرية والعدالة ، يلي ذلك عدم اعتراف حزب النور السلفي بأهمية المرأة في المجتمع وذلك بنسبة ٢١,٣ % على التوالي ، ثم اقتصار خطابه السياسي على فئة الفقراء والمهمشين وذلك بنسبة ٢٠% يلي ذلك عدم تواصل الحزب مع بعض طوائف المجتمع وتقبلهم له مثل الأقباط وأخيراً عدم قدرته على عقد تحالفات انتخابية مع أحزاب أخري وذلك بنسبة ١٦% على التوالي .

وإذا كان هناك تباين في موقف عينة النخبة حول مدى تأثير حزب النور على فاعلية الأحزاب المدنية في الشارع وفرص وصولها إلي البرلمان القادم - فإن هناك إشكالية تواجه حزب النور في المرحلة الراهنة تتمثل في معضلات القائمة من حيث وجود تمثيل المرأة والأقباط ، والتي أقر النظام الانتخابي بضرورة وجود نسب لهما في القوائم الانتخابية ، وهو ما يدفع الحزب إلي عدم الخوض بقائمة انتخابية والمنافسة فقط على المقاعد الفردية ، كما أن حزب النور يواجه إشكالية أخري تتمثل في محدودية قدرة الحزب في التأثير على الكتلة السلفية السائلة ، إذ تفتقد التنظيمات السلفية في مصر ، وعلى خلاف جماعة الإخوان المسلمين إلي الانضباط والالتزام بين أعضائها ، فضلاً عن ملامح ومظاهر التذمر بين التيار السلفي من موقف حزب النور بعد ثورة ٣٠ يونيو، وهو ما يعمل على تقليل فرص حزب النور في حصد نسبة من مقاعد مجلس البرلمان القادم ٢٠١٥م ، كما أن حزب النور سيواجه خصوماً شرسة من الإخوان المسلمين وأنصارهم أكثر مما سيلاقيه من المنافسة مع الأحزاب المدنية الليبرالية – لأن الإخوان سيحرصون على تدمير حزب النور وتشويهه ، وأن فرصتهم ستكون محدودة على القوائم الانتخابية الأربعة على مستوي الجمهورية .

هـ– رؤى عينة النخبة لمدي تأثير عودة رموز النظام السابق على فاعلية الأحزاب السياسية في الشارع وفرص وصولها للبرلمان :

ترى غالبية عينة النخبة وذلك بنسبة ٧٠ % من إجمالي العينة كما يشير الجدول رقم (٢٦) أن هناك تأثير سلبي لعودة رموز النظام السابق للساحة السياسية على فاعلية الأحزاب في الشارع وفرص وصولها إلي البرلمان القادم بتمثيل مناسب ، وذلك مقابل ٣٠% من عينة النخبة ترى أن عودة رموز النظام السابق للساحة السياسية والمشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة لن يكون لها تأثير على فاعلية الأحزاب المدنية وفرص وصولها للبرلمان .

وعن أسباب تأثير عودة رموز النظام السابق للساحة السياسية والمشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة على فاعلية الأحزاب المدنية يشير الجدول رقم (٢٧) أن غالبية عينة النخبة ، قد أرجعت ذلك إلي امتلاك غالبية هذه الرموز للمال الكافي لتمويل الحملات الانتخابية وذلك بنسبة ٤٢,٧ % يلي ذلك امتلاك الكثير منهم خبرة في الرشاوى الانتخابية وذلك بنسبة ٤٢ % ثم جاءت في المرتبة الثالثة امتلاكهم للخبرة الطويلة في الانتخابات والتحالفات الانتخابية وذلك بنسبة ٣٠,٧ % يلي ذلك ارتباط الكثير منهم بعلاقات مع

العائلات ألكبري ، وذلك بنسبة ٢٢ % وأخيراً ما زال للبعض منهم قبول شعبي في الشارع وذلك بنسبة ١٩,٣ % .

وعن النسبة القليلة في عينة النخبة والتي تمثل ٣٠ % من إجمالي العينة فقد أرجعت رؤيتها لعدم تأثير عودة رموز النظام السابق للساحة السياسية ، كما يشير الجدول رقم (٢٨) على فاعلية الأحزاب السياسية وفرص وصولها للبرلمان إلي عدة أسباب أهمها : رغبة المواطنين في ظهور وجوه سياسية جديدة وذلك بنسبة ١٨,٧ % يلي ذلك ارتباط معظمهم في أذهان المواطنين بفساد النظام النيابي وذلك بنسبة ١٦,٧ % ثم عدم تقبل المواطنين لفكرة عودتهم للسياسة وذلك بنسبة ٩,٣ % .

ولعل هذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات التي أجريت في شئون القبليات في صعيد مصر ، حيث أظهرت نتائجها أن أفراد القبيلة أو العائلة في الصعيد ينتخبون المرشحين المنتمين لعائلاتهم أو قبائلهم ، وفي المقابل يعكف النائب الفائز على تعزيز وجود عائلته ومساعدة أبنائها في شغل الوظائف المرموقة والالتحاق بمؤسسة الجيش والشرطة ، لأن النواب يدركون جيداً أن قوتهم في قوة عائلاتهم ، بالإضافة إلي أن مساهمة بعض أعضاء الحزب الوطني السابقين في حل الخلافات الثأرية والنزاعات بين القبائل بشكل عرفي ، يزيد من حظوظهم في الشارع ، وأن الاعتماد على الرشاوى الانتخابية سيكون من سمات الانتخابات المقبلة ، حيث انخفاض المستوى المادي لكثير من سكان القرى والكفور سيفتح المجال أمام الرشاوى الانتخابية ، وفي هذا المجال يرى الكثير من المحللين أن الانتخابات البرلمانية المقبلة ستكون مجرد سباق بين رجال الأعمال ورجال الحزب الوطني المنحل .

و- رؤى عينة النخبة لمدي تأثير التحالفات الانتخابية على فرص وصول الأحزاب للبرلمان

يشير الجدول رقم (٢٩) إلي أن أكثر من نصف عينة النخبة وذلك بنسبة ٥٢ % من إجمالي العينة ترى أن التحالفات الانتخابية قد يكون لها دور فعال في استقرار الحياة الحزبية وإتاحة الفرص لها في التمثيل بنسب مناسبة في البرلمان القادم – مقابل ٤٨% يرون عكس ذلك .

وعن التأثير الإيجابي للتحالفات الحزبية ترى عينة النخبة والبالغ نسبتها ٥٢ % من إجمالي العينة ، كما يشير الجدول رقم (٣٠) أن هذه التحالفات مطلوبة وضرورية لدعم النظام الانتخابي الحالي ، خاصة في مرحلة الارتباك السياسي التي يشهدها المجتمع حالياً في ظل وجود ما يقرب من مائة

حزب على الساحة السياسية يلي ذلك لتحقيق نوع من التماسك الداخلي للأحزاب الصغيرة وذلك بنسبة ٣٢,٧ % على التوالي ، بينما جاء في المرتبة الثالثة ، لأن التحالفات تساهم في تعويض جوانب النقص التي تعاني منها الأحزاب وذلك بنسبة ٣٠,١ % .

أما عن رأى عينة النخبة والتي بلغت ٤٨ % من إجمالي العينة كما يشير الجدول رقم (٣١) والتي ترى وجود تأثير سلبي للتحالفات الانتخابية على استقرار الحياة الحزبية في مصر وإتاحة الفرصة للأحزاب للوصول إلي البرلمان بتمثيل مناسب ، فقد أرجعت ذلك إلي أن التحالفات الحزبية تؤدي إلي حرمان بعض قيادات الأحزاب ذو الخبرة السياسية من الترشيح وذلك بنسبة ٣١,٣ % يلي ذلك أنها تساهم في خلق خلافات حزبية على الحصص على قوائم الأحزاب وذلك بنسبة ٢٦ % ثم جاء في المرتبة الثالثة حرمان بعض الفئات من التمثيل والنزول على قوائم التحالفات ، ثم أخيراً إقصاء بعض الأحزاب السياسية وذلك بنسبة ٢٠,٧ % على التوالي .

ولعل الموقف الإيجابي من قبل أكثر من نصف العينة من التحالفات الانتخابية وأهميتها يتفق مع ما يراه المحللون السياسيون حول أهمية التحالفات الانتخابية في استقرار الحياة السياسية والحزبية في هذه المرحلة . خاصة وأن معظم الأحزاب ليس لها وجود حقيقي في الشارع المصري ، وليس لديها برنامج للإصلاح ، بالإضافة إلي عدم وجود أيديولوجية للأحزاب ، وقانون انتخابات يصعب تنفيذه على أرض الواقع .

وما زالت الساحة السياسية في مصر تشهد خلافات بين نخبتها السياسية وتحالفات وانسحابات من تلك التحالفات ثم عودة إلي التحالف ، مما جعل قصيدة " أمير الشعراء "(أحمد شوقي) التي بدأها بقوله : "لامَ الخُلفُ بَينَكُمُ إلاما ** وَهَذي الضَجَّةُ الكُبرى عَلاما **وَفيمَ يَكيدُ بَعضُكُمُ لِبَعضٍ** وتُبدونَ العَداوَةَ وَالخِصاما "

هو أصدق وصف يطلق الآن على المشهد السياسي في مصر ونحن على مقربة أشهر من إجراء الانتخابات التشريعية وإنجاز الاستحقاق الثالث من خارطة الطريق .

وبالنظر إلي واقع التحالفات الحزبية في الشارع – نجد أن هذا الواقع يتعارض مع نظرية الاختيار العقلاني في تحليل الممارسة الحزبية والبرلمانية في الدول النامية – والتي ترى إن الاندماج الحزبي عادة ما يرجع إلي عمومية الاهتمام السائد لدي قادة الأحزاب ، وإلي الاختيار العقلاني فيما يتعلق بعملية

الاندماج الحزبي ، وقد حاول " كيم هيمين " Kim Heemin" استخدام نظرية الاختيار العقلاني في تحديد السمات الخاصة بثلاثة من الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث وهي جمهورية كوبا في عام ١٩٩٠م ، وقد أوضح أن الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٨٨م ونظمت من خلال قانون جديد للانتخابات انتهت بتقديم أربعة أحزاب للحياة السياسية في كوبا ، هي الحزب الديمقراطي الحاكم للعدالة " Dip " وله علاقة وثيقة بالجيش والحزب الجمهوري الديمقراطي الجديد " NDRP " والحزب الديمقراطي " RDP " ويقود العارضة منذ فترة طويلة وحزب السلام والديمقراطية " ROP " حزب معارض وأن هذه الأحزاب الثلاثة الأول قد اندمجت في اتحاد حزبي جديد عام ١٩٩٠ وأطلق عليه الاتحاد الليبرالي الديمقراطي ثم خرج منه نظامين حزبيين وتم استبعاد حزب السلام والمعارضة من هذا الاتحاد ، وأن هذا الاختيار العقلاني قد تم في إطار رؤية القادة في أن يستمروا قادة معارضة مشهورين وبالتالي جاء تبنيهم لهذه الأدوار من أجل صالح الحزب الحاكم في كوبا .

وقد جاء هذا التحليل من قبل " كيم هيمين " للسلوك السياسي الخاص بقادة الأحزاب الثلاثة واختيارهم العقلاني لعملية الاندماج الحزبي في ضوء رؤيته بأن السياسيين مثل الوكلاء يحاولون الوصول إلي أقصي غاياتهم وتحقيق مصالحهم الشخصية من خلال العوامل ـ التي تنجز هذه الأهداف ولهذا تكون تفضيلاتهم ممكن تحقيقها " جمال أبو شنب ، ٢٠٠٧م ، ص ١٩٠- ١٩٧ " وبتطبيق نظرية الاختيار العقلاني وما أسفر عنه الاندماج السياسي الحزبي في كوبا المبني على لاختيار العقلاني - على التحالفات الحزبية في مصر . نجد أن هذه التحالفات تعمل بطريقة ارتجالية فد يكون ظاهرها تدعيم شرعية النظام ، إلا أن باطنها هو إعلاء المصلحة الحزبية الخاصة على الصالح الحزبي العام .

خامساً ـ رؤى عينة النخبة لآليات تفعيل الأحزاب السياسية في الشارع المصري :

نظراً لأهمية الأحزاب في الحياة السياسية ، فقد حاولت العديد من الدوائر العلمية والبحثية تحليل أسباب فشل النظام الحزبي وجموده في مصر حتى الآن ، والبحث عن حلول وإجراءات الخروج من دائرة الجمود الحزبي – فهناك من يرى حتمية تغير الأطر السياسية والدستورية والتشريعية ، ورؤى أخري ترى ضرورة قيام الأحزاب بمراجعة أساليب الممارسة وآليات العمل داخلها دون إغفال ضرورة الإصلاح السياسي الشامل – فهل ترى عينة النخبة ذلك أم لا .

فى هذا الصدد يشير الجدول رقم (٣٢) إلي رؤى عينة النخبة لآليات تفعيل الحياة الحزبية والتي جاءت مرتبة حسب أهميتها على النحو التالي : جاء الاهتمام بتقديم برامج واقعية وقابلة للتنفيذ في نفس الوقت في المرتبة الأولي وذلك بنسبة ٤٤,٧ % من إجمالي العينة يلي ذلك وضع نظام انتخابي يلاءم جميع الأحزاب حتى تستطيع المشاركة في الانتخابات البرلمانية وذلك بنسبة ٤٢ % ثم ضرورة تفاعل القيادات الحزبية بصورة إيجابية مع مشاكل المواطنين بنسبة ٣٦,٣ % بينما جاء في المرتبة الرابعة ضرورة امتلاك الأحزاب لقواعد جماهيرية فعلياً وليس استمارة عضوية بنسبة ٣٢,٧ % ثم اختيار قيادات شبابية ونسائية وتمثيلها بصورة واضحة داخل الأحزاب بنسبة ٣٢ % وأخيراً أن يكون للأحزاب تواجد شعبي من خلال انتشار مقراتها وكوادرها في جميع أنحاء الجمهورية بنسبة ٢٧,٣ % من إجمالي العينة .

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٩١م بهدف استطلاع رأى عينة من النخبة عن " الأحزاب والممارسة الحزبية " حيث ترى الغالبية من عينة النخبة في هذه الدراسة أن تفعيل الأحزاب السياسية لن يتم إلا عن طريق واقعية البرامج الحزبية وقابليتها للتنفيذ ، إلي جانب تفاعل القيادات الحزبية بشكل كبير مع مشاكل الجماهير ، وامتداد تنظيمات الأحزاب إلي الأقاليم ، وتمثيل العناصر الشابة من القيادات الحزبية ، ووضع برامج عمل مشتركة بين أحزاب المعارضة يتجه بشكل مباشر إلي حل قضايا المجتمع المصري وسعي الأحزاب إلي أن تبتعد عن أن تكون أحزاب أشخاص " أماني قنديل ، ١٩٩١: ص ص ١٧٢- ١٧٣ " .

وإذا كان هذا هو رأى عينة النخبة لتفعيل الحياة الحزبية – فإنه نظراً لأهمية الأحزاب في مرحلة التطور الديمقراطي التي تمر بها مصر بعد ثورتين – فإنه على الأحزاب زيادة فعاليتها ونشاطها لضمان الحقوق والحريات المختلفة لمواطنها ، وأن تؤدي دوراً فاعلاً في المشكلات السياسية والاقتصادية التي تواجهها الدولة فضلاً عن تقديم حلول للمشكلات الاجتماعية في الشارع وعلى أرض الواقع ، وأن تخرج من عزلتها عن المواطنين ، وإعادة تنظيم قواعدها الشعبية وتعبئتها ودمجها في أنشطة الأحزاب بصورة ديمقراطية ، وإتاحة الفرصة للشباب وتشجيعهم على لعب دور فعال في التحول الديمقراطي في المجتمع ككل .

سادساً ـ توقعات عينة النخبة لمستقبل الأحزاب في الشارع المصري:

يوجد لدينا ما يقرب من مائة حزب – ولكن لا يوجد حزب واحد قوى يمكن أن نطلق عليه حزب الأمة ذو الشعبية الجارفة ، ولا يوجد حزب سياسي يمثل الحكومة والنظام ، ولا يوجد بينها حزب يمثل ثورة ٢٥ يناير ولا حزب يمثل ثورة ٣٠ يونيو على حق وليس مجرد تمثيل اسمي على مستوي الشعارات ـــ يوجد لدينا أحزاب لكنها ليست كالأحزاب ذات الأفكار والبرامج التي نراها في التجارب الديمقراطية في العالم .

تلك هي محصلة الوضع السياسي الحالي للأحزاب السياسية في مصر – فما هي توقعات عينة النخبة لمستقبل هذه الأحزاب خاصة ما بعد ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية القادمة ٢٠١٥ م .

يشير جدول رقم (٣٣) لتوقعات عينة النخبة لمستقبل الأحزاب السياسية في المرحلة الحالية مرتبة حسب أولويات رؤيتها على النحو التالي :

- تتوقع غالبية عينة النخبة اندماج الأحزاب الصغيرة مع الأحزاب الكبيرة المعروفة في المجتمع لتكوين كتلة انتخابية قادرة على التواجد في الشارع والمنافسة في أى استحقاقات انتخابية قادمة وذلك بنسبة ٣٢ % من إجمالي العينة.
- اندماج كل الأحزاب في حزب واحد لدعم الاستقرار السياسي – على أن يكون له شعبية حتى يستطيع أن يمتص الشارع وذلك بنسبة ١٨,٧ % .
- تحول الأحزاب الصغيرة بعد فشلها في الاندماج مع أحزاب كبيرة إلي جماعات ضغط في الشارع وذلك بنسبة ١٨%
- اختفاء أحزاب سياسية من على الساحة السياسية وذلك بنسبة ١٦ % .
- حدوث تحالفات بين الأحزاب الصغيرة وذلك بنسبة ١٠% .
- عودة الأحزاب السياسية الإسلامية والمتمثلة في حزب النور وذلك بنسبة ٤ % .

وإذا كانت عينة النخبة ترى أن الخيار الأفضل للأحزاب هو الاندماج مع بعضها وخاصة الأحزاب الصغيرة ، وأنها تتوقع أن يحدث ذلك في المستقبل فإن هذه الرؤى تتفق مع توقعات المحللين السياسيين في هذا الصدد ، حيث يرى " عمار على حسن " أن الخيار الأفضل للأحزاب في المرحلة القادمة . هو انتقال الأحزاب من مجرد التنسيق في الانتخابات البرلمانية إلي الاندماج

والتكتل بحيث " يصبح لدينا أحزاب قوية تحمي التعددية وتدفع التطور الديمقراطي قدماً .

وإذا كان هذا هو رأى عينة النخبة وبعض المحللين السياسيين – فإن السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الأحزاب السياسية في مصر ستظل محل جدل – فهناك من يرى أن المستقبل في مصر سيكون للأحزاب الليبرالية . لأن النظام السياسي في العالم قائم على الفكر الاقتصادي الليبرالي - وعليه فإن التيار الليبرالي سيقود التغيرات الاقتصادية في مصر بفكره الرشيد وتوجهاته ، ملتزماً بالرأسمالية الرشيدة التي تسمح للدولة أن تقوم بدورها تجاه المواطن فيما يتعلق بمجالات الصحة والتعليم والإسكان وغيرها ، وأن التيار الليبرالي سيقود المرحلة المقبلة .

وفي المقابل هناك رأى آخر يرى أن تقليص عدد الأحزاب السياسية لا يستطيع أحد أن يفرضها في ظل دولة يحكمها القانون والمؤسسات ، وأن الشعب وحده هو من سيفرز التجربة بنفسه من خلال برامج وأفكار كل حزب ووجوده بين المواطنين – بينما يرى آخرون أن البلاد في حاجة ماسة لحزب مدني كبير له شعبية يستطيع أن يستوعب الشارع .

وستظل السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الأحزاب السياسية في مصر محل جدل بين النخبة والمحللين السياسيين حتى يأتي البرلمان القادم ٢٠١٥ م والذي على ضوئه يتم تحديد الأوزان النسبية للأحزاب على الخريطة السياسية في مصر وخياراتها المستقبلية.

سابعاً:- العلاقة الارتباطية بين المتغيرات الأساسية للدراسة ورؤى عينة النخبة لدور الأحزاب السياسية في الشارع المصري :

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن متغير السن والحالة التعليمية يعد من أقوى المتغيرات في التأثير على رؤى عينة النخبة لمدى فاعلية البرامج والأنشطة الحزبية في الشارع مقارنة بالمتغيرات الأخرى والمتمثلة في النوع وفئات النخبة والانتماء الحزبي كما يتضح فيما يلي :

(أ) متغير السن :

- الفئة العمرية من (٣٠ – ٤٠) هي أكثر الفئات العمرية في عينة النخبة التي ترى أن الأحزاب تقوم بدور واضح في أداء الخدمات للمواطنين ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٢٤٣)، وهي علاقة ارتباطيه إيجابية دالة عند المستوى الاحتمالي (١ %) .

- الفئة العمرية من (٣٠- ٤٠) هي أكثر الفئات العمرية في عينة النخبة التي ترى أن الأحزاب تلعب دور فعال في عملية التنشئة السياسية وغرس الوعي الثقافي لدي المواطنين – حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١٦٩) ، وهي علاقة ارتباطيه إيجابية دالة عند المستوى الاحتمالي (٥ %) .
- الفئة العمرية (أقل من ٣٠ سنة) هي أكثر الفئات العمرية في عينة النخبة التي ترى أن الأحزاب لا تقوم بأى دور في دعم شرعية النظام حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٢٢٩) ، وهي علاقة ارتباطيه عكسية دالة عند المستوى الاحتمالي (١%) .
- الفئة العمرية أقل من (٣٠ سنة) هي أكثر الفئات العمرية في عينة النخبة التي ترى أن الأحزاب لا تقوم بدور يذكر بشأن الوصول للسلطة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٢٢٩) ، وهي علاقة ارتباطيه عكسية دالة عند المستوى الاحتمالي (١ %) .
- الفئة العمرية (أقل من ٣٠ سنة) هي أكثر الفئات العمرية في عينة النخبة التي ترى أن الأحزاب الجديدة والتي ظهرت بعد ثورة ٢٥ يناير ليس لها دور يذكر في الشارع حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١٧٣) . وهي علاقة ارتباطيه عكسية دالة عند المستوى الاحتمالي (٥ %) .

(ب) متغير التعليم :

- فئة النخبة من الحاصلين على مؤهل عالي هي أكثر الفئات التعليمية في عينة النخبة التي ترى أن الأحزاب السياسية ليس لها دور في عملية التجنيد السياسي ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١٧٨) ، وهي علاقة ارتباطيه عكسية دالة عند المستوى الاحتمالي (٥ %).
- فئة النخبة من الحاصلين على مؤهل عالي هي أكثر الفئات التعليمية في عينة النخبة التي ترى أن الأحزاب لا تقوم بدور يذكر للوصول إلي السلطة – حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١٨٧) وهي علاقة ارتباطيه عكسية دالة عند المستوى الاحتمالي(٥ %) .

ثامناً ـ العلاقة الارتباطية بين المتغيرات الأساسية للدراسة ورؤى عينة النخبة للتحديات التي تواجه الأحزاب في الشارع المصري :

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن متغير السن ونوعية النخبة تعد من أقوى المتغيرات في التأثير على رؤية عينة النخبة لأهم التحديات التي تواجه الأحزاب في الشارع ، وتحد من فرص وصولها للبرلمان وذلك على النحو التالي :

(أ) متغير السن :

- الفئة العمرية من (٣٠-٤٠) هي أكثر الفئات العمرية في عينة النخبة التي ترى أن السيولة الحزبية في الشارع تعد من أهم التحديات التي تضعف من دور الأحزاب في الشارع ، وقد تحد من فرص وصولها للبرلمان ، حيث بلغ معامل الارتباط حوالي (٠,١٦٠) وهي علاقة ارتباطيه إيجابية دالة عند المستوى الاحتمالي (٥%) .
- الفئة العمرية من (٤٠- ٥٠) هي أكثر الفئات العمرية في عينة النخبة التي ترى أن التحالفات الانتخابية بشكلها الحالي تعد من أهم التحديات التي تضعف دور الأحزاب في الشارع وقد تحد من فرص وصوله للبرلمان ، حيث بلغ معامل الارتباط حوالي (٠,١٦٦) ، وهي علاقة ارتباطيه إيجابية دالة عند المستوى الاحتمالي(٥%).

(ب) فئات النخبة :

- فئة النخبة من الكوادر الحزبية هي أكثر الفئات في عينة النخبة التي ترى عدم وجود تأثير سلبي للهياكل التنظيمية للأحزاب على فاعلية الأحزاب في الشارع والحد من فرص وصولها للبرلمان ، حيث بلغ معامل الارتباط حوالي (٠,٢٩٤) وهي علاقة عكسية دالة عند المستوى الاحتمالي (١ %) .
- فئة النخبة من الكوادر الحزبية هي أكثر الفئات في عينة النخبة التي ترى عدم وجود تأثير سلبي للسيولة الحزبية على فاعلية الأحزاب في الشارع والحد من فرص وصولها للبرلمان . حيث بلغ معامل الارتباط حوالي (٠,٢٤٩) وهي علاقة عكسية دالة عند المستوى الاحتمالي (١ %) .
- فئة النخبة من الكوادر الحزبية هي أكثر فئات النخبة التي ترى عدم وجود تأثير سلبي للنظام الانتخابي الحالي على فاعلية الأحزاب في الشارع والحد من فرص وصولها للبرلمان . حيث بلغ معامل الارتباط حوالي (٠,١٩٧) وهي علاقة ارتباطيه عكسية دالة عند المستوى الاحتمالي (٥ %) .
- فئة النخبة من الكوادر الحزبية هي أكثر فئات النخبة التي ترى عدم وجود تأثير سلبي لوجود حزب النور السلفي في الشارع على فاعلية الأحزاب وفرص وصولها للبرلمان حيث بلغ معامل الارتباط (-٠,١٧٧) وهي علاقة ارتباطيه عكسية دالة عند المستوى الاحتمالي (٥ %).

- ـ فئة النخبة من الكوادر الحزبية هي أكثر فئات النخبة التي ترى عدم وجود تأثير سلبي لعودة رموز النظام السابق على فاعلية الأحزاب في الشارع والحد من فرص وصولها للبرلمان ، حيث بلغ معامل الارتباط حوالي(-٠,٣٣١) وهي علاقة ارتباطيه عكسية دالة عند المستوى الاحتمالي (١ %).

نخلص مما سبق أن غالبية عينة النخبة ترى أن هناك مجموعة من التحديات تواجه الأحزاب السياسية في الشارع ، والتي جاء في مقدمتها الهياكل المؤسسية والتنظيمية للأحزاب بشكلها الحالي ، السيولة الحزبية في الشارع ، النظام الانتخابي الموجود حالياً على الساحة السياسية ، وجود أحزاب تيار الإسلام السياسي وعلى رأسها حزب النور السلفي ، عودة رموز النظام السابق إلي الشارع وأخيراً التحالفات الانتخابية وما يرتبط بها من ارتباك سياسي ، وذلك باستثناء عينة النخبة من الكوادر الحزبية التي ترى عدم وجود علاقة بين هذه التحديات وضعف فاعلية الأحزاب السياسية في الشارع ، ولعل ارتباطها بالعمل الحزبي يجعلها أكثر تحيزاً لواقع الأحزاب في الشارع أو قد يكون دفاعاً مزيفاً عن الأحزاب والحياة الحزبية بصفة عامة .

تاسعاً ـ العلاقة الارتباطية بين المتغيرات الأساسية للدراسة ورؤى عينة النخبة لآليات تفعيل الأحزاب السياسية في الشارع المصري :

- الفئة العمرية من (٣٠-٤٠) هي أكثر الفئات العمرية في عينة النخبة التي ترى أن أهم آليات تفعيل الحياة الحزبية في مصر هي اختيار قيادات شبابية ونسائية وتمثيلها بشكل مناسب داخل الأحزاب ، حيث بلغ معامل الارتباط حوالي(٠,١٦٥) وهي علاقة إيجابية دالة عند المستوى الاحتمالي (٥%) .
- الفئة العمرية أقل من (٣٠سنة) هي أكثر الفئات العمرية في عينة النخبة التي ترى أن أهم آليات تفعيل الحياة الحزبية في مصر هي الاهتمام بمشاكل المواطنين ، حيث بلغ معامل الارتباط حوالي (٠,١٦٦) وهي علاقة إيجابية دالة عند المستوى الاحتمالي (٥ %).
- فئة النخبة من الكوادر الحزبية هي أكثر فئات النخبة التي ترى أن أهم آليات تفعيل الحياة الحزبية هو امتلاك الأحزاب لقواعد جماهيرية فعلية وليست استمارة عضوية فقط ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١٩٤) وهي علاقة إيجابية دالة عند المستوى الاحتمالي (٥ %).

نخلص مما سبق أن فئة صغار السن من عينة النخبة والكوادر الحزبية هي أكثر فئات عينة النخبة اهتماماً بتفعيل الحياة الحزبية وطرح بدائل لهذا التفعيل - تمثلت في ضرورة تمثيل القيادات الشابة والنسائية داخل الأحزاب ، والاهتمام بمشاكل المواطنين ، وامتلاك الأحزاب لقواعد جماهيرية حقيقية وليست استمارة عضوية .

عاشراً ـ العلاقة بين المتغيرات الأساسية للدراسة ورؤى عينة النخبة لمستقبل الأحزاب السياسية :

- فئة النخبة من الكوادر الحزبية هي أكثر فئات عينة النخبة التي تتوقع عدم اندماج الأحزاب الصغيرة مع الأحزاب الكبيرة المعروفة في الشارع مستقبلاً ، حيث بلغ معامل الارتباط حوالي (- ٠,١٩) وهي علاقة ارتباطيه عكسية دالة عند المستوى الاحتمالي (٥%).
- فئة عينة النخبة من الكوادر الحزبية هي أكثر فئات عينة النخبة التي تتوقع ظهور حزب جديد يدمج كل الأحزاب في محاولة لدعم الاستقرار السياسي ، حيث بلغ معامل الارتباط حوالي (٠,٢١٣) وهي علاقة إيجابية دالة .

نستنتج من ذلك أن عينة الكوادر الحزبية هي أكثر فئات عينة النخبة التي تتوقع حدوث تغيرات في شكل الخريطة الحزبية في المستقبل وربما يرجع ذلك لقربها من الأحزاب السياسية ومعرفتها كيف تفكر وتخطط للمستقبل .

النتائج العامة للدراسة :

تمثل نتائج الدراسة رصداً لرؤى عينة النخبة لواقع الأحزاب السياسية في المرحلة الراهنة فيما يتعلق بالبرامج والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمارسها في الشارع ، والتحديات التي تواجهها وتوقعاتها لمستقبل الأحزاب على الخريطة السياسية في المرحلة القادمة وفي هذا الجزء سوف يتم مناقشة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وذلك على النحو التالي :

أولاً : وصف عينة الدراسة :.

١- تتميز عينة الدراسة بمجموعة من الخصائص أهمها : ارتفاع عينة الذكور مقارنة بعينة الإناث نظراً لخصائص النخبة في مصر بصفة عامة ، وقوع الغالبية العظمي من أفراد العينة في الفئة العمرية من (٣٠-٥٠) ، ارتفاع المستوى التعليمي للعينة إلي جانب تنوع فئات النخبة .

٢- وعن مؤشرات المشاركة السياسية لعينة النخبة - فقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية العينة ليسوا أعضاء في أي حزب سياسي على الرغم من الحرص على متابعة برامجها ، ارتفاع نسبة الانضمام لعضوية النقابات المهنية والحرص على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة بعد ثورة ٢٥ يناير.

ثانياً: رؤي عينة النخبة لواقع الأحزاب السياسية في الشارع المصري

في ضوء التساؤل الذي تطرحه الدراسة وهو - ما رؤي عينة النخبة لمدي فاعلية الأحزاب السياسية في الشارع ؟ توصلت الدراسة إلي النتائج التالية :-

٣- غالبية العينة ترى عدم وجود فاعلية لبرامج وأنشطة الأحزاب الاجتماعية والاقتصادية في الشارع . وأن أطروحات معظم الأحزاب لا تحمل خلال معالجتها للقضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تهم المواطنين – أى وجهة نظر أو رؤية مغايرة للأطروحات القائمة على الساحة الحزبية ، وأن الحديث عن تلك القضايا يتم في إطار العموميات ، وإعادة لطرح بعض الشعارات الموجودة ، وتأكيد على بعض المسلمات مما لا يعبر عن امتلاك هذه الأحزاب لرؤية أيديولوجية أو إستراتيجية متكاملة وتفصيلية للقضايا التي تتناولها وتهتم بطرحها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، وأن ما تقوم به في الشارع هو مجموعة من الأنشطة الخدمية والجماهيرية في مجال التعليم والصحة والإسكان ... إلخ . لا يتناسب مع ما جاء في برامجها.

٤- غالبية العينة ترى أن للأحزاب دور في تفعيل المشاركة السياسية في الشارع ، وأن هذا الدور يتخذ صورة مختلفة – أبرزها تنظيم المؤتمرات والندوات في مناسبات وطنية أو خاصة بكل حزب ، تشجيع المواطنين على التصويت في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة ، تشجيع المواطنين على القيد في الجداول الانتخابية ، وأن ممارسة هذا الدور يتوقف على توافر الإمكانيات المادية للأحزاب ، وجود قاعدة شعبية للحزب ، مقرات للأحزاب وأخيراً مناخ سياسي يتح الفرصة للأحزاب لممارسة هذا الدور .

٥- ترى غالبية العينة أن الأحزاب السياسية تقوم بدور فعال وإيجابي إلي حد كبير في عملية التنشئة السياسية وغرس الوعي الثقافي لدي المواطنين ، وأن هذا الدور يتخذ صور مختلفة أبرزها تعريف المواطنين بالقوانين والتشريعات المختلفة ، تعريفهم بالحقوق والواجبات والحريات التي لا يجب تجاوزها ، تزويد المواطنين بالمعلومات السياسية من خلال المؤتمرات والندوات

والمنشورات الورقية ، وتشكيل اتجاهات المواطنين نحو القضايا السياسية المختلفة – إلا أن هذه الفاعلية لا تنطبق على كل الأحزاب – حيث يتوقف ذلك على عدة عوامل أهمها .. توافر الإمكانيات المادية للأحزاب ، وجود قاعدة شعبية للحزب ، مقرات لممارسة هذه الأدوار إلي جانب مناخ سياسي وهامش من الديمقراطية يتح الفرصة للأحزاب لممارسة هذه الأدوار .

٦- ترى غالبية العينة عدم وجود دور يذكر للأحزاب في عملية تجنيد الكوادر الحزبية – حيث أن أغلب الأحزاب في مصر أقرب في معاملاتها إلي النمط العائلي . إذ أن الكثير من مؤسساتها تتألف بالتعين أو انتخابات يطعن في نزاهتها آخرون من داخل الحزب ، كما أن الكثير من دماء تلك الأحزاب قد أصابها الجمود – حيث لم يعد هناك تصعيد أو حراك نخبوي أو تجديد للدماء .

٧- ترى غالبية العينة وجود دور ملموس للأحزاب السياسية في عملية التأييد والحشد لدعم النظام في المرحلة الحالية ، والذي أتخذ صور متعددة منها قيام بعض الأحزاب بتبرير وتفسير أسباب المشاكل في المجتمع في حالة عدم قيام النظام بذلك ، خلق حالة من الرضا والقبول لدي أبناء المجتمع تجاه سياسة النظام ، حشد الجماهير لتأييد النظام ، ثم التوفيق بين المصالح المتضاربة .

٨- ترى غالبية العينة عدم وجود آليات واضحة تتبعها الأحزاب للوصول إلي السلطة، حيث يتم تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة في معظم تحركات الأحزاب في الحشد من أجل الوصول إلي السلطة .

٩- ترى أكثر من نصف العينة عدم وجود دور فعال ومؤثر للأحزاب الجديدة في الشارع ، وذلك بسبب ضعف خبراتها وحداثة عهد أعضائها بالعمل السياسي ، وافتقادها للكوادر السياسية القادرة على خوض المعركة السياسية والانتخابية ، عدم قدرتها على استقطاب أعضاء جدد ووجود مصادر ثابتة للتمويل إلي جانب الظروف السياسية والسياق السياسي الذي تعمل فيه الأحزاب .

ثالثاً: رؤي عينة النخبة لأهم التحديات التي تواجه الأحزاب في الشارع المصري:.

في ضوء التساؤل الذي تطرحه الدراسة وهو- ما رؤي عينة النخبة لأهم التحديات التي تواجه الأحزاب في الشارع ؟ توصلت الدراسة إلي النتائج التالية :-

١٠ - ترى غالبية العينة أن الهياكل المؤسسية والتنظيمية للأحزاب تعد من أهم التحديات التي تحد من فعاليتها في الشارع وذلك بسبب ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب ، الصراع على النفوذ بين النخبة داخل الحزب

الواحد ، عدم التواصل المستمر بين أعضاء الحزب من أسفل إلي أعلى ، عدم وجود تمثيل حقيقي للقواعد الجماهيرية داخل الأحزاب ، إلي جانب عدم امتلاك الكثير من الأحزاب لخطط إستراتيجية .

١١- ترى غالبية العينة وجود تأثير سلبي للسيولة الحزبية على فاعلية الأحزاب السياسية في الشارع والذي أرجعته غالبية العينة إلي عدة أسباب أهمها أن كثرة الأحزاب تضعف الأحزاب نفسها ، كثرة الأحزاب قد تربك المواطنين ، التطور السياسي والديمقراطي في مصر لم يصل بعد إلي مرحلة تعدد الأحزاب ، وأن الحزب الواحد أفضل من أجل تيسير دفة الحكم في المرحلة الحالية .
١٢- ترى غالبية العينة أن النظام الانتخابي الحالي والذي سيعمل به في الانتخابات البرلمانية المقبلة ٢٠١٥سوف يحد من فاعلية الأحزاب السياسية في الشارع ، ويضعف من فرص وصولها إلي البرلمان بتمثيل مناسب .وذلك لعدة أسباب أهمها أن هذا النظام الانتخابي سوف يعطي مساحة أكبر للنظام الفردي الذي يعتمد على القبلية والعصبية في السيطرة على البرلمان القادم ، يشجع على عودة الرشاوى الانتخابية وشراء الأصوات ، العودة إلي ظهور أشخاص لفظهم المجتمع ولا يريد عودتهم مرة أخري للساحة السياسية ، إلي جانب أن هذا النظام الانتخابي يحرم الأحزاب السياسية من دور المعارضة .

١٣- يرى أكثر من نصف العينة – أن هناك تأثير سلبي لحزب النور السلفي على فاعلية الأحزاب المدنية في الشارع وفرص وصولها للبرلمان بتمثيل مناسب وذلك لعدة أسباب أهمها – اعتماد حزب النور السلفي على خطاب ديني معتدل يجعله أكثر قرباً من الجماهير ، لأنه الحزب الأكثر تنظيمياً من باقي الأحزاب المدنية المتشرذمة ، الاستفادة من شبكته الدعوية الواسعة في تهيئة الشارع لمساندته في الانتخابات المقبلة إلي جانب انتشار كوادره على مستوي كبير داخل المجتمع .

١٤- ترى غالبية العينة أن عودة رموز النظام السابق للساحة السياسية مرة أخري سوف يكون له تأثير سلبي على فاعلية الأحزاب السياسية في الشارع والحد من فرص وصولها للبرلمان بتمثيل مناسب وذلك لعدة أسباب أهمها امتلاك غالبية رموز النظام السابق للمال الكافي لتمويل الحملات الانتخابية ، امتلاك الكثير منهم للخبرة في الرشاوى الانتخابية والتحالفات الانتخابية ، ارتباط الكثير منهم بالعائلات الكبري إلي جانب العصبية والقبلية وأخيراً ما زال للبعض منهم قبول في الشارع .

١٥- هناك أكثر من نصف العينة ترى أن التحالفات الانتخابية لا تمثل تحدياً للأحزاب السياسية في الشارع بل تزيد من فرصتها في الوصول إلي البرلمان

بتمثيل مناسب وذلك لعدة أسباب أهمها – أن التحالفات الحزبية مطلوبة وضرورية لدعم النظام الانتخابي الحالي خاصة في مرحلة الارتباك التي يشهدها المجتمع حالياً في ظل وجود ما يقرب من مائة حزب على الساحة السياسية ، ولتحقيق نوع من التماسك الداخلي للأحزاب الصغيرة ، إلي جانب أن التحالفات الانتخابية تساهم في تعويض جوانب النقص التي تعاني منها الأحزاب الجديدة بصفة خاصة .

رابعاً: رؤي عينة النخبة لآليات تفعيل الأحزاب السياسية في الشارع المصري:.

في ضوء التساؤل الذي تطرحه الدراسة وهو- ما رؤي عينة النخبة لأهم آليات تفعيل النظام الحزبي في مصر؟ توصلت الدراسة الي النتائج التالية :-

١٦- ترى غالبية العينة أن أهم آليات تفعيل دور الأحزاب السياسية في الشارع يجب أن يأتي في مقدمتها اهتمام الأحزاب بتقديم برامج واقعية وقابلة للتنفيذ في نفس الوقت على أرض الواقع ، وضع نظام انتخابي يلاءم جميع الأحزاب حتى تستطيع المشاركة بفاعلية في الاستحقاقات الانتخابية ، ضرورة تفاعل القيادات الحزبية بصورة إيجابية مع مشاكل المواطنين ، ضرورة امتلاك الأحزاب لقواعد جماهيرية فعلية وليست مجرد استمارة عضوية فقط ، اختيار قيادات شبابية ونسائية وتمثيلها، بصورة واضحة داخل الأحزاب ، وأخيراً أن يكون للأحزاب تواجد شعبي من خلال انتشار مكاتبها وكوادرها في جميع أنحاء الجمهورية .

خامساً: توقعات رؤي عينة النخبة لمستقبل الأحزاب السياسية في المرحلة القادمة :.

في ضوء التساؤل الذي تطرحه الدراسة وهو- ما رؤي عينة النخبة لمستقبل الأحزاب السياسية في المرحلة القادمة ؟ توصلت الدراسة الي النتائج التالية :-

١٧- وعن توقعات عينة النخبة لمستقبل الأحزاب على الخريطة السياسية في المرحلة القادمة – فقد جاء سيناريو اندماج الأحزاب الصغيرة مع الأحزاب الكبيرة المعروفة في الشارع لتكوين كتلة انتخابية قادرة على حماية التعددية ودفع التطور الديمقراطي في مقدمة السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الأحزاب كما تراها عينة النخبة يلي ذلك في المرتبة الثانية سيناريو اندماج جميع الأحزاب الموجودة حالياً على الساحة السياسية في حزب واحد لدعم الاستقرار السياسي ، على أن يكون لهذا الحزب شعبية كبيرة حتى يستطيع أن يمتص

الشارع بينما جاء في المرتبة الثالثة سيناريو تحول الأحزاب الصغيرة بعد فشلها في الاندماج مع أحزاب كبيرة إلي جماعات ضغط في الشارع يلى ذلك في الترتيب الرابع سيناريو اختفاء أحزاب سياسية من على الساحة وأخيراً سيناريو عودة الأحزاب الإسلامية والممثلة في حزب النور السلفي بصفة خاصة إلي الساحة السياسية مرة أخري .

توصيات الدراسة :

ونحن على أعتاب مرحلة جديدة من اللجوء إلي الديمقراطية كخيار واحد ، إذا أردنا لهذا البلد تحقيق الانطلاق السياسي المنشود الذي طالما حلمنا به ومنعنا عن تحقيقه - فإن الدراسة الراهنة وفي ضوء ما توصلت إليه من نتائج حول رؤى عينة النخبة لواقع الأحزاب في الشارع – توصي بما يلي :

١- ضرورة تبني نظام انتخابي ترتضيه الأحزاب وكافة القوى السياسية ويحقق نظرية التمثيل النيابي ، والبعد عن الصراعات الفئوية والانتخابية.

٢- على الأحزاب أن تعيد ترتيب هياكلها الداخلية ، وتحل نزاعاتها التي تضعف قدرتها على العمل ، واختيار عناصر جديدة في صفوفها ، ووضع خطط مرحلية للانتشار والنمو ، وبناء هياكل تنظيمية قوية ومتماسكة إلي جانب تطوير آليات ديمقراطية لإدارة الصراعات الداخلية ، وصناعة القرار بشكل ديمقراطي وتطوير خطابها السياسي ، ووضع مصلحة المواطن فوق الاعتبارات الشخصية والمواقع القيادية .

٣- ضرورة قيام العلاقات بين الأحزاب السياسية على أساس من التعاون حيث أن هذه العلاقات التعاونية تساعد على نضج التجربة الحزبية ، إلي جانب تكوين تحالفات جديدة من الأحزاب بهدف تفعيل أدائها السياسي بصورة تمكنها من التواصل الفعال مع الجماهير .

٤- ضرورة توافر المقومات الأساسية للأحزاب الجديدة ، والتي بدونها لا يمكن اعتبارها أحزاب حقيقية بدءاً من البرنامج الانتخابي ، ومروراً بتوافر الكوادر الحزبية ، وشبكة العلاقات الجماهيرية ، والانتشار الجغرافي على نحو يضمن تعبير الحزب عن قوى اجتماعية محددة .

٥- على الأحزاب أن تضع خطة جادة للتحرك في الشارع وتقديم برامج وحلول بديلة لإنهاء المشاكل التي تواجه المواطن ، والعمل على تنفيذها، أو الضغط بها على الحكومة بشكل معين حتى يشعر المواطن بمصداقية تلك الكيانات ويثق فيها ، ويدعمها سواء بالانضمام إليها أو التصويت لها في أى استحقاق انتخابي حالياً أو مستقبلاً .

٦- ضرورة تغير النظرة للأحزاب السياسية ، والتعرف على دورها الحقيقي ، وهو الوصول إلي المواطن البسيط في الشارع فضلاً عن دورها الفعال في التشريع والمنافسة على السلطة وإدارة شئون البلاد .

٧- نشر ثقافة المجتمع المدني بين الجماهير ، وبخاصة ثقافة العمل الحزبي – فانتظام البشر في نطاق تنظيمات المجتمع المدني وبخاصة التنظيمات الحزبية يجعل منهم قوة تدعم النظام الحزبي الذي سوف يكون بدورة قادر على خدمة مصالحهم ، وكذلك على تطوير قدرتهم من أجل المزيد من المشاركة الفعالة .

٨- يجب على مؤسسات التنشئة الاجتماعية ممثلة في التعليم والإعلام بصفة خاصة نشر ثقافة التطوع في المجتمع بآليات وطرق مختلفة ، وجعل الثقافة المدنية من المقررات الأساسية التي ينبغي أن تدرس للنشئ في مختلف المراحل التعليمية من بدايتها حتى نهاية التعليم الجامعي بحيث تصبح قيم هذه الثقافة جزءاً مكوناً من بنائه .

٩- ضرورة أن توجه الدولة جهودها صوب الارتقاء بأوضاع الطبقة المتوسطة ، حيث أن صحة وعافية الطبقة المتوسطة ، سوف تعني صحة المجتمع وعافيته ، وإشباع حاجات هذه الطبقة سوف يدفعها إلي المشاركة بفاعلية في حياة المجتمع وبالتحديد المشاركة السياسية من خلال الأحزاب باعتبارها الملائمة في هذا الصدد .

قائمة المراجع

أولاً:- المراجع العربية :

١- أحمد سليمان أبو زيد (٢٠٠٦) ، علم الاجتماع ، الأسس والقضايا من منظور نقدي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية .

٢- أحمد عادل (١٩٩٢) ، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب .

٣- أحمد طه (٢٠١٢) الحياة الحزبية في مصر بين الانطلاق والتعثر . http : // www. Jadaliyya .com / pages / index / 8647 /

٤- أحمد محمد حسن وأحمد عبد التواب (٢٠١٢) الحياة الحزبية بعد ثورة ٢٥ يناير، القاهرة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة

٥- أسامة إسماعيل عبد الباري (٢٠١٢) ، رؤى النخبة المصرية للديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير، ثورة ٢٥ يناير وآفاق التحول نحو مجتمع ديمقراطي ، أعمال الندوة السنوية لعلم الاجتماع (١٧ أبريل ٢٠١٢) ، جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية .

٦- أسامة غزالي حرب(١٩٨٧) ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ، العدد ١٧ ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

٧- إسماعيل سعد (٢٠١٠) ، قضايا المجتمع والسياسة ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية .

٨- الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠١٤) ، تطور الحياة الحزبية في مصر ، القاهرة .

٩- أماني قنديل (١٩٩١) ، استطلاع رأى المواطن في الأحزاب والممارسة الحزبية ، التقرير الأول ، استطلاع رأى عينة من النخبة ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

١٠- أماني محمد المصري (٢٠٠١) ، التربية في برامج وأنشطة الأحزاب المعاصرة ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية .

١١- أميرة حسين (٢٠١١) ، القوى السياسية في مصر وقضايا حقوق الإنسان ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات .

١٢- أميرة حسين ووفاء عطية (٢٠١٢) ، حقوق الإنسان والأحزاب المصرية بعد ثورة ٢٥يناير ، الطبقة الأولي ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات .

١٣- إيمان محمد حسن (٢٠٠٥) ، وظائف الأحزاب السياسية في التعددية الحزبية ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

١٤- جمال أبو شنب (٢٠٠٧) ، النظم والمؤسسات السياسية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية .

١٥- جون سكوت وجوردون مارشال (٢٠١١)، موسوعة علم الاجتماع ، محمد الجوهري" تقديم" ، المجلد الأول ، ط١، القاهرة ، المجلس الأعلي للثقافة.

١٦- رامز جمال سعد (٢٠١٣) ، أثر الأحزاب على التحول الديمقراطي في مصر(٢٠٠٥-٢٠١٣) ، القاهرة ، المركز الديمقراطي المصري .http://democraticac.de/?p=1231

١٧- سامي محمود روبيان وآخرون (١٩٩٠) ، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الطبعة الأولي ، بيروت ، رياض ريس للنشر .

١٨- سعاد الشرقاوي (٢٠٠٥) ، الأحزاب السياسية وأهميتها ونشأتها ووظائفها ، القاهرة ، مركز البحوث البرلمانية .

١٩- سلوى العامري (١٩٩٣) ، استطلاع رأى المواطن في الأحزاب والممارسة الحزبية (التقرير الثاني) استطلاع رأى عينة من الجمهور العام ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٢٠- شادية فتحي إبراهيم (٢٠٠٤) ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية ، الأردن ، المركز العلمي للدراسات السياسية .

٢١- عادل رفعت عبد الحكيم (٢٠١٢)، دور وسائل الاتصال في تشكيل الصورة الذهنية للأحزاب السياسية وانعكاساتها على اتجاه الجمهور نحو المشاركة - دراسة تطبيقية ، رسالة دكتوراه ، جامعة المنيا ، كلية الآداب .

٢٢- عاطف السعداوي (٢٠٠٣) ، برامج الأحزاب السياسية الصغيرة - قراءة مقارنة ، عمرو هاشم (تحرير) الأحزاب الصغير والنظام الحزبي في مصر ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

٢٣- عبد الهادي الجوهري (٢٠٠٢) ،علم الاجتماع السياسي - مفاهيم وقضايا ، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية .

٢٤- عمرو هاشم (٢٠٠٣) ، نحو نموذج نظري لمفهوم الأحزاب الصغيرة ، عمرو هاشم (تحرير) الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية .

٢٥- على الدين هلال (٢٠١٠) ، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل(١٩٨١ – ٢٠١٠) ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية .

٢٦- على ليلة (٢٠٠٧)، المجتمع المدني العربي- قضايا المواطنة وحقوق الإنسان ، القاهرة ،مكتبة الانجلو المصرية .

٢٧- غارو حسيبة (٢٠١٢) ، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة- دراسة حالة ، الجزائر ، جامعة مولود معمري ، تيزي اوزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية .

٢٨- فيضل حضري (٢٠١٣) ، تشكيل النخبة الدينية في الجزائر ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية .

٢٩- مازن حسن (٢٠١١) ، النظم الانتخابية – دراسة مقارنة لأنواعها وآثارها والانعكاسات على السياق المصري ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات .

٣٠- مازن حسن ويسري الغرباوي (٢٠١٣) ، الخريطة الحزبية في مصر بعد الثورة من التعددية المقيدة إلي التفتت الحزبي ، القاهرة ، كراسات إستراتيجية.?www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx

Serial=1562642&eid=11467

٣١- محمد أبوريدة (٢٠١٢) ، التركيبة السياسية والاجتماعية لأعضاء مجلس الشعب ، عمرو هاشم (تحرير) ، انتخابات مجلس الشعب " ٢٠١٢ " ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية .

٣٢- محمد السيد أبو الليل (٢٠٠٥) ، علم النفس السياسي عربياً ومحلياً ، الطبعة الأولي ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية .

٣٣- محمد شومان (١٩٩٦) ، أزمة المشاركة من خلال الأحزاب المصرية ، فصل منشور في (التعددية السياسية في مصر – دراسة في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية ، مصطفي كمال وآخرون " تحرير "، القاهرة ، مكتبة مدبولي .

٣٤- محمد نبيل الشيمي(٢٠١٠) ، تطور الحياة السياسية في مصر منذ نشأة الدولة الحديثة ، الحوار المتمدن ، العدد ٢٩٩٣ . / www. Ahawar . org debat / show art. asp?aid = 213829

٣٥- نشأت أدوار أديب (٢٠٠٩)،الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري- دراسة للروافد الرئيسة لتشكيل الثقافة السياسية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٣٦- هاني عياد (٢٠٠٠) ، الأحزاب الصغيرة قبل ثورة يوليو١٩٥٢،عمرو هاشم " تحرير " الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية .

٣٧- يونان رزق(١٩٩٥)،الأحزاب المصرية(١٩٢٢ – ١٩٥٣) القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

٣٨- وحيد عبد المجيد (٢٠٠٧) ، الديمقراطية في الأحزاب المصرية - دراسة في أنماط التنظيم وإدارة الخلاف في صنع القرار ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٣٩- ولاء أبو السعود (٢٠١٣) ، خريطة القوى السياسية والإستراتيجية منذ ٣٠ يونيو ،القاهرة ، المعهد المصري الديمقراطي ، egyda. Org .

المراجع الأجنبية :

1- Bonotti,M.(2011), "Research and Analysis, Conceptualizing Political Parties: A Normative Framework", in: Politics, vol. 31 .

2- Burstein, P. and A. Linton,(2002), "The Impact of Political Parties, Interest Groups and Social Movement Organizations on Public Policy: Some Recent Evidence and Theoretical Concerns", in: Social Forces, Vol. 81, no. 2 .

3- Esen, S.(2012), "The Approaches of Turkish Political Parties towards Entrepreneurship in their Party Programmes", in: Procedia-Social and Behaviour Sciences 62, pp. 602-609.
4- Ezrow,Natasha,M.(2011) ,The importans of parties and party system institutionalization in New Democracies , institute for Democracy and conflict Resolution – Briefing paper .
5- Fobih,N.(2010), "Dynamics of Political Parties' Administration in Ghana", in: Africa Today, Vol. 57, No.1 .
6- GrabowSka,M. (1996),"Political Parties: Social Representations or Agent of Change?" in: Polish Sociological Review, No. 116 .
7- Gul Serdar Kenan,(2001), An Evaluation Of The Rational Choice Theory in Criminology, Turkish National Police Academy .
8- Hofmeister,W.and K.Grabow,(2011), Political Parties and Organization in Democratic Societies .
9- Jandari,D.(2012),The Political Party Experience in Morocco: Obscurity and Obfuscation, Arab Centre for Research & Policy Studies ,April 2012.
10- Jon Elster ,(1996),Rationality And Emotions, The Economic Journal106, September1996.
11- Margit Tavits,(2007) Party system in the Making : The emergence and success of New parties in New Democracies , Cambridge university .
12- Matlosa,K.and V.Shale,(2006),Political Parties Programme Handbook, EISA,Johannesburg.
13- Rakel,Eva putrica.(2009),The political Elite in the Islamic Republic of Iran : Frome khomein to Ahmad in

eyadin : international comparative social studies vol., 18 .

14- Smith ,B.C.,(2003) , Political parties and party system in under standing third world polities : Theories of political changes and Developments , Macmillian Press , Ltd.

15- Spoon,J.J.and H. Klüver,(2014), "Do Parties respond? How Electoral Context Influences Party Responsiveness" in: Electoral Studies 35 .

16- Stiftung,F.E. (2010), Initializing Political Parties in Kenya, Nairobi .

17- Troons. Jenny ,(2009) , Political Elites and the culture of social Movements , in : sociology compass 3/3/2009 .

الملاحـــــــــق

استمارة استبيان رؤي النخبة لدور الأحزاب السياسية في الشارع - بين الواقع والتحديات

أولاً:- البيانات الأساسية :

١- النوع :
- ذكر ( ) - أنثي ( )

٢- السن :
- أقل من ٣٠ ( ) - ٣٠ - ٤٠ ( )
- ٥٠ ( ) - ٦٠ فأكثر ( )

٣- الحالة التعليمية :
- مؤهل متوسط ( ) - فوق المتوسط ( )
- عالـي ( ) - مؤهـــل فـــوق العـــالي ( )
(ماجستير – دكتوراه)

٤- نوع النخبة :
- رجل دين ( ) - أساتذة جامعات ( )
- ثقافة وإعلام ( ) - صحف قومية ( )
- صحف مستقلة ( ) - أعضاء نقابات مهنية ( )
- كوادر حزبية ( )

٥- هل أنت عضو في حزب سياسي :
- نعم ( ) - لا ( ) ( )

٦- هل تهتم بمتابعة أداء الأحزاب : ( )
- دائماً ( ) - أحياناً ( ) نادراً ( )
- نادراً ( )

٧- هل أنت عضو في أي من النقابات المهنية :
- نعم ( ) - لا ( ) ( )

٨- ما موقفك من الاستحقاقات الانتخابية التالية :
- هل أدليت بصوتك في الاستفتاء علي الدستور - نعم ( ) - لا ( )
الأخير - نعم ( )
- هل أدليت بصوتك في الانتخابات الرئاسية - نعم ( ) - لا ( )
الأخيرة - نعم
- هل ستدلي بصوتك الانتخابي في الانتخابات البرلمانية القادمة - نعم ( )
- لا ( )

ثانياً :- تصورات النخبة لدور الأحزاب السياسية في الشارع .

٩ - ما هي رؤي النخبة لمدي فعالية برامج وأنشطة الأحزاب الاجتماعية والاقتصادية في الشارع .

- محاولة حل مشاكل الناس اليومية ( )
- الاهتمام بالقضايا الاقتصادية ( )
- الاهتمام بقضايا التعليم ( )
- الاهتمام بقضايا الصحة ( )
- الاهتمام بقضايا الإسكان ( )
- الاهتمام بحل مشاكل المواصلات والمرور ( )
- ليس لها دور يذكر ( )

١٠- ما هي رؤي النخبة لدور الأحزاب السياسية فيما يتعلق بتفعيل المشاركة السياسية:

- تشجيع المواطنين علي قيد أسمائهم في الجداول الانتخابية ( )
- تشجيع المواطنين علي التصويت في الاستحقاقات الانتخابية ( )
- تنظيم الندوات والمؤتمرات لتشجيع المواطنين علي المشاركة السياسية ( )
- ليس لها دور يذكر . ( )

١١- ما هي رؤي النخبة لدور الأحزاب فيما يتعلق بعملية التنشئة السياسية وغرس الوعي الثقافي

- تزود المواطنين بالمعلومات السياسية من خلال المؤتمرات والندوات والمنشورات الورقية ( )
- تعرف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم والحريات التي لا يجب تجاوزها ( )
- تعرف المواطنين بالقوانين والتشريعات السياسية ( )
- تساهم في تشكيل اتجاهات المواطنين نحو القضايا السياسية بشكل يرفع قدرة النظام علي أداء وظائفه ( )
- ليس لها دور يذكر ( )

١٢- ما هي تصورات النخبة لدور الأحزاب السياسية فيما يتعلق بعملية تجنيد كوادر للأحزاب

- اختيار قيادات لديها خبرة سياسية والدفع بهم في الانتخابات ( )
- اختيار قيادات شبابية ونسائية وتدريبها لدعمها في المستقبل لتولي قيادة الحزب ( )

- تدريب الكوادر الحزبية من الأعضاء علي الخطابة وكيفية الدعاية للحزب ( )
- اختيار قيادات لديها قبول لدي الشارع لتنفيذ برامج الحزب ( )
- ليس لها دور يذكر ( )

١٣- ما هي رؤي النخبة للدور الذي تقوم به الأحزاب في التعبئة والحشد لدعم شرعية النظام

- حشد الجماهير لتأييد النظام ( )
- خلق حالة من الرضا والقبول لدي أبناء المجتمع تجاه سياسة النظام ( )
- تفسير وتبرير أسباب المشاكل في المجتمع في حالة عدم قيام النظام بذلك ( )
- إيجاد نوع من التوفيق بين المصالح المتضاربة (أي ما يعرف بتنظيم الإرادة وخلق رأي عام) ( )
- ليس لها دور يذكر ( )

١٤- ما هي رؤي النخبة للدور الذي تقوم به الأحزاب للوصول إلي السلطة

- طرح قضايا المواطنين لإثارة اهتمامهم ( )
- النزول للمواطنين في الشارع والتعرف علي مشاكلهم ومحاولة حلها لجذبهم للانضمام للحزب ( )
- عقد مؤتمرات وندوات للتأثير في معتقدات ومواقف المواطنين السياسية ( )
- اختيار قيادات لها كاريزما وقبول لدي المواطنين ( )
- الاعتماد علي سياسة تشويه المعارضين لسياسة الحزب في محاولة لإقصائهم ( )
- الاعتماد علي الرشاوى الانتخابية ( )
- استخدام الدين والشبكات الدعاوية للحصول علي قبول المواطنين للحزب ( )
- ليس لها دور يذكر ( )

ثالثاً :- رؤي النخبة لدور الأحزاب الجديدة في الشارع

١٥- ما هي رؤي النخبة للدور الذي تقوم به الأحزاب الجديدة والتي ظهرت بعد ٢٥ يناير في الشارع :

- تمثل حلقة الاحتجاج على السياسة العامة ( )
- تلفت الأنظار دائماً إلي أهمية إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية في الشارع ( )

- أدت لحدوث حراك سياسي في الشارع من خلال أحزاب تمثل أفكارهم وثورتهم ( )
- الاهتمام بقضايا الشباب والمواطن البسيط ( )
- الاعتماد علي وسائل التكنولوجيا الحديثة فى نقل أفكارهم والتواصل مع الشارع ( )
- الانتشار في الأحياء الفقيرة والنجوع بدلاً من التركيز علي المدن الكبري ( )
- ليس لها دور يذكر ( )

رابعاً:- رؤي النخبة لأهم التحديات التي تواجه الأحزاب في الشارع :

١٦- هل تري أن الهياكل المؤسسية والتنظيمية للأحزاب بشكلها الحالي تساهم في ضعف دور الأحزاب في الشارع

- نعم ( ) يسأل سؤال (١٨) - لا ( )

١٧- ما مظاهر هذا التأثير

- ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب ( )
- الصراع علي النفوذ بين النخبة الحزبية داخل الأحزاب ( )
- عدم التواصل المستمر من أسفل إلي أعلي ( )
- عدم وجود تمثيل حقيقي للقواعد الجماهيرية داخل الأحزاب ( )
- ارتباط الأحزاب بأشخاص ليس لهم قبول علي أرض الواقع ( )
- عدم امتلاك الكثير من الأحزاب لخطط استراتيجية يمكن استخدامها في الوقت المناسب ( )
- أخري تذكر ( )

١٨- هل تري أن السيولة الحزبية قد تضعف من دور الأحزاب في الشارع

- نعم ( ) يسأل سؤال (١٩)
- لا ( ) يسأل سؤال (٢٠)

١٩- ما أسباب هذا التأثير

- لأن كثرة الأحزاب قد تربك المواطنين ( )
- لأن كثرة الأحزاب قد تضعف الأحزاب نفسها ( )
- لأن التطور السياسي والديمقراطي في مصر لم يصل بعد إلي مرحلة تعدد الأحزاب ( )
- الحزب الواحد أفضل من أجل تسيير دفة الحكم في المرحلة الحالية ( )

٢٠- ما أسباب عدم التأثير

- لأن كثرة الأحزاب في كثير من الأحيان مؤشر للديمقراطية ( )

- لأن تعدد الأحزاب يحقق المنافسة الشريفة من أجل الصالح العام ( )
- لأن الحزب الواحد يستغل الحكم لمصلحته ( )

٢١- هل تري أن النظام الانتخابي المتوقع قد يؤثر علي دور الأحزاب في الشارع

- نعم ( )يسأل سؤال (٢٢) - لا ( )

٢٢- ما أسباب هذا التأثير

- يكرس لعودة أشخاص لفظهم الناس ولا يريدون عودتهم ( )
- يكرس لعودة الرشاوي الانتخابية وشراء الأصوات ( )
- إعطاء مساحة أكبر للنظام الفردي الذي يعتمد علي القبلية والعصبية ( )
- يحرم الأحزاب السياسية من دور المعارضة ( )

٢٣- هل تري أن استمرار حزب النور السلفي علي الساحة السياسية والذي يمثل تيار الإسلام السياسي يؤثر علي دور باقي الأحزاب المدنية في الشارع في المرحلة الحالية

- نعم ( ) يسأل سؤال (٢٤)
- لا ( ) يسأل سؤال (٢٥)

٢٤- ما أسباب ذلك

- الاستفادة من شبكته الدعوية الواسعة في تهيئة الشارع لمساندته في( ) الانتخابات
- اعتماده علي خطاب ديني معتدل يجعله أكثر قرباً للجماهير ( )
- الحزب الأكثر تنظيماً عن باقي الأحزاب المدنية المتشرذمة ( )
- انتشار كوادره ومكاتبه علي مستوي كبير داخل المجتمع سواء ريف( ) وحضر

٢٥- ما أسباب عدم التأثير

- تشكك وخوف المواطنين من عودة تجربة حزب الحرية والعدالة ( )
- عدم تواصل حزب النور مع بعض طوائف المجتمع وتقبله لهم مثل( ) الأقباط
- اقتصار خطابه السياسي علي فئة الفقراء والمهمشين ( )
- عدم اعترافه بأهمية المرأة في المجتمع مما يفقده كثير من الأصوات ( )
- عدم قدرته علي عقد تحالفات انتخابية مع أحزاب أخري حتي الآن ( )

٢٦- هل تري أن عودة ما يعرف برموز النظام السابق علي الساحة السياسية في المرحلة الحالية قد يضعف من دور الأحزاب في الشارع

- نعم ( ) يسأل سؤال (٢٧) - لا ( )
يسأل سؤال (٢٨)

٢٧- ما أسباب هذا التأثير

- مخضرمين ولديهم خبرة بالانتخابات والتحالفات ( )
- ما زال لديهم قبول شعبي في الشارع ( )
- امتلاك معظمهم المال الكافي لتمويل حملاتهم الانتخابية ( )
- ارتباط الكثير منهم بعلاقات مع العائلات الكبري ( )
- لدي الكثير منهم خبرة في الرشاوى الانتخابية وشراء الأصوات ( )

٢٨- ما أسباب عدم التأثير

- عدم تقبل كثير من المواطنين وخاصة الشباب لفكرة عودتهم للحياة السياسية ( )
- ارتباط معظمهم في أذهان المواطنين بفساد النظام السياسي السابق ( )
- رغبة المواطنين في ظهور وجوه سياسية جديدة بعد ثورة ٢٥ يناير و٣٠ يونيو ( )

٢٩- هل تري أن التحالفات الانتخابية التي يتم عقدها الآن قد تضعف من دور الأحزاب في الشارع في المرحلة الحالية

- نعم ( ) يسأل سؤال (٣٠)
- لا ( ) يسأل سؤال (٣١)

٣٠- ما أسباب هذا التأثير

- إقصاء بعض الأحزاب السياسية ( )
- تساهم في خلق خلافات حزبية علي الحصص علي قوائم الأحزاب ( )
- حرمان بعض الفئات التي نص عليها الدستور في التمثيل علي قوائم التحالفات ( )
- قد تؤدي إلي حرمان بعض قيادات الأحزاب التي لديها خبر سياسية من الترشح ( )

٣١- ما أسباب عدم التأثير

- لأن التحالفات قد تساهم في تعويض جوانب النقص التي تعاني منها بعض الأحزاب ( )
- تحقق نوع من التماسك الداخلي والتنظيمي للأحزاب الصغيرة ( )
- مطلوبة لدعم النظام الحالي خاصة في تلك المرحلة التي تتسم بالارتباك السياسي ( )

رابعاً:- رؤي عينة النخبة لآليات تفعيل الأحزاب السياسية في الشارع :

٣٢- ما هو رؤي النخبة لأهم الآليات التي يجب أن تعتمد عليها الأحزاب في المرحلة الحالية لتفعيل دورها في الشارع

- يجب أن تتسم برامجها بالواقعية والقابلية للتنفيذ ( )
- اختيار قيادات شبابية ونسائية وتمثيلهم بصورة واضحة داخل الأحزاب( )
- ضرورة تفاعل القيادات الحزبية بصورة إيجابية مع مشاكل المواطنين ( )
- أن يكون للأحزاب تواجد شعبي من خلال انتشار مكاتبها وكوادرها( ) في جميع الجمهورية
- وضع نظام انتخابي يلائم جميع الأحزاب حتي تستطيع المشاركة في( ) الانتخابات
- ضرورة امتلاك الأحزاب لقواعد جماهيرية فعلياً وليس استمارة فقط ( )

خامساً: - رؤي عينة النخبة لمستقبل الأحزاب في المرحلة القادمة :

٣٣- ما هي رؤي عينة النخبة لمستقبل الأحزاب في المرحلة القادمة

- اندماج الأحزاب الصغيرة مع الأحزاب الكبيرة والمعروفة في المجتمع( )
- حدوث تحالفات بين الأحزاب الصغيرة ( )
- تحول الأحزاب الصغيرة إلي جماعات ضغط في الشارع ( )
- اختفاء أحزاب من علي الساحة السياسية ( )
- عودة الأحزاب السياسية الإسلامية المتمثلة في حزب النور للسيطرة علي الحياة السياسية والبرلمانية ( )
- ظهور حزب جديد يدعم النظام يدمج كل تلك الأحزاب في محاولة( ) لدعم الاستقرار السياسي

جداول
تفريغ بيانات الدراسة الميدانية

جدول رقم (١)
توزيع العينة وفقاً للنوع

النوع	العدد	% من حجم العينة
ذكر	١١٥	٧٦,٦
أنثي	٣٥	٢٣,٣
المجموع	١٥٠	% ١٠٠

جدول رقم (٢)
توزيع العينة وفقاً للسن

السن	العدد	% من حجم العينة
٣٠-٢٠	٢٣	١٥,٣
٤٠-٣٠	٦٥	٤٣,٤
٥٠-٤٠	٤٢	٢٨
٦٠-٥٠	١٧	١١,٣
٦٠ فأكثر	٣	٢
المجموع	١٥٠	% ١٠٠

جدول رقم (٣)
توزيع العينة وفقاً لمتغير التعليم

مستويات التعليم	العدد	% من حجم العينة
مؤهل متوسط	٨	٥,٣
مؤهل فوق المتوسط	١١	٧,٣
مؤهل عالي	٩١	٦٠,٧
مؤهل فوق العالي (ماجستير - دكتوراه)	٤٠	٢٦,٧
المجموع	١٥٠	% ١٠٠

جدول رقم (٤)

توزيع العينة وفقاً لفئات النخبة

فئات النخبة	العدد	% من حجم العينة
رجل دين	٩	٦
اساتذه جامعة	٣٤	٢٢,٧
ثقافة واعلام	٢٦	١٧,٣
صحف قومية	٨	٥,٣
صحف مستقلة	١٠	٦,٧
أعضاء نقابات مهنية	٢٥	١٦,٧
كوادر حزبية	٣٨	٢٥,٣
المجموع	١٥٠	% ١٠٠

جدول رقم (٥)

توزيع العينة وفقاً لعضوية الأحزاب

عضوية الأحزاب	العدد	% من حجم العينة
نعم	٦٥	٤٣,٣
لا	٨٥	٥٦,٧
المجموع	١٥٠	% ١٠٠

جدول رقم (٦)

توزيع العينة وفقاً لمتابعة برامج الأحزاب

متابعة برامج الأحزاب	العدد	% من حجم العينة
دائماً	٧٥	٥٠
أحياناً	٦٣	٤٢
نادراً	١٢	٨
المجموع	١٥٠	% ١٠٠

جدول رقم (٧)

توزيع العينة وفقاً لعضوية النقابات المهنية

عضوية النقابات المهنية	العدد	% من حجم العينة
نعم	١٠٥	٧٠
لا	٤٥	٣٠
المجموع	١٥٠	% ١٠٠

جدول رقم (٨)

توزيع العينة وفقاً للمشاركة في التصويت في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة

المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة	العدد			
	نعم	%	لا	%
الاستفتاء علي الدستور ٢٠١٤	١٣٩	٩٢,٧	١١	٧,٣
الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤	١٤٤	٩٦	٦	٤
الانتخابات البرلمانية المقبلة ٢٠١٥	١٤٦	٩٧,٣	٤	٢,٧

جدول رقم (٩)

رؤي العينة لمدي فاعلية برامج وأنشطة الأحزاب الاجتماعية والاقتصادية في الشارع

فاعلية برامج وأنشطة الأحزاب الاجتماعية والاقتصادية في الشارع	العدد	% من حجم العينة
ليس لها دور يذكر	١١٤	٧٦
محاولة حل مشاكل الناس اليومية	٣٦	٣٤
الاهتمام بالقضايا الاقتصادية	٣٥	٢٣,٣
الاهتمام بقضايا التعليم	٣٢	٢١,٣
الاهتمام بقضايا الصحة	٢٨	١٨,٦
الاهتمام بقضايا المواصلات	١٥	١٠

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (١٠)

رؤي العينة لدور الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية في الشارع

دور الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية في الشارع	العدد	% من حجم العينة
تنظيم الندوات والمؤتمرات لتشجيع المواطنين علي المشاركة السياسية	١١٥	٧٦,٧
تشجيع المواطنين علي التصويت في الاستحقاقات الانتخابية	١٠٠	٦٦,٧
تشجيع المواطنين علي قيد أسمائهم في الجداول الانتخابية	٩٢	٦١,٣
ليس لها دور يذكر	٥	٣,٣

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (١١)

رؤي العينة لدور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية وغرس الوعي الثقافي

دور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية وغرس الوعي الثقافي	العدد	% من حجم العينة
تعريف المواطنين بالقوانين والتشريعات السياسية	١٠٥	٧٠
تعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم والحريات التي لا يجب تجاوزها	٩٦	٦٤
تزويد المواطنين بالمعلومات السياسية من خلال المؤتمرات والندوات والمنشورات	٨٣	٥٥,٣
تساهم في تشكيل اتجاهات المواطنين نحو القضايا السياسية	٦٥	٤٣,٣
ليس لها دور يذكر	٥	٣,٣

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب .

جدول رقم (١٢)

رؤي العينة لدور الأحزاب في إعداد وتجنيد الكوادر الحزبية

دور الأحزاب في إعداد وتجنيد الكوادر الحزبية	العدد	% من حجم العينة
ليس لها دور يذكر	٨٥	٥٦,٦
اختيار قيادات لديها قبول في الشارع لتنفيذ برامج الحزب	٦٥	٤٣,٣
اختيار قيادات لديها خبرة سياسية والدفع بها في الشارع	٥٨	٣٨,٦
تدريب الكوادر الحزبية من الاعضاء علي الخطابة وكيفية الدعاية للحزب	٤٠	٢٦,٦
اختيار قيادات شبابية ونسائية وتدريبهم لتولي قيادة الحزب مستقبلاً	٢	١٣,٣

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (١٣)

رؤي العينة لدور الاحزاب في التعبئة والحشد لتأييد شرعية النظام

دور الاحزاب في التعبئة والحشد لتأييد شرعية النظام	العدد	% من حجم العينة
تبرير وتفسير اسباب المشاكل في المجتمع في حالة عدم قيام النظام بذلك	٩٨	٦٥,٣
خلق حالة من الرضا والقبول لدي ابناء المجتمع تجاه سياسة النظام	٨٣	٥٥,٣
ايجاد نوع من التوفيق بين المصالح المتضاربة	٦١	٤٠,٧
ليس لها دور يذكر	٣	٢

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (١٤)

رؤي العينة للدور الذي تقوم به الاحزاب في الشارع للوصول الي السلطة

دور الاحزاب في الوصول للسلطة	العدد	% من حجم العينة
الاعتماد علي سياسة تشويه المعارضين لسياسة الاحزاب في محاولة لاقصائهم	٨٨	٥٨,٨
الاعتماد علي الرشاوي الانتخابية	٨٢	٥٤,٧
استخدام الدين والشبكات الدعوية للحصول علي قبول المواطنين	٦٤	٤٢,٧
النزول الي المواطنين في الشارع والتعرف علي مشاكلهم	٤٤	٢٩,٣
عقد مؤتمرات وندوات للتأثير في معتقدات ومواقف المواطنين السياسية	٢٨	١٨,٧
طرح قضايا تهم المواطنين لاثارة اهتمامهم	١٩	١٢,٧
اختيار قيادات لها كاريزما وقبول لدي المواطنين	٧	١١,٣
ليس لها دور يذكر	٣	٢

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (١٥)

رؤي العينة لدور الاحزاب السياسية الجديدة في الشارع

دور الاحزاب السياسية الجديدة في الشارع	العدد	% من حجم العينة
ليس لها دور يذكر	٨٤	٥٦
الاهتمام بقضايا الشباب والمواطن البسيط	٦٦	٤٤
تمثل حلقة الاحتجاج علي السياسة العامة	٦٠	٤٠
ادت الي حدوث حراك سياسي في الشارع	٥٣	٣٥,٣
تلفت الأنظار الي أهمية اجراء اصلاحات اقتصادية واجتماعية في الشارع	٤٤	٢٩,٣
الاعتماد علي وسائل التكنولوجيا الحديثة في نقل افكارها والتواصل مع الشارع	٤٠	٢٦,٦

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (١٦)

رؤي العينة في تأثير الهياكل التنظيمية للاحزاب بشكلها الحالي علي دورها في الشارع

هل للهياكل التنظيمية للأحزاب تأثير علي دورها في الشارع	العدد	% من حجم العينة
نعم	٩٩	٦٦
لا	٥١	٣٤
المجموع	١٥٠	% ١٠٠

جدول رقم (١٧)

رؤي العينة في التأثير السلبي للهياكل المؤسسية والتنظيمية للاحزاب علي فاعليتها في الشارع

التأثير السلبي للهياكل المؤسسية والتنظيمية للاحزاب علي فاعليتها في الشارع	العدد	% من حجم العينة
ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الاحزاب	٥٣	٣٥,٣
الصراع علي النفوذ بين النخبة الحزبية داخل الاحزاب	٣٩	٢٦
عدم التواصل المستمر من أسفل إلي أعلي	٣٦	٢٤
عدم وجود تمثيل حقيقي للقواعد الجماهيرية داخل الأحزاب	٣٦	٢٤
عدم امتلاك الكثير من الأحزاب لخطط استراتيجية	٣٥	٢٣,٣
ارتباط الأحزاب باشخاص ليس لها قبول في الواقع	٣٢	٢١,٣

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (١٨)

رؤي العينة في تأثير السيولة الحزبية علي دور الاحزاب في الشارع

هل للسيولة الحزبية تأثير علي دور الاحزاب في الشارع	العدد	% من حجم العينة
نعم	١١٧	٧٨
لا	٢٣	٢٢
المجموع	١٥٠	% ١٠٠

جدول رقم (١٩)

رؤي العينة لأسباب تأثير السيولة الحزبية علي دور الاحزاب في الشارع

أسباب تأثير السيولة الحزبية علي دور الاحزاب في الشارع	العدد	% من حجم العينة
كثره الاحزاب تضعف من نفسها	٨٠	٥٣,٣
كثره الاحزاب تربك المواطنين	٥٤	٣٦
التطور السياسي والديمقراطي لم يصل بعد الي مرحلة تعدد الأحزاب	٥٣	٣٥,٣
الحزب الواحد أفضل من أجل تسيير دقه الحكم في المرحلة الحالية	٣٩	٢٦

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (٢٠)

رؤي العينة لاسباب عدم تأثير السيولة الحزبية علي فاعلية الأحزاب في الشارع

اسباب عدم تأثير السيولة الحزبية علي فاعلية الاحزاب في الشارع	العدد	% من حجم العينة
لان الحزب الواحد يستغل الحكم لمصلحته	٢٠	١٣,٣
لان تعدد الاحزاب يحقق المنافسة الشريفة من أجل الصالح العام	١٦	١٠,٧
لان كثرة الاحزاب في كثير من الأحيان مؤشر للديمقراطية	٩	٦

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (٢١)

رؤي العينة فى تأثير النظام الانتخابي الحالي علي فاعلية الاحزاب في الشارع وفرص وصولها للبرلمان

هل يؤثر النظام الانتخابي الحالي علي فاعلية الاحزاب في الشارع	العدد	% من حجم العينة
نعم	٩٩	٦٦
لا	٥١	٣٤
المجموع	١٥٠	% ١٠٠

جدول رقم (٢٢)

رؤي العينة لأسباب التأثير السلبي للنظام الانتخابي الحالي علي فاعلية الاحزاب في الشارع وفرص وصولها للبرلمان

اسباب التأثير السلبي للنظام الانتخابي الحالي علي فاعلية الاحزاب في الشارع وفرص وصولها للبرلمان	العدد	% من حجم العينة
اعطاء مساحة اكبر للنظام الفردي الذي يعتمد علي القبلية والعصبية	٢٧	٣١,٣
يكرث لعودة الرشاوي الانتخابية وشراء الأصوات	٤٦	٣٠,٧
يكرث لعودة اشخاص لفظهم الناس ولا يريدون عودتهم	٤٦	٣٠,٧
يحرم الأحزاب السياسية من دور المعارضة	٣٩	٢٦

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (٢٣)

رؤي العينة في مدي تأثير حزب النور علي فاعلية الاحزاب السياسية في الشارع وفرص وصولها للبرلمان

هل لحزب النور تأثير علي فاعلية الاحزاب في الشارع	العدد	% من حجم العينة
نعم	٧٨	٥٢
لا	٧٢	٤٨
المجموع	١٥٠	% ١٠٠

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (٢٤)

رؤي العينة في أسباب التأثير السلبي لحزب النور علي فاعلية الاحزاب السياسية في الشارع

أسباب التأثير السلبي لحزب النور علي فاعلية الاحزاب السياسية في الشارع	العدد	% من حجم العينة
اعتماده علي خطاب ديني معتدل يجعله أكثر قرباً من الجماهير	٤٨	٣٢
الحزب الأكثر تنظيمياً عن باقي الأحزاب المدنية المتشرذمة	٣٢	٢١,٣
الاستفادة من الشبكة الدعوية الواسعة في تهيئة الشارع لمساندته في الانتخابات	٢٢	١٤,٧
انتشار كوادره علي مستوي كبير داخل المجتمع	١٠	٦,٧

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (٢٥)

رؤي العينة لأسباب عدم تأثير حزب النور علي فاعلية الاحزاب في الشارع

أسباب عدم تأثير حزب النور علي فاعلية الاحزاب في الشارع	العدد	% من حجم العينة
تشكك المواطنين من عودة تجربة حزب الحرية والعدالة	٣٢	٢١,٣
عدم اعترافة بأهمية المرأه في المجتمع	٣٢	٢١,٣
اقتصار خطابة السياسي علي فئة الفقراء والمهمشين	٣٠	٢٠
عدم تواصل الحزب مع بعض طوائف المجتمع وتقبله لهم مثل الأقباط	٢٤	١٦
عدم قدرته علي عقد تحالفات انتخابية مع أحزاب أخري	٢٤	١٦

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (٢٦)

رؤي العينة في تأثير عودة رموز النظام السابق علي فاعلية الأحزاب السياسية في الشارع وفرص وصولها للبرلمان

هل هناك تأثير لعودة رموز النظام السابق علي فاعلية الاحزاب السياسية في الشارع	العدد	% من حجم العينة
نعم	١٠٥	٧٠
لا	٤٥	٣٠
المجموع	١٥٠	% ١٠٠

جدول رقم (٢٧)

رؤي العينة في اسباب التأثير السلبي لعودة رموز النظام السابق علي فاعلية الاحزاب السياسية في الشارع وفرص وصولها للبرلمان

اسباب تاثير عودة رموز النظام السابق علي فاعلية الأحزاب في الشارع	العدد	% من حجم العينة
امتلاك معظمهم المال الكافي لتمويل الحملات الانتخابية	٦٤	٤٢,٧
لدي الكثير منهم الخبرة في الرشاوي الانتخابية وشراء الأصوات	٦٣	٤٢
مخضرمين ولديهم خبرة بالانتخابات والتحالفات	٤٦	٣٠,٧
ارتباط الكثير منهم بعلاقات مع العائلات الكبري	٣٣	٢٢
مازال للبعض منهم قبول شعبي في الشارع	٢٩	١٩,٣

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (٢٨)

رؤي العينة لاسباب عدم تأثير عودة رموز النظام السابق علي فاعلية الأحزاب السياسية في الشارع وفرص وصولها للبرلمان

أسباب عدم تأثير عودة رموز النظام السابق علي فاعلية الأحزاب في الشارع	العدد	% من حجم العينة
رغبة المواطنين في ظهور وجوه سياسية جديدة	٢٨	١٨,٧
ارتباط معظمهم في اذهان المواطنين بفساد النظام السابق	٢٥	١٦,٧
عدم تقبل المواطنين لفكرة عودتهم للحياة السياسية وخاصة الشباب	١٤	٩,٣

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (٢٩)

رؤي العينة في تأثير التحالفات الانتخابية علي فرص وصول الأحزاب للبرلمان

هل تضعف التحالفات الانتخابية من فرص وصول الأحزاب للبرلمان	العدد	% من حجم العينة
نعم	٧٢	٤٨
لا	٧٨	٥٢
المجموع	١٥٠	% ١٠٠

جدول رقم (٣٠)

رؤي العينة في أسباب التأثير الإيجابي للتحالفات الانتخابية علي فرص وصول الاحزاب للبرلمان

مظاهر التأثير الايجابي للتحالفات الحزبية علي فاعلية الأحزاب في الشارع	العدد	% من حجم العينة
ضرورية لدعم النظام الحالي خاصة في مرحلة الارتباك السياسي التي يمر بها المجتمع	٤٩	٣٢,٧
تحقق نوع من التماسك الداخلي للاحزاب الصغيرة	٤٩	٣٢,٧
تساهم في تعويض جوانب النقص التي تعاني منها الأحزاب	٤٦	٣,١

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (٣١)

رؤي العينة في أسباب التأثير السلبي للتحالفات الانتخابية علي فرص وصول الاحزاب للبرلمان

أسباب التأثير السلبي للتحالفات الحزبية علي فاعلية الاحزاب في الشارع	العدد	% من حجم العينة
تؤدي لحرمان بعض قيادات الأحزاب ذوي الخبرة السياسية من الترشح	٤٧	٣١,٣
تساهم في خلق خلافات حزبية علي الحصص في القوائم الحزبية	٤٠	٢٦,٧
حرمان بعض الفئات في التمثيل والنزول علي قوائم التحالفات	٣١	٢٠,٧
إقصاء بعض الأحزاب السياسية	٣	٢٠,٧

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (٣٢)

رؤي العينة في آليات تفعيل الأحزاب السياسية في الشارع

آليات تفعيل الأحزاب السياسية في الشارع	العدد	% من حجم العينة
يجب أن تتسم برامجها بالواقعية والقابلية للتنفيذ	٦٧	٤٤,٧
وضع نظام انتخابي يلائم جميع الأحزاب	٦٣	٤٢
ضرورة تفاعل القيادات الحزبية بصورة ايجابية مع مشاكل المواطنين	٥٥	٣٦,١
ضرورة امتلاك الأحزاب لقواعد جماهيرية حقيقية وليست استمارة عضوية فقط	٤٩	٣٢,٧
اختيار قيادات شبابية ونسائية وتمثيلها بصورة واضحة داخل الأحزاب	٤٨	٣٢
ان يكون للأحزاب تواجد شعبي من خلال انتشار مقراتها وكوادرها في جميع أنحاء الجمهورية	٤١	٢٧,٣

* مجموع التكرارات لا تساوي حجم العينة التي استجابت للسؤال لأنه يمكن اختيار أكثر من سبب

جدول رقم (٣٣)

توقعات العينة لمستقبل الأحزاب السياسية في الشارع

توقعات العينة لمستقبل الأحزاب السياسية في الشارع	العدد	% من حجم العينة
اندماج الأحزاب الصغيرة مع الأحزاب الكبيرة المعروفة في الشارع	٤٨	٣٢
حدوث تحالفات بين الأحزاب الصغيرة	١٥	١٠
تحول الأحزاب الصغيرة إلي جماعة ضغط في الشارع	٢٨	١٨,٧
عودة الأحزاب السياسية الإسلامية المتمثلة في حزب النور	٦	٤
ظهور حزب جديد يدعم النظم يدمج كل الأحزاب لدعم الاستقرار السياسي	٢٧	١٨,٧
المجموع	١٥٠	% ١٠٠